

الاحتجاجات النحوية

للقراءات القرآنية بين أبي جعفر النحاس

وأبي عبيد القاسم بن سلام

إعداد

الدكتور / إبراهيم بن صالح الحندود

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية العلوم العربية والاجتماعية

بالقصيم - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، وجعله أجلّ الكتب قدراً وأغزرها علماً ؛ قرآناً عربياً غير ذي عوج ، تكفّل بحفظه ، ويسّر على العباد قراءته .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المبعوث رحمة للمتقين وضياء للعالمين . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ صلاةً وسلاماً دائماً إلى يوم الدين . . أما بعد :

فقد اختص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بأن تكفّل بحفظ كتابها دون سائر الأمم ، ولم يكل حفظه إليها ، بخلاف الكتب المتقدمة فإنه لم يتولّ حفظها ، وإنما استَحفظها الربانيين والأحبار ، فاختلّفوا فيما بينهم فكان التحريف والتبديل . وقد عُنيَت الأمة الإسلامية بالقرآن عنايةً فائقة ، وحفظه كثيرٌ من الصحابة وأقرؤوه تلامذتهم ، ونُقل عنهم شيءٌ من وجوه القراءات التي تأتي في مقدمة الدراسات المتعلقة بعلوم القرآن الكريم^(١) .

لقد كانت بداية التدوين في القراءات - على الصحيح - مع القرن الثالث الهجري . ويرى الباحثون المدققون أن أول إمام معتبر دوّن في هذا العلم هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، وهو ما ذكره ابن الجزري (٨٣٣هـ) - في " النشر " حيث قال : (لما كانت المائة الثالثة ،

(١) انظر : مقدمة الغاية في القراءات العشر ص ٦ ، بقلم مناع خليل القطان .

واتسع الخرق ، وقلّ الضبط ، وكان علم الكتاب والسنة أوفرَ ما كان في ذلك العصر تصدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات ، فكان أولَ إمامٍ معتبرٍ جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم - فيما أحسب - خمسةً وعشرين قارئاً^(١) .

إن علوم القرآن أهمُّ العلوم شأنًا وأرفعها منزلةً ، وأسمأها مكانةً ، وأحقُّها بالتأليف والتصنيف .

وتأتي القراءاتُ القرآنيةُ في مقدمة الدراسات المتعلقة بعلوم القرآن ؛ فلا غرو أن تُعنى طائفةٌ من هذه الأمة بالقراءات القرآنية والتأليف فيها كتباً عدةً استهوت عدداً غيرَ قليلٍ من الدارسين من بعدهم بحثاً وتحقيقاً إلى هذا اليوم ، حتى أصبح بين أيدينا مصنفاتٌ متنوعةٌ في هذا العلم العظيم .

وترتبط قصتي مع هذا البحث ببحث سابق لي في القراءات أيضاً ؛ حيث توثقت صلتي بكتب القراءات ومآله عُلُقَةٌ بها ككتب إعراب القرآن وتفسيره .

ومن هذه الكتب كتاب " إعراب القرآن " لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ) .

(١) النشر ٣٣/١ - ٣٤ .

وهو كتاب " فضائل القرآن " : قال سزكين : " وكتاب فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام يضم أيضاً الكثير من هذه القراءات القديمة " (٢١/١) .

وفي بروكلمان : " ومن بين الكتب التي تعرض علم القراءات عرضاً مرتباً كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام الذي وجد قبولاً واستحساناً خاصين " اهـ (٢/٢) .

وقد لفت نظري في هذا الكتاب كثرة تردد ذكر أبي عبيد القاسم ابن سلام (٢٤٤هـ) ومواقف أبي جعفر المختلفة منه .

وبعد تأملها وإنعام النظر فيها عقدت العزم - مستعيناً بالله - على جمع هذه المسائل ودراستها دراسة مستفيضة تحت عنوان :

(الاحتجاجات النحوية للقراءات القرآنية بين أبي جعفر النحاس وأبي عبيد القاسم بن سلام)

وعزّز هذا الجانب لديّ أن البحث في الاحتجاج للقراءات مما يشري الدراسة النحوية ؛ فإن من تسنّى له تتبع كتب التراجم يتبيّن له بوضوح أن كثيراً من أعلام النحاة كانوا قراءاً والعكس صحيح ؛ فإن كثيراً من أعلام القراءات لهم باع طويل وقدم راسخة في اللغة والنحو .

وقد كان للنحاس مواقف أخرى مع علماء آخرين غير أبي عبيد ؛ كأبي زكريا الفراء (٢٠٧هـ) وأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) وأبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ) والأخفش الصغير (٣١٥هـ) وغيرهم . لكنني أثرت أن أتناول ما بين أبي جعفر وأبي عبيد لأن الثاني هو أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب^(١) ، غير أن هذا الكتاب لم يصل إلينا ، فسقط من يد الزمن كغيره من الكتب المهمة .

ويُعد " إعراب القرآن " للنحاس سجلاً وافياً ، ومن أقدم المصنفات التي رصدت طائفة غير قليلة من آراء أبي عبيد واختياراته التي لا نجد لها في غير هذا الكتاب من الكتب المتقدمة .

(١) انظر : النشر ٢/ ٣٣ ، ٣٤ .

ولم يترك أبو جعفر كتاباً في القراءات مع اهتمامه الشديد بهذا العلم واعتماده عليه في كتبه ، تسعفه ثقافته الواسعة بهذا العلم . وهو معدود عند بعض المؤرخين من القراء^(١) . لهذا نجده قد أكثر من القراءات والاستشهاد بها ، وفي موضوعات كتبه المختلفة^(٢) .

ولأهمية هذا وذاك وجدت في نفسي رغبة ملحّة في تسليط الضوء على ما بين هذين العالمين الجليلين من مواقف واحتجاجات نحوية للقراءات القرآنية في مؤلّف واحد .

على أن اختلاف القراءات لا يقوم على اجتهاد الأشخاص وتباينهم في وجهات النظر ، أو على أساس قياس تُراعى قواعده ، وإنما القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، كما قال بهذا غير واحد من العلماء ، ولا يخضع قبولُ القراءات أو ردُّها لمعيار الإعراب واللغة ؛ فما صحَّ سندُها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكانت موافقةً لرسم المصحف ، وموافقةً لوجه من وجوه العربية ، فهي قراءة صحيحة مقبولة ، وما عداها مردود .

وقد اتخذت " إعراب القرآن " مصدراً رئيساً لي في عرض المسألة الخلافية مع التصرف في الأسلوب ، ثم رجعت إلى العديد من كتب إعراب القرآن وتفسيره وتأويل مشكله في سبيل توضيح الخلاف بينهما ؛

(١) نقل الداوودي في طبقات المفسرين ٧٠/١ ، والسيوطي في بغية الوعاة ١/ ٣٦٢ ، عن الداني في طبقات القراء أن أبا جعفر من القراء وأنه روى الحروف عن ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني وأبي بكر بن يوسف .

(٢) انظر : أبو جعفر النحاس للدكتور أحمد خطاب عمر ص ٨١ ، ٨٢ .

سالكاً - في أغلب الأحيان - مسلك الترجيح والتوجيه والتقريب والتوفيق بعد مناقشة المسألة .

ولم أتناول في هذا البحث جميع المسائل الخلافية بين الرجلين ، ولكنني أثرت ماله صلة بالنحو ، وأعرضت عما سوى ذلك من خلاف في اللغة والتصريف والمعنى وغير ذلك .

ويعد :

فهذا عمل متواضع حاولت فيه المشاركة في خدمة اللغة العربية والدراسات القرآنية ، عشت في رحابه أجمل الأوقات وأمتعها ، فإن أكن قد أصبت فمن الله التوفيق وحده ، وإن كانت الأخرى فحسبي سلامة القصد وبذل الجهد ، والمجتهد إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد .

راجياً من المولى - عز وجل - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به طلاب العلم ، وتحقق به الفائدة ، إنه سميع مجيب .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

التمهيد : ويشتمل :

أولاً : ترجمة موجزة لأبي عبيد القاسم بن سلام .

ثانياً : ترجمة موجزة لأبي جعفر النحاس .

ثالثاً : مكانة الرجلين العلمية .

أولاً : أبو عبيد القاسم بن سلام^(١) :

أبو عبيد القاسم بن سلام - بتشديد اللام - بن عبد الله (وقيل : مسكين) البغدادي الخراساني الأنصاري .

ولد في " هراة " بإقليم خراسان سنة خمسين ومائة ، وقيل أربع وخمسين ومائة^(٢) .

وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهل " هراة " ^(٣) .

(١) وردت ترجمة أبي عبيد في كثير من الكتب ؛ منها: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ١٤٨-١٤٩ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٩-٢٠٢ ، تاريخ العلماء النحويين للتخوي ١٩٧-٢٠٠ ، نزهة الألباء للأنباري ١٠٩-١١٤ ، صفة الصفوة لابن الجوزي ٤/١٣٠-١٣٢ ، إنباه الرواة ٣/١٢-٢٣ ، معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦/٢٥٤-٢٦١ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٦٠-٦٣ ، إشارة التبيين ٢٦١ ، ٢٦٢ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٤١٧-٤١٨ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٠٤ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢/٢٤١ ، غاية النهاية لابن الجزري ٢/١٧-١٨ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٥٣-٢٥٤ ، طبقات المفسرين ٢/٣٧-٤٢ ، شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٢/٥٤-٥٥ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٤/٦٢ .

(٣) نزهة الألباء ١٠٩ .

تلقى أبو عبيد تعليمه الأول في مسقط رأسه " هراة " حسب رغبة أبيه الذي كان لا يحسن العربية ثم غادرها إلى البصرة والكوفة ، وفي هاتين المدينتين تلقى العلوم على أيدي أكابر العلماء في الحديث والفقه واللغة والأدب ، ثم عاد إلى خراسان وأقام بها فترة من الزمن ، ثم تحوّل إلى " مَرُو " ^(١) وأقام بها كذلك ، ثم بغداد حاضرة العالم الإسلامي آنذاك ^(٢) وأقام بها مدة ؛ ثم ولي قضاء " طَرَسُوس " ^(٣) من بلاد الشام ، ثم قدم إلى مصر مع يحيى بن معين وكتب بها ، وحكي عنه فيها وسمع علماءها ^(٤) ، ثم عاد إلى بغداد ، وبعدها خرج إلى مكة حاجاً سنة ٢١٩ هـ وظل بها مجاوراً للبيت حتى توفي بها في المحرم سنة أربع وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم بالله عن ثلاث وسبعين سنة ^(٥) .

وقد تلقى أبو عبيد علوم الأدب واللغة والحديث والقراءة على مجموعة من شيوخ أهل اللغة في عصره في العراق والشام ^(٦) ، فأخذ عن شريك بن عبد الله القاضي (١٧٧ هـ) والكسائي (١٨٩ هـ) وعلي بن

(١) مَرُو : بفتح الميم وإسكان الراء ، بعدها واو ؛ مدينة بفارس . (معجم ما استعجم ٤/١٢١٦) .

(٢) انظر : مقدمة كتاب الأمثال للمحقق عبد المجيد قطامش ص ٦ ، ومقدمة كتاب الغريب المصنف للمحقق رمضان عبد التواب ص ١٠ .

(٣) انظر : مراتب النحويين ١٤٩ ، إنباه الرواة ١٣/٣ . و " طَرَسُوس " : مدينة بالشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم . (معجم البلدان ٤/٢٨) .

(٤) انظر : طبقات المفسرين ٢/٣٨ .

(٥) انظر : مراتب النحويين ١٤٩ ، طبقات النحويين واللغويين ٢٠٠ ، نزهة الألباء ١١٤ ، غاية النهاية ٢/١٨ .

(٦) انظر شيوخه وتلاميذه في : نزهة الألباء ١١٠ ، إنباه الرواة ١٣/٣ ، معجم الأدباء ١٦/٢٥٤ ، طبقات المفسرين ٢/٣٨ .

المبارك الأحمر (١٩٤هـ) ويحيى بن سعيد الأموي (١٩٤هـ) ويحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ) ويحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢هـ) وأبي عمرو الشيباني (٢٠٥هـ) وأبي زكريا الفراء (٢٠٧هـ) وأبي عبيدة معمر ابن المثنى (٢١٠هـ) وأبي زيد الأنصاري (٢١٤هـ) والأصمعي (٢١٦هـ) وابن الأعرابي عبد الله بن محمد ابن زياد (٢٣١هـ) وأبي زياد الكلابي يزيد ابن عبد الله بن الحر ، وغيرهم .

وعادت بركة أبي عبيد رحمه الله على أصحابه ؛ واشتهر ذكره ، وأخذ عنه ، وتصدّر للإفادة ^(١) .

فمنهم الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) وأبو منصور نصر بن داود الصغاني (٢٧١هـ) وأبو عبد الله أحمد بن يوسف التغلبي (٢٧٣هـ) وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب السنن (٢٥٥هـ) وأبو عبد الرحمن أحمد بن سهل التميمي ، وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي ، وعلي بن عبد العزيز البغوي ، وهو أخص تلاميذ أبي عبيد ويعرف بوراق أبي عبيد ^(٢) .

ولأبي عبيد كتب كثيرة في فنون شتى ؛ في القرآن والحديث والفقه واللغة والأمثال والأنساب . ومن هذه الكتب ^(٣) :

(١) إنباه الرواة ٣ / ٢١ .

(٢) كتاب الأمثال (المقدمة) ص ١٢ .

(٣) أفدت - في ذكر هذه الكتب من حيث طباعتها ونشرها - مما كتبه الدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه لكتاب الغريب المصنف ص ٤٠-٥٦ ، ومما كتبه الدكتور عبد المجيد قطامش في مقدمة تحقيقه لكتاب الأمثال ص ١٢-١٧ ، ومما كتبه سائد بكداش في مصنفه " أبو عبيد القاسم بن سلام " ص ٨٧-١٧١ .

- ١ - فضائل القرآن ^(١) .
- ٢ - غريب الحديث ^(٢) .
- ٣ - الإيمان ومعالمه وسننه واستكمال له ودرجاته ^(٣) .
- ٤ - الخطب والمواعظ ^(٤) .
- ٥ - الغريب المصنف ^(٥) . وقد مكث أبو عبيد في تصنيفه أربعين سنة ^(٦) .
- ٦ - النسب ^(٧) .
- ٧ - الناسخ والمنسوخ ^(٨) .
- ٨ - الأمثال ^(٩) .

-
- (١) حققه محمد نجاتي جوهري لنيل درجة الماجستير ، عام ١٣٩٣ هـ . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ، جامعة الملك عبد العزيز سابقاً وأم القرى لاحقاً .
 - (٢) نُشر في أربعة أجزاء في حيدر آباد الدكن ١٩٦٤م بتحقيق د . عبد المعين خان ، ثم أعاد نشره الدكتور حسين شرف بالقاهرة .
 - (٣) نشر بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المطبعة العمومية ، دمشق ١٣٨٥ هـ .
 - (٤) حققه ونشره الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٤٠٦ هـ .
 - (٥) حققه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٨٩م .
 - (٦) إنباه الرواة ١٦/٣ .
 - (٧) قامت بتحقيقه مريم محمد خير الدر لنيل درجة الماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الآداب ١٩٨٧م .
 - (٨) حققه محمد بن صالح المديفر لنيل درجة الماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤٠٤ هـ .
 - (٩) طبع بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، دمشق ١٩٨٠م .

٩ - الأموال ^(١) . قال القفطي : وكتابه في الأموال من أحسن ما صُنِّف في الفقه وأجوده ^(٢) .

وله من الكتب أيضاً معاني القرآن ، وكتاب في القراءات . قال عنه القفطي : كتاب جيّد ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله ^(٣) . والمقصود والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وأدب القاضي ، والأيمان والنذور ، والحيض ، والطهارة ، والحجر والتفليس ، ومعاني الشعر ، وغيرها ^(٤) .

ثانياً : أبو جعفر النحاس ^(٥) :

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي . كنيته أبو جعفر . ويُعرف بالنحاس ، وبالصفار أيضاً . وبعضهم يذكر أنه ابن النحاس ، وأن هذا اللقب لأبيه ^(٦) فأطلق على أبي جعفر اختصاراً .

(١) نشره محمد حامد الفقي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ ، ثم نشر مرة أخرى بتحقيق الدكتور محمد خليل هراس ، القاهرة ، سنة ١٣٨٨ هـ .

(٢) إنباه الرواة ١٥/٣ .

(٣) المصدر السابق ١٥/٣ .

(٤) انظر : تاريخ العلماء النحويين ١٩٨ ، إنباه الرواة ٢٢/٣ ، معجم الأدباء ١٦/٢٦٠ ، وفيات الأعيان ٤/٦٢ ، ٦٣ .

(٥) انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠ ، ٢٢١ ، تاريخ العلماء النحويين ٣٣ - ٣٥ ، الأنساب للسمعاني ٤٦٥/٥ ، نزهة الألباء ٢١٧ ، ٢١٨ ، المنتظم لابن الجوزي ٣٦٤/٦ ، إنباه الرواة ١٣٦-١٣٩ ، معجم الأدباء ٤/٢٢٤-٢٣٠ ، وفيات الأعيان ١/٩٩ ، ١٠٠ ، إشارة التعيين لليمانى ٤٥ ، الوافي بالوفيات للصفدي ٣٦٢/٧ ، مرآة الجنان لليافعي ٣٢٧/٢ ، البداية والنهاية ١١/٢٣٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٣٠٠ ، حسن المحاضرة للسيوطي ١/٥٣١ ، بغية الوعاة ١/٣٦٢ ، طبقات المفسرين للداوودي ١/٦٨ ، تاريخ آداب اللغة لجرجي زيدان ١/٤٩١ .

(٦) انظر : بغية الوعاة ١/٣٦٢ .

والنَّحَّاس نسبة إلى من يعمل النَّحَّاس . وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصُّفْرِيَّة ويبيعها : النَّحَّاس ^(١) .

نشأ النحَّاس في مصر التي كانت خلال النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة في ازدهار نهضتها الثقافية في مختلف العلوم وصنوف المعرفة ، بالإضافة إلى من كان يفد عليها من العلماء في هذه الفترة ^(٢) .

ولم يكتف أبو جعفر بما أخذه من علم في مصر ، بل قام برحلة إلى بغداد لطلبه ، وكانت بغداد آنذاك قبلة لطالبي العلم من مصر أو الأندلس ، تزخر بالعلماء ؛ فأخذ عن أصحاب المبرد من البصريين ، وعن نفطويه ، وابن رستم من الكوفيين وعن ابن كيسان وابن شقير من البغداديين ^(٣) .

وبعد أن تنقَّل في العراق بين بغداد والأنبار ^(٤) والكوفة والرَّمْلَة ^(٥) عاد إلى مصر واستقرَّ بها ولازم علماءها كالطحاوي والنسائي وغيرهما إلى أن مات بها يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ٣٣٨ هـ ^(٦) ، بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم .

وقد تلمذ أبو جعفر لشيخ كثيرين في مصر والعراق . وإن المتتبع لكتبه ليلحظ كثرة هؤلاء الشيوخ من خلال نقله عنهم وتسميتهم

(١) انظر : الأنساب ٥/٤٦٥ ، وفيات الأعيان ١/١٠٠ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/١٠ (قسم الدراسة) .

(٣) المصدر السابق ١/١٠-١٣ .

(٤) الأنبار : مدينة على الفرات في غربي بغداد . (معجم البلدان ١/٢٥٧) .

(٥) الرَّمْلَة : مدينة بفلسطين (معجم البلدان ٣/٦٩) .

(٦) انظر : إنباء الرواة ١/١٣٩ ، وفيات الأعيان ١/١٠٠ .

بأسمائهم . ومن أشهر هؤلاء ^(١) .

أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (٢٩٩هـ) والنسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (٣٠٤هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ) قرأ عليه النحاس كتاب سيبويه وأخذ عنه النحو ، والأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان (٣١٥هـ) أخذ عنه أبو جعفر سماعاً وكرر ذلك في كتبه ، وأبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢٢هـ) وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد الواسطي المعروف بـ "نفظويه" (٣٢٣هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٧هـ) .

وكان للناس رغبة في الأخذ عنه فنفع وأفاد ^(٢) ، ومن أشهر من انتفع به :

أبو بكر الأدفوي محمد بن علي بن أحمد (٣٨٨هـ) ومحمد بن يحيى بن عبد السلام الرباعي (٣٥٨هـ) وأبو عبد الله المعافري محمد ابن مفرج (٣٧١هـ) ومنذر بن سعيد الأندلسي ، أبو الحكم ، ويقال له : البلوطي (٣٥٥هـ) . وأخذ عنه خلق كثير غيرهم .

وكان أبو جعفر واسع العلم غزير الرواية كثير التأليف ^(٣) . قال ياقوت : (مصنفاته تزيد على الخمسين كتاباً) ^(٤) وصل إلينا بعضها ،

(١) انظر شيوخه وتلاميذه في : طبقات المفسرين ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه ص ١٠ - ٢٠ (مقدمة المحقق) ، إعراب القرآن ١/ ١٣ - ٢١ (مقدمة المحقق) ، النسخ والمنسوخ ١/ ٤٢ - ٨١ (مقدمة المحقق) .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ١/ ١٠٠ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠ . (٤) معجم الأدباء ٤/ ٢٢٨ .

وبقيتها مفقودة ، فأما ما وصل منها فهو ^(١) :

١ - إعراب القرآن . قال القفطي : جلب فيه أبو جعفر الأقاويل وحشد الوجوه ، ولم يذهب في ذلك مذهب الاختيار والتقليد ^(٢) .

٢ - شرح أبيات سيبويه ^(٣) . قال عنه القفطي : لم يسبق إلى مثله ^(٤) .

٣ - شرح القصائد التسع ^(٥) .

٤ - اللامات ^(٦) .

٥ - معاني القرآن ^(٧) .

٦ - الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ^(٨) .

(١) أفدت كثيراً في معرفة كثير من طبعات هذه الكتب وأماكن نشرها من رسالة ماجستير للأستاذ إبراهيم الحيميد بعنوان: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء ١٤١٦هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض .

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٣٧ .

(٣) طبع الكتاب مرتين ؛ الأولى في ١٩٧٤م بتحقيق الدكتور أحمد العمر والأخرى في السنة نفسها بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد . ثم طبع في القاهرة سنة ١٩٨٥م بتحقيق وهبة متولي سائلة .

(٤) إنباه الرواة ١/ ١٣٦ .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور أحمد العمر في العراق سنة ١٩٧٣م ، ثم صدر عن دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٨٥م باسم شرح القصائد المشهورات .

(٦) نشرها الأستاذ طه محسن في مجلة المورد العراقية ، المجلد الأول سنة ١٩٧١م .

(٧) طبع بتحقيق محمد بن علي الصابوني ، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ .

(٨) طبع بمصر سنة ١٣٢٣هـ ثم أعيد طبعه سنة ١٩٣٨م ، ثم طبع بتحقيق الدكتور شعبان إسماعيل بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ ، ثم طبع بتحقيق محمد عبد السلام محمد بالكويت سنة ١٤٠٨هـ ، ثم طبع بتحقيق الدكتور سليمان اللاحم في بيروت سنة ١٤١٢هـ .

٧ - شرح قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلم فيه من العربية ^(١) .

٨ - القطع والائتناف ^(٢) .

٩ - صناعة الكتاب ^(٣) .

١٠ - التفاحة (كتاب مختصر في النحو) ^(٤) .

وما عرف من الكتب المفقودة فهو: تفسير القرآن الكريم ، أخبار الشعراء ، اشتقاق أسماء الله ، ناسخ الحديث ومنسوخه ، خلق الإنسان ، معاني الشعراء ، تفسير عشرة دواوين ، شرح الحماسة ، شرح المفضليات ، اختصار تهذيب الآثار للطبري ، أدب الملوك ، طبقات الشعراء ، الكافي في النحو ، المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ، الأنواء ، التعليقة .

ثالثاً : مكانة الرجلين العلميّة :

لأبي عبيد وأبي جعفر مكانة كبيرة عند الناس لبراعتهم في علوم عديدة . يصدّق ذلك ما وصلنا من مؤلفاتهما وما ذكره المؤرخون من كتب أخرى لم تصل . وكثير من النعوت التي تطلق على أحدهما يصح أن تطلق على الآخر ؛ كقول ياقوت في أبي جعفر: (وأبو جعفر هذا صاحب الفضل الشائع والعلم المتعارف الذائع ، يستغنى بشهرته عن الإطناب في صفته) ^(٥) فهذا كلام يصح أن يقال في أبي عبيد أيضاً .

(١) نُشر في مجلة آفاق للثقافة والتراث العدد ١٦ ، شوال ١٤١٧ هـ بتحقيق الدكتور حاتم الضامن . ص ١٢٠ - ١٢٥ .

(٢) طبع بتحقيق الدكتور أحمد العمر في بغداد سنة ١٣٩٨ هـ ، ثم صدر عن عالم الكتب بالرياض ١٤١٣ هـ بتحقيق الدكتور عبد الرحمن المطرودي .

(٣) طبع بتحقيق الدكتور بدر أحمد ضيف ، بيروت ١٤١٠ هـ .

(٤) طبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عواد ، بغداد ١٣٨٥ هـ .

(٥) معجم الأدباء ٢٢٦ / ٤ .

وانظر إلى قول الزَّيْدِيّ في أبي جعفر كذلك: (كان واسع العلم ، غزير الرواية ، كثير التأليف)^(١) فهو يصدق على ابن سلام كسابقه .

فكل منهما قد برع في اللغة والأدب والحديث والفقه والقراءات والسير والأخبار ، وكل منهما كان معلماً ومؤدباً (فُتِحَ له أبواب العلم حتى نال من كل منها النصيب الأوفر والحظ الأكبر ، فلم يكن مقتصرأ على علم دون آخر)^(٢) .

وبين الرجلين تشابه في التطواف في البلدان ، والتقاء عدد كبير من العلماء والأخذ عنهم في فروع كثيرة من الدراسات الإسلامية وعلوم العربية ، ثم التأليف والتدريس ، فأقبل عليهما طلاب العلم ، وأخذ عنهما خلق كثير ، وعظمت مكاتهما بين الناس ، وأكثر المؤرخون من مدحهما ، والإشادة بفضلهما .

ومع هذا الشناء عليهما من كبار الأئمة والمؤرخين وإجماعهم على تقدمهما على غيرهما في اللغة وعلومها قلّل بعض المترجمين من شأنهما من ناحية معينة .

فها هو ذا أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ) يقلّل من شأن أبي عبيد من ناحية اللغة والنحو^(٣) فيقول : (وأما أبو عبيد القاسم بن سلام فإنه مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية ، يقطعه عن اللغة علوم افتنّ فيها . . . وكان ناقص العلم بالإعراب)^(٤) .

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٠٠ . (٢) أبو عبيد القاسم بن سلام ٧١ .

(٣) المصدر السابق ١٥٣ . (٤) مراتب النحويين ١٤٨ .

ويعني بذلك ما حكاه حين قال: (وذكر أهل البصرة أن أكثر ما يحكيه عن علمائهم غير سماع ؛ إنما هو من الكتب)^(١) .

وهذا لا يقدر في أبي عبيد . (أما عن قوله : " إنه قليل الرواية " فهذا بعيد عن أبي عبيد ؛ إذ هو مشهور بكثرة شيوخه من بلاد كثيرة ، وسماعه منهم من البصرة ، وغيرها . وشيوخه البصريون كثيرون . والسيوطي نفسه - في المزهري -^(٢) بين سماعه من البصريين . وغريب الحديث شاهد على كثرة سماعه)^(٣) .

وأما التنوخي (٤٤٢هـ) فقد قلل من شأن أبي جعفر من ناحية الدراية والاستنباط فقال : (ولم يكن له دراية واستنباط ؛ وإنما كان معوّله على النقل والرواية)^(٤) .

ومن الواضح أن أبا عبيد كان رأساً في اللغة وعلومها^(٥) ، وإماماً مجتهداً له اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر^(٦) . ولم يكن أبو جعفر كذلك ، غير أن أبا عبيد - كما يقول أبو الطيب - كان دون ذلك في العلم بالإعراب .

وكلُّ منهما على أية حال من ذوي الفضل في الدين والعلم ، ومن العلماء بالكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ ، ومَن قد جمع صنوفاً من العلم فلم يقتصر على فن دون آخر ، فأفاد الناس منه ومن كتبه فوائد كثيرة .

(١) المصدر السابق ١٤٨ . (٢) انظر : ٤١٢/٢ .

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام ١٥٣ . (٤) تاريخ العلماء النحويين ٣٤ .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ ٤/٤١٨ . (٦) انظر : غاية النهاية ١٧/٢ ، ١٨ .

الاحتجاجات النحوية للقراءات القرآنية بين أبي عبيد وأبي جعفر النحاس :

المقصود بالاحتجاج : هو الكشف عن وجوه القراءات وتعليلها والدفاع عنها ، وإيضاح هذه الوجوه سواء كانت نحوية تتعلق بالإعراب ، أو صرفية تتعلق بوزن الكلمة أو اشتقاقها ، أو لغوية تكشف عن لهجات العرب وأقوالهم وأشعارهم ، أو معنوية تتوقف معرفتها على معرفة أقوال المفسرين وأسباب النزول ، وكذلك التوفيق بين هذه القراءات ^(١) .

والاحتجاج للقراءات عامة وتوجيهها فنٌ يتطلب معرفة بأصول اللغة العربية وفروعها ، وغريب ألفاظها ، وأقوال المفسرين في المعنى المستفاد من الآية ذات القراءة المراد توضيحها والدفاع عنها ^(٢) .

وبعد ، فهذا عرض ودراسة لمواضع الاحتجاج بين أبي عبيد وأبي جعفر رحمهما الله تعالى :

١ - ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ ^(٣) :

قرأ الجمهور " فدية " بالتنوين ، ورفع " طعام " وإفراد " مسكين " ومنهم ابن عباس (٦٨هـ) وابن كثير (١٢٠هـ) وعاصم (١٢٨هـ)

(١) انظر : مقدمة كتاب شرح الهداية للدكتور حازم حيدر ١٨/١ (بتصرف) .

(٢) انظر : كتاب "ابن عباس مؤسس علوم العربية" للدكتور / عبد الكريم بكار ص ١٠٠ .

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

وأبو عمرو (١٥٤هـ) وحمزة (١٥٦هـ) والكسائي (١٨٢هـ) ^(١) .
وقرأ هشام السلمي (٢٤٥هـ) كذلك إلا أنه خالفهم في " مسكين "
فقط ؛ فقرأه بالجمع وفتح النون ^(٢) .

وقرأ ابن عامر (١١٨هـ) ونافع (١٦٩هـ) وابن ذكوان (٢٤٢هـ)
" فدية طعام مساكين " بإضافة " فدية " إلى " طعام " و " مساكين "
بالجمع ^(٣) . وأضاف مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) في الكشف ^(٤)
ابن عمر (٧٣هـ) ومجاهد بن جبر (١٠٤هـ) . وعزاها القرطبي
(٦٧١هـ) إلى أهل المدينة والشام ^(٥) .

ووجه القراءة بالتأنيدين أنه سمى الشيء الذي يُفدى به الصيام فدية ،
ثم جعل الطعام بدلاً منها ؛ بدل الشيء من الشيء وهو هو ، وكان
في ذلك تبين للفدية من أي نوع هي : أبالطعام أو غيره ^(٦) .

(١) انظر : السبعة ١٧٦ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٢/٢٧٣ ، التذكرة ٢/٣٣٠ ،

الكشف ١/٢٨٢ ، ٢٨٣ ، التيسير ٦٧ ، البحر المحيط ٢/٣٧ .

(٢) انظر : التذكرة ٢/٣٣٠ ، التيسير ٦٧ ، الدر المصون ٢/٢٧٤ .

(٣) انظر : السبعة ١٧٦ ، التيسير ٦٧ ، البحر المحيط ٢/٣٧ .

(٤) انظر : ١/٢٨٣ .

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٨٧ .

(٦) الكشف ١/٢٨٣ . وانظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤٣ ، البحر

المحيط ٢/٣٧ ، الدر المصون ٢/٢٧٤ . وأجاز أبو البقاء العكبري في التبيان

١/١٥٠ أن يكون " طعام " خبراً لمبتدأ محذوف أي : هي طعام .

واختار أبو عبيد هذه القراءة لأمرين :

أحدهما : في أفراد " مسكين " لأن معناه : لكل يوم إطعام واحد منهم ؛ فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع بمترجم عن الواحد .

الثاني : في تنوين " فِدْيَةٍ " قال : لأن الطعام هو الفدية ^(١) .

واعترضه أبو جعفر فقال عن الأول: وهذا مردودٌ من كلام أبي عبيد ؛ لأن هذا إنما يُعرف بالدلالة ؛ فقد علم أن معنى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ ^(٢) أن لكل يوم مسكيناً .

وقال عن الثاني : لا يجوز أن يكون الطعام نعتاً ؛ لأنه جوهر ، ولكنه يجوز على البدل ^(٣) .

ومن اختار قراءة الجمهور - أيضاً - مكي بن أبي طالب ، وابن عطية (٥٤٦ هـ) والقرطبي . قالوا : لأن أكثر القراء على هذا ، ولأن المعنى عليه ؛ إذ بيّنت هذه القراءةُ الحكمَ في اليوم ^(٤) .

وأما من أضاف " فدية " إلى " طعام " فقد سمى الطعام الذي يُفدى به الصيامُ فديةً ثم أضافه إلى الطعام من باب إضافة الشيء إلى

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٨٦ .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة . وهذه القراءة قد اختارها أبو جعفر . وسيأتي الحديث عنها في صلب الدراسة .

(٣) إعراب القرآن ١/ ٢٨٦ .

(٤) انظر : الكشف ١/ ٢٨٣ ، المحرر الوجيز ٢/ ٧٨ ، الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٨٧ .

جنسه ، والمقصود به البيان كقولك : هذا خاتمٌ حديد ، وثوبٌ خزٌ ،
وبابٌ ساج ؛ لأن طعام المسكين يكون فديةً وغير فدية ، مع ما في
الإضافة من خفة من غير أن ينقص المعنى ^(١) .

واختار أبو جعفر القراءة بالإضافة وقال : هي أبين من القراءة
الأولى ؛ لأن " فدية " مبهمة تقع للطعام وغيره ، فصار مثل قولك :
هذا ثوبٌ خزٌ ^(٢) .

أما أبو الحسن الأخفش (بعد ٢٠٧هـ) فقد اختار القراءة الأولى
بتنوين " فدية " ولم تقوَ عنده القراءة بالإضافة ؛ فقال : (وقد قرئت
" فديةً طعام مسكين " وهذا ليس بالجيد ؛ إنما الطعام تفسير للفدية
وليست الفدية بمضافة إلى الطعام) ^(٣) .

قال أبو علي : (فإن قلت : كيف أفردوا المسكين والمعنى على
الكثرة ؟ ألا ترى أن الذين يطيقونه جمعٌ ، وكل واحد منهم يلزمه
طعام مسكين ؟ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه
الآخرون . فالقول : إن الأفراد جاز وحسنٌ ؛ لأن المعنى : على كل
واحد طعام مسكين ، فلهذا أفردته ، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى
﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً ﴾ ^(٤) ، وليس جميع القاذفين يُفَرَّقُ فيهم جلدٌ ثمانين ؛ إنما على

(١) انظر : الحجة ٢/٢٧٣ ، الكشف ١/٢٨٢ ، التبيان ١/١٥٠ ، البحر المحيط
٢/٣٧ ، الدر المصون ٢/٢٧٤ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/٢٨٦ .

(٣) معاني القرآن ١/٣٥١ . (٤) من الآية ٤ من سورة النور .

كل واحد منهم جلد ثمانين ، فكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين ، فأفرد هذا ، كما جُمع قوله : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ . وقال أبو زيد : أتينا الأميرَ فكسانا كلنا حُلَّةً ، وأعطانا كلنا مائة . قال أبو زيد : معناه : كسا كلَّ واحدٍ منا حُلَّةً وأعطى كلَّ واحدٍ منا مائة^(١) .

إذاً : فالإفراد على مراعاة أفراد العموم ، أي : وعلى كل واحد من يطيق الصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين^(٢) . كما أن الواحد النكرة يدل على الجمع فاستغنى به عن لفظ الجمع ، وأيضاً فإنه ردّه على الفدية فوحّد كما وُحِّدَت الفدية ، ومعناها فديات كثيرة تجتمع عن كل واحد ، فلما وُحِّدَت الفدية وُحِّدَ المسكين ، وفي التوحيد بيانٌ للحكم الذي على كل من أفطر يوماً ، بخلاف الجمع فإنه لم يقع فيه بيانٌ ما يلزم عن كل يوم أفطره الواحد ؛ لأنه مبهمٌ أخبر فيه أن على الجماعة إذا أفطروا طعامَ مساكين ، فلا يُدرى ما على كل واحد أفطر من لفظ الجمع ، أما التوحيد ففيه بيانٌ ذلك . قاله مكّي^(٣) .

ومن قال : " مساكين " فهو يعني جماعة الشهر ؛ لأن لكل يوم مسكيناً . هذا قول الأخفش^(٤) ، وقال غيره : الجمع ردٌّ على ما قبله ؛

(١) الحجة ٢٧٣/٢ .

(٢) انظر : الكشف ٢٨٣/١ ، التبيان ١٥٠/١ ، البحر المحيط ٣٧/٢ .

(٣) الكشف ٢٨٣/١ (بتصرف يسير) .

(٤) معاني القرآن ٣٥٢/١ .

لأن ما قبله جمع في قوله : " وعلى الذين يطيقونه " فقابل الجمع بالجمع^(١) ؛ فكل واحد من هذا يلزمه إذا أفطر طعام مسكين ، فالذي يلزم جميعهم إذا أفطروا إطعامُ مساكين كثيرة ؛ على كل واحد عن كل يوم أفطره مسكين ، فالجمع أولى به لهذا المعنى^(٢) . وهو اختيار أبي جعفر النحاس .

وأعود إلى اعتراض أبي جعفر على أبي عبيد في اختياره قراءة تنوين " فدية " ورفع " طعام " وتوحيد " مسكين " فأقول : ما زعمه أبو جعفر من أن صيغة الجمع تؤدي المعنى ؛ لأن هذا إنما يُعرف بالدلالة ؛ من قبل أن معنى " وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين " أن لكل يوم مسكيناً غيرُ يئ ، بل قال ابنُ عطية وغيره : إن جمع المساكين لا يُدرى كم منهم في اليوم إلا من غير الآية . وقد تبين فيما سبق من أفراد المسكين أن الحكم لكل يوم يفطر فيه مسكين ، ولا يُفهم ذلك من الجمع^(٣) . فالجمع مبهم أخبر فيه أن على الجماعة إذا أفطروا طعام مساكين ، فلا يُدرى ما على كل واحد أفطر يوماً من لفظ الجمع ، والتوحيد فيه بيان ذلك^(٤) .

(١) ولم يجمع " فدية " لأمرين ؛ أحدهما : أنها مصدر والمصدر يفرد والهاء فيها لا تدل على المرة الواحدة ، بل لمجرد التأنيث . والثاني : أنه لما أضافها إلى مضاف إلى الجمع فهم منها الجمع . التبيان ١٥١/١ .

(٢) انظر : الكشف ٢٨٣/٢ ، التبيان ١٥٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٨٧/٢ ، البحر المحيط ٣٧/٢ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٧٨/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٨٧/٢ ، البحر المحيط ٣٧/٢ ، الدر المصون ٢٧٥/٢ .

(٤) انظر : الكشف ٢٨٣/١ .

٢ - ﴿ وَزَلَّزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ ^(١) :

قرأ نافع " حتى يقول " بالرفع . وزاد مكِّي ^(٢) الأعرج (١١٧هـ) ومجاهداً وابن محيصن (١٢٣هـ) وشيبة (١٣٠هـ) . وقرأ الباقر بالنصب ^(٣) . قال الفراء : (وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرأ ثم رجع إلى النصب) ^(٤) .

فأما قراءة من قرأ بالرفع فعلى أن الفعل في معنى الحال ، وفعل الحال لا يدخل عليه عامل يغيره عن الرفع . وتوجيه رفع ما بعد " حتى " عند النحويين - بناء على ما ذكر - على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا نحو : سرت حتى أدخل القرية ، أي : سرت فدخلت ، فالدخول متصل بالسير وقد مضيا ^(٥) ، فحكيت الحال التي كانت ؛ لأن ما مضى لا يكون حالاً إلا على الحكاية ^(٦) ،

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) انظر : الكشف ٢٨٩/١ .

(٣) انظر : السبعة ١٨١ ، ١٨٢ ، الحجة ٣٠٥/٢ ، المبسوط ١٤٦ ، حجة القراءات لابن زنجلة ١٣١ ، الإتحاف ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) معاني القرآن ١٣٣/١ ونقله عنه أبو علي الفارسي في الحجة ٣٠٥/٢ . وقرأ عبد الله بن مسعود : وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول " وقرأ الأعمش : " وزلزلوا ويقول الرسول " بدل " حتى " .

انظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٥ ، البحر المحيط ٢/١٤٠ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/١ . قال الفراء : وإنما رفع مجاهد ؛ لأن " فَعَلَ " يحسن في مثله من الكلام كقولك : وزلزلوا حتى قال الرسول . معاني القرآن ١/١٧٣ ، وانظر : علل القراءات للأزهري ٧٨ .

(٦) انظر : الحجة ٢/٣٠٧ ، الموضح ١/٣٢٤ .

فعلى هذا تُحمل الآية في الرفع ، وهي حكاية الحال التي عليها الرسول صلى الله عليه وسلم قبلُ كما حكيت الحال في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ ^(١) فلو لم تحمل هذا على حكاية الحال لم يصح ؛ لأن " هذا " إشارة إلى الحاضر ، وليس الرجلان حاضرين ، فالمعنى : فوجد فيها رجلين حالهما أنهما يقتتلان يُشار إليهما بأن هذا من شيعته وهذا من عدوه . ومثل ذلك في حكاية الحال قوله - عز وجل : ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ^(٢) ؛ فإنما حكى حالاً كانوا عليها ليست حالاً هم الآن عليها ^(٣) ، فكذلك (حتى يَقُولُ) حكى حالاً كان عليها الرسول فيما مضى ^(٤) ، وصارت " حتى " هاهنا مما لا يعمل في الفعل شيئاً ؛ لأن بعدها جملة ، كما قال الفرزدق :

فيا عجباً حتى كَلِّبْتُ سَبْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ ^(٥)

(١) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٣) الكشف ٢٨٩/١ ، وانظر : الحجة ٣٠٧/٢ .

(٤) الكشف ٢٨٩/١ ، شرح الهداية ١٩٧/١ ، كشف المشكلات للباقولي ١٥٦/١ .

(٥) من " الطويل " من قصيدة يهجو فيها كليب بن يربوع رهط جرير ؛ جعلهم في الضُّعَة بحيث لا يسابون مثله لشرفه . و" نهشل ومجاشع " ابنا دارم وهم رهط الفرزدق .

والشاهد فيه قوله " حتى كليب " حيث جاءت " حتى " حرف ابتداء دخلت على الجملة الاسمية .

والبيت في الديوان ٤١٩/١ ، الكتاب ٤١٣/١ ، المختضب ٤١/٢ ، شرح المفصل ١٨/٨ ، ٦٢ ، المغني ١٧٣ ، الخزنة ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ ، الدرر ٤/١١٢ .

فعملها في الجمل في معناها لا في لفظها . وعلى هذا وجه الآية^(١)

الثاني : أن يكون السبب الذي أدَّى الفعل الذي بعد " حتى " قد مضى ، والفعل المسبَّب لم يمض ، كقولهم : " مرض حتى لا يرجونه " و " شربت الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجربُ بطنه " أي وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقولُ الآنَ ومن معه متى نصر الله؟ وحكى الحال التي كانوا عليها ^(٢) .

قال مكِّي : (ولا تُحمل الآية على هذا المعنى ؛ لأنها حال قد مضى فحكي) ^(٣) .

وأجاز أبو علي الفارسي حملها عليه ^(٤) .

وأما من قرأ بالنصب فإن ما ينتصب بعد " حتى " من الأفعال على ضربين ^(٥) :

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ .
 - (٢) انظر : الحجة ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ ، الكشف ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ ، كشف المشكلات ١٥٥/١ ، الفريد ٤٥٠/١ .
 - (٣) الكشف ٢٩٠/١ .
 - (٤) انظر : الحجة ٣٠٦/٢ .
 - (٥) انظر : الكتاب ٤١٧/١ ، ٤١٨ ، المقضب ٤٠/٢ ، الإيضاح ٢٥٧ ، واختلف البصريون والكوفيون في نصب الفعل بعد " حتى " فذهب البصريون إلى أن " حتى " جارة والفعل بعدها منصوب بـ " أن " المضمرة وجوباً ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه هو " حتى " بنفسها من غير تقدير " أن " . انظر : الإنصاف ٢/ ٥٩٧-٦٠٢ ، شرح الرضي ٥٣/٤ ، المغني ١٦٩ .

أحدهما : أن يكون بمعنى " إلى " وهو الذي تُحمل عليه الآية ؛ لأنه غاية لما تقدم من المسّ والزلازل ، وفي هذا الوجه من النصب يكون الفعل الذي قبل " حتى " مع ما حدث عنه قد وُجدا ومَضَيَا جميعاً ، ألا ترى أن الأمرين في الآية كذلك ^(١) ؟ فمن نصب جعل " حتى " غايةً بمعنى إلى أن ؛ لأن التقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول ، فجعل قول الرسول صلى الله عليه وسلم غاية لخوف أصحابه ؛ لأن زلزلوا معناه خُوفُوا ، فالفعلان قد مضيا جميعاً . ومثله قولهم : سرت حتى أدخل القرية ، أي : إلى أن أدخلها ، فالسير والدخول قد وجدا ومضيا ^(٢) .

والفعل هاهنا مستقبل حكيت به حالهم والمعنى على الماضي ، فانتصب الفعل بعد " حتى " بإضمار " أن " ^(٣) .

الثاني : أن يكون " حتى " بمعنى " كي " وذلك كقولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، فهذا تقديره : أسلمت كي أدخل الجنة ، فالإسلام قد كان والدخول لم يكن ^(٤) .

قال الرازي (٦٠٦هـ) : (ونصب الآية لا يمكن أن يكون على هذا الوجه) ^(٥) .

(١) انظر : الحجة ٣٠٦/٢ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٧/١ ، الكشف ٢٩١/١ ، شرح الهداية ١/١٩٧ ، مفاتيح الغيب ١٨/٦ ، ١٩ .

(٣) انظر : الموضح ٣٢٤/١ ، التبيان ١٧٢/١ ، الدر المصون ٣٨٢/٢ .

(٤) انظر : الحجة ٣٠٦/٢ ، الموضح ٣٢٤/١ .

(٥) مفاتيح الغيب ١٩/٦ ، وانظر : كشف المشكلات ١٥٦/١ ، البيان ١٥٠/١ .

وقال أبو حيان (٧٤٥هـ): (والمعنى الأول أظهر ؛ لأن المسّ والزلازل ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين)^(١) . وظاهر كلام أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) أن الزلزلة سبب القول ، لكنه ذكره في توجيه الرفع فقال : (ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير : وزلزلوا فقال الرسول ؛ فاللزلة سبب القول)^(٢) .

واختار أبو عبيد من القراءتين قراءة النصب محتجاً- كما يقول أبو جعفر - بحجتين :

الأولى : عن أبي عمرو وهي أن " زلزلوا " فعل ماض ، و " يقول " فعلٌ مستقبل ، فلما اختلفا كان الوجه النصب .

الثانية : حكاها عن الكسائي وهي أنه إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل^(٣) .

واعترضه أبو جعفر قائلاً : (أما الحجة الأولى بأن " زلزلوا " ماض و " يقول " مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب ؛ لأن " حتى " ليست من حروف العطف في الأفعال ولا هي البتة من عوامل الأفعال ، وكذا قال الخليل وسيبويه^(٤) في نصبهم ما بعدها على إضمار " أن " إنما حذفوا " أن " لأنهم قد علموا أن " حتى "

(١) البحر المحيط ٢/ ١٤٠ ، وانظر : الدر المصون ٢/ ٣٨٢ .

(٢) التبيان ١/ ١٧٢ .

(٣) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٤١٣ .

من عوامل الأسماء ، هذا معنى قولهما . وكان هذه الحجة غلطاً وإنما يُتكلم بها في باب الفاء . وحجة الكسائي بأن الفعل إذا تطاول صار بمنزلة المستقبل كلا حجة ؛ لأنه لم يذكر العلة في النصب ، ولو كان الأول مستقبلاً لكان السؤال بحاله (^(١)) .

وقول أبي جعفر في حجة أبي عبيد الأولى صحيح وظاهر ، والخلاف عاملٌ معنوي يستعمله جمهور الكوفيين في نصب المضارع بعد الفاء والواو وأو ، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب . وكذلك انتصب عندهم الاسم الواقع بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله ، وانتصب الظرف في نحو: (زيدٌ عندك) على الخلاف أيضاً (^(٢)) .

أما الحجة الثانية فقد ذكرها الفراء (٢٠٧هـ) في معانيه فقال: (فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد ، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب بعده بـ " حتّى " وهو في المعنى ماضٍ) (^(٣)) ، ومثّل له بقولك : جعل فلانٌ يديم النظر حتى يعرفك . وقال: ألا ترى أن إدامة النظر تطول ، فإذا طال ما قبل " حتّى " ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله . وأنشد في ذلك قول امرئ القيس :

(١) إعراب القرآن ١/ ٣٠٤ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٤/ ٥٤ ، البحر المحيط ٨/ ٩٤ ، الهمع ٤/ ١١٧ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٩٦ .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٣٢ .

مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ غَزَاتُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدُنَ بِأَرْسَانِ^(١)

قال : فنصب " تكل " والفعل الذي أدّاه قبل " حتى " ماض ؛ لأن المطو بالإبل يتطاوّل حتى تكلّ عنه . والذي يظهر لي - وأرجو أن يكون صواباً - أن ما عناه أبو زكريا بالتطاوّل هو ما عبّر عنه العربون بالغاية ، وهو الضرب الأول من ضربَي نصب المضارع بعد " حتى " وقد تقدم . ويؤيد هذا قوله : فإذا كان الفعل الذي قبل " حتى " لا يتطاوّل وهو ماض رُفِعَ الفعل بعد " حتى " إذا كان ماضياً^(٢) ، وهذا تفسير للتوجيه الأول للرفع .

ومما يقوي ذلك - أيضاً - قوله في البيت : ويدلك على أنه ماض أنك تقول : مطوتٌ بهم حتى كلّت غزاتهم^(٣) .

وهل معنى هذا إلا الغاية ، أي مطوت بهم إلى أن كلّت غزاتهم ، وكذا في الآية تقديرها : وزلزلوا إلى أن قال الرسول .

وعليه فإن قول أبي جعفر : " إن حجة أبي عبيد كلا حجة ؛ لأنه لم يذكر العلة " غير صحيح ؛ إذ تبين المقصود بالتطاوّل - إن كان اجتهادي في تبيينه صحيحاً - وأستغفر الله إن لم يكن كذلك .

(١) البيت من " الطويل " من قصيدته التي مطلعها :

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان

و " المطو " : " الجد والنجاء في السير . وأراد بقوله : " ما يقْدُنَ بِأَرْسَانِ " أن الجياد بلغ بها الإعياء أشده فعجزت عن السير .

والبيت في الديوان ٩٣ ، الكتاب ٤١٨/١ ، المقتضب ٤٠/٢ ، البيان ١٥١/١ ، شرح الفصل ١٤٤/٥ ، اللسان (مط) ٢٨٤/١٥ ، المقاصد النحوية ٥٤٢/٤ .

(٢) يعني وإن كان في المعنى ماضياً .

(٣) معاني القرآن ١/١٣٣ .

وقد اختار أكثر المعربين والمفسرين قراءة النصب . قال الفراء :
وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرأثم رجع إلى النصب ، وهي في
قراءة عبد الله " وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول " وهو دليل على
معنى النصب ^(١) . وهي قراءة شاذة ؛ لمخالفتها رسم المصحف
العثماني .

وقال الرازي : (واعلم أن الأكثرين اختاروا النصب ؛ لأن قراءة
الرفع لا تصح إلا إذا جعلنا الكلام حكاية عمّن يخبر عنها حال
وقوعها ، وقراءة النصب لا تحتاج إلى هذا الفرض ، فلا جرم كان
النصب أولى) ^(٢) .

والقراءتان سمعيتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم
يتضح لي أن ثمة دليلاً واضحاً يرجح النصب أو الرفع ، فالمعنى على
كلتا القراءتين واضح ظاهر ، والله أعلم .

٣ - ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) :

اختلفوا في ضمّ الياء وفتحها من قوله " يخافا " . فقرأ أبو جعفر
(١٣٢ هـ) وحمزة ويعقوب (٢٠٥ هـ) بضم الياء ، وقرأ الباقر " يخافا "
بفتحها . والقراءة في " يخافا " - بفتح الياء - واضحة ، والمعنى أنه
إذا خاف كل واحد من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى فيما

(١) المصدر السابق ١/ ١٣٣ .

(٢) مفاتيح الغيب ٦/ ١٩ .

(٣) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

يجب لكل واحد منهما على صاحبه من الحق والعشرة حلّ الافتداء^(١) و " أن " في موضع نصب بالفعل ، وذلك أن الفعل يقتضي مفعولاً يتعدى إليه ، كما يقتضيه في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا ﴾^(٢) ، ولا يحتاج هاهنا إلى تقدير الجار^(٣) .

أما القراءة الأخرى - بضم الياء على البناء للمفعول - فقد استشكلها بعضهم وذكرها فيها غير توجيّه . لكنني أذكر أولاً رأي أبي عبيد في هذه القراءة وموقف أبي جعفر منه: اختار أبو عبيد هذه القراءة؛ لقوله بعد: (فَإِنْ خَفْتُمْ) فجعل الخوف لغير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : فَإِنْ خَافَا . وأنكر أبو جعفر عليه هذا الاختيار وقال : (ما علمت في اختياره شيئاً أبعد من هذا الحرف ؛ لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ما اختاره ؛ فأما الإعراب فإنه يحتج له بأن عبد الله بن مسعود قرأ: ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾^(٤) فهذا في العربية إذا رُدَّ إلى ما لم يُسمَّ فاعله قيل: إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله . وأما اللفظ فإن كان على لفظ " يُخَافَا " وجب أن يقال : فَإِنْ خِيفَ ، وإن كان لفظ " فَإِنْ خَفْتُمْ " وجب أن يقال : إِلَّا أَنْ تَخَافُوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يُقال: لا يحلّ

(١) انظر: السبعة ١٨٢ ، علل القراءات ٨٠ ، الحجة ٣٢٨/٢ ، الغاية ١١٤ ، المبسوط ١٤٦ ، النشر ٢٢٧/٢ .

(٢) من الآية ١٧٥ من سورة آل عمران .

(٣) انظر: الحجة ٣٣٢/٢ ، حجة القراءات لابن زنجلة ١٣٥ ، الكشف ٢٩٥/١ ، معالم التنزيل ٢٢٩/١ .

(٤) الحجة ٣٣٢/٢ (بتصرف يسير) وانظر: الكشف ٢٩٥/١ ، الموضح ١/٣٢٧ .

لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم ، ولم يقل تعالى : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية فيكون الخلع إلى السلطان وقد صحَّ عن عمر وعثمان وابن عمر أنهم أجازوا الخلع بغير السلطان ^(١) .

وقد خرَّج أبو علي الفارسي القراءة على أن " خاف " يتعدى إلى مفعولين إذا ضُعِّفت العينُ أو اجْتُلب حرف الجر كقوله - عز وجل : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ ^(٢) ف " يخوِّف " قد حُذف معه مفعول يقتضيه تقديره : يخوِّف المؤمنين بأوليائه ، فحذف المفعولَ والجارَ فوصل الفعلُ إلى الثاني ^(٣) ، والذي عليه الناسُ أن المفعولَ الأولَ محذوفٌ ، والثاني هو الباقي ، والتقدير : ﴿ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ .

ولا يسهل أن يُحذف الجارُ ، ويوصل إلى المفعول الثاني كما ذكر ؛ لأنَّ حذف الجارِ لا ينقاسُ إلَّا في مواضع ليس هذا منها . وفي غيرها لا يُحمل إلَّا على الضرورة ، وليس الموضعُ موضعَ ضرورة .

قال أبو حيان : (والتشديد في " يُخَوِّفُ " للنقل ، كان قبله يتعدى لواحد ، فلمَّا ضُعِّف صار يتعدى لاثنين) وقدره : ﴿ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ أي : شرَّ أوليائه . واستبعد أبو حيان تقدير الجار ^(٤) .

(١) إعراب القرآن ١/ ٣١٥ .

(٢) من الآية ١٧٥ من سورة آل عمران .

(٣) الحجة ٢/ ٣٣٠ .

(٤) البحر المحيط ٣/ ١٢٠ - ١٢١ .

فالألف في " يُخافا " هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل ، و " أن " وما في حيزها هي الثاني ، وموضع " أن " في محل جرٍّ عند الأخفش وفي محلِّ نصب عند الخليل والكسائي والفراء^(١) ، أما سيبويه فيجوز الوجهين^(٢) ، وذهب آخرون إلى تقدير حرف الجر " على " ^(٣) ، أي : إلا أن يخافَ الولاة الزوجين على أن لا يقيما ، فبني الفعل للمجهول ، فقام ضمير الزوجين مقامَ الفاعل ، وحُذف حرف الجر من " أن " فجاء فيه الخلاف المتقدم بين سيبويه والخليل في محل " أن " ^(٤) .

وقد ردَّ بعضهم على أبي جعفر النحاس بما يلي ^(٥) :

أما ما ذكره من حيث الإعراب فإنه لا يلزم من قرأ بهذه القراءة ما قرأ به ابنُ مسعود . وأما من حيث اللفظ فإنه من باب الالتفات . ويلزم النحاس أنه كان ينبغي على قراءة الجمهور - بفتح الياء - أن يقرأ : (فإن خافا) غير أنه لا يلزم الجميع هذا وإنما هو في القراءتين من

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٤٨ ، ٢/ ٢٣٨ ، البحر المحيط ٢/ ١٩٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤٦٤ . قال سيبويه : (فإن حذفت اللام من " أن " فهو نصبٌ ، كما أنك لو حذفت اللام من (إيلاف) كان نصباً . هذا قول الخليل . . . ولو قال إنسانٌ : إنَّ " أن " في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار . . . لكان قولاً قوياً) اهـ .

ولذا قال الأزهري : (فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعاً لابن العليج من أن الخليل يقول بالجرِّ سهو) اهـ . التصريح ١/ ٤٠٩ .

(٣) قال ابن أبي مريم : (وجه ذلك أن الخوف في الحقيقة لا ينبغي أن يكون واقعاً عليهما ؛ لأنهما لا يخافان ترك حدود الله تعالى بل يخاف عليهما ذلك ، فلهذا بُني الفعل للمفعول به فأسند إليهما والتقدير : إلا أن يخافا على أن لا يقيما حدود الله) الموضح ١/ ٣٢٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢/ ٤٤٨ ، معالم التنزيل ١/ ٢٢٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/ ١٩٨ ، الدر المصون ٢/ ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

الالتفات المستحسن في العربية ، فيكون قد انصرف من الغيبة إلى الخطاب ، كما انصرف من الخطاب إلى الغيبة في قوله تعالى^(١) : ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ﴾^(٢) .

وقال السمين الحلبي : (وأما من حيث المعنى فلأن الولاة والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناس ، وهم الأمرون بالأخذ والإيتاء)^(٣) .

وأحسن ما ذكر من توجيهات للقراءة ما ذكره الزمخشري وغيره وهو أن يكون "الأَّ يقيما" بدلاً من الضمير في "يُخَافُ" تقديره : إلا أن يُخَافَ عدمُ إقامتهما حدود الله^(٤) ، وهو بدل اشتمال ، كقولك : خيف زيدُ تركُهُ إقامة حدود الله ، ويعضده قراءة عبد الله "إلا أن تخافوا"^(٥) .

واختار الفراء ومكي بن أبي طالب ما عليه الجماعة من فتح الياء^(٦) .

(١) من الآية ٣٩ من سورة الروم .

(٢) انظر : الحجة ٣٣١/٢ ، الكشف ٢٩٥/١ ، البحر المحيط ١٩٨/٢ ، الدر المصون ٤٥٠/٢ .

(٣) الدر المصون ٤٥٠/٢ .

(٤) وعليه يكون (يُخَافُ) مضارع (خَافَ) لا (أَخَافَ) ، وقد بُني المضارع للمفعول .

(٥) انظر : الكشف ١٣٩/١ ، الفريد ٤٦٧/١ ، البحر المحيط ١٩٨/٢ ، مفاتيح الغيب ٨٧/٦ .

(٦) انظر : معاني القرآن ١٤٥/١ ، الكشف ٢٩٥/١ .

٤ - ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ﴾ ^(١) :

قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ ﴾ بغير ألف في " دَفَعَ " على " فَعَلَ " .

وقرأ أبو جعفر ونافع ويعقوب (وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ) بالألف ، كما رويت هذه القراءة عن عاصم أيضاً ^(٢) .

واختار أبو عبيد القراءة الأولى ؛ لأن الله تعالى لا يغالبه أحد . وأنكر عليه أبو جعفر هذا الاختيار وقال : (القراءة بدفاع حسنة جيدة ، وفيها قولان : قال أبو حاتم : دَفَعَ وَدَفَعَ واحد ؛ يذهب إلى أنه مثل طَارَقَتُ النُّعْلَ ^(٣) ، وأجود من هذا وهو مذهب سيبويه ؛ لأن سيبويه قال : وعلى ذلك دفعتُ الناسَ بعضهم ببعض ، ثم قال ^(٤) : ومثل ذلك : ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ﴾ قال أبو جعفر : هكذا قرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون " دفاع " مصدر " دَفَعَ " كما تقول : حَسَبْتُ الشيءَ حساباً ولقيتُه لقاءً وهذا أحسن ، فيكون دفاعٌ ودَفَعٌ مصدرين لدَفَعَ ^(٥) .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٢) ينظر - في تخريج القراءة : - السبعة ١٨٧ ، الحجة ٣٥٢/٢ ، علل القراءات ٨٨ ، المبسوط ١٤٩ ، التذكرة في القراءات ٣٣٦/٢ ، الموضح ٣٣٦/١ ، البحر المحيط ٢٦٩/٢ .

(٣) طارقت النعل وطرقها أي خصفت إحداها فوق الأخرى ، والخصف : الخرز .

(٤) الكتاب ٧٦/١ .

(٥) إعراب القرآن ٣٢٨/١ .

واحتج من قرأ بغير ألف بأن المفاعلة التي من اثنين لا معنى لها هاهنا ؛ لأن الله - عز وجل - هو المنفرد بالدفع عن خلقه ، ولا يدافعه أحد فيما يدفع ، وكان أبو عمرو يقول: " إنما الدفاع من الناس والدفع من الله " فحمله على " دَفَعَ " أولى ؛ لأنه مصدره الذي لا يُصرف عنه إلى غيره إلا بدليل ورواية ^(١) .

وحجة من قرأ بالألف أن الدفاع مصدر من " دَفَعَ " كالكتاب من كَتَبَ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) ، فالكتاب مصدر لـ " كَتَبَ " بدليل ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ لأن المعنى : كتب هذا التحريم عليكم ، وكقولهم : أب إياباً ، ولقيته لقاءً . ويجوز أن يكون الدفاع مصدر آل " فَاعَلَ " فيقال : دافعَ الله عنك السُّوء يدافع مدافعةً ودفاعاً ، ومثله عافاك الله . والدفاع قد يكون للواحد وهو كثير ؛ قال الله تعالى : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ﴾ ^(٤) ، وكقولهم : أحسن الله عنك الدفاع ^(٥) .

(١) انظر : حجة القراءات لابن زنجلة ١٤٠ ، الكشف ٣٠٥/١ ، معالم التنزيل ١/

٢٦٥ ، مفاتيح الغيب ١٦١/٦ .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة التوبة .

(٥) حجة القراءات لابن زنجلة ١٤١ ، وانظر : الكشف ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ ، معالم التنزيل ١/٢٦٥ .

وهذا هو الصحيح ، فالمعنى في الدفاع والدفع واحد ؛ فيقال:
دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعاً ودفاعاً مثل صام يصوم صوماً وصياماً ، ويقال دافع
اللهُ عنكَ السوءَ ، ودفع عنكَ السوءَ ^(١) ، فالدفاع يحتمل أمرين عند
أهل اللغة ؛ أحدهما : أن يكون مصدرًا لَفَعَلَ كالكتاب واللقاء ،
والثاني : أن يكون مصدرًا لَفَاعَلَ ، يدل على ذلك قراءة من قرأ ^(٢) :
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ، ونظيره " الكتاب " في مجيئه
مصدرًا لَفَاعَلَ وَفَعَلَ ، فإن " الكتاب " في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ ^(٤) مصدرٌ " كَاتَبَ " كما أن المكاتبه
كذلك و " الكتاب " في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٥) مصدرٌ
لـ " كَتَبَ " الذي دلَّ عليه قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) كما
سبق ^(٧) .

(١) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩١/١ ، علل القراءات للأزهري
٨٨ ، الصحاح (دفع) ٣/١٢٠٨ ، اللسان (دفع) ٨/٨٧ .

(٢) قرأ ابن كثير " يَدْفَعُ " وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ونافع والكسائي
" يَدْفَعُ " بالالف .

انظر : الحجة ٢/٣٥٢ ، السبعة ١٨٧ ، المبسوط ١٤٩ ، الإقناع ٢/٦١٠ ،
النشر ٢/٢٣٠ .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة الحج .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٦) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٧) انظر : الحجة ٢/٣٥٢-٣٥٤ ، الكشف ١/١٧٩ ، المحرر الوجيز ٢/٢٦٩ ،
البيان ١/١٦٧ ، مجمع البيان ٢/١١٦ ، الدر المصون ٢/٥٣٤ .

قال أبو علي الفارسي - بعد هذا - : (فمعنى دفع ودافع سواء ؛ ألا ترى أن قوله ^(١) :

ولقد حرصتُ بأن أدافع عنهم فإذا المنية أقبلت لا تدفع ^(٢)

فوضع أدافع موضع أدفع ، كأن المعنى : حرصت بأن أدفع عنهم المنية فإذا المنية لا تدفع . وقال أمية :

لولا دفاعُ اللَّهِ ضلَّ ضلَّالُنا وَلَسَرَّنا أَنَّا نَتَلُّ ونُوَادُّ ^(٣)

وإذا كان كذا فقوله : " إن الله يدفع ويدافع " يتقاربان ^(٤) .

وأورد الرازي قولاً آخر لمن جعل " دفاع " من " دافع " وهو أن الله عز وجل : (إنما يكفُ الظلمةَ والعصاة عن ظلم المؤمنين على أيدي أنبيائه ورسله وأئمة دينه ، وكان يقع بين أولئك المحقين وأولئك المبطلين مدافعات ومكافحات ، فحسن الإخبار عنه بلفظ المدافعة ، كما قال تعالى : ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ^(٥) ، ﴿شَاقُوا اللَّهَ﴾ ^(٦) ، وكما

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه .

(٢) من " الكامل " وهو في المفضليات ٤٤٢ ، شرح أشعار الهذليين ٨/١ ، البحر المحيط ٢/٢٦٩ ، شرح شواهد المغني ١/٢٦٢ ، الخزانة ١/٤٢٠ .

(٣) البيت من " الكامل " وهو في ديوان أمية ٣٦١ برواية : " لولا وثاقُ اللَّهِ " ولا شاهد فيه حينئذٍ ، وهو في لسان العرب (ضلل) ٣٩٧/١١ ، برواية الديوان نفسها .

ومعنى : تتل : نصرع ، و " نواد " أي : تدفن أحياء .

(٤) الحجة ٢/٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٥) من الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ١٣ من سورة الأنفال .

قال : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ﴾ ^(١) ونظائره ^(٢) .

وقد اختار ابن خالويه ومكي بن أبي طالب قراءة " دَفَعَ " بغير ألف وقالوا : لأن الله تعالى منفردٌ بالدفع فلا يغالبه أحد ^(٣) .

قلت : قد تبين فيما سبق أن الدفعَ والدِّفاعَ بمعنى واحد مصدران للفعل " دفع " ومن جعل هذا من باب المفاعلة فقد أبعد ، والله أعلم .

٥ - ﴿ فَنادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ ﴾ ^(٤) :

قرأ ابنُ كثير وابن عامر وعاصم وأبو عمرو ونافع ويعقوب " فنادته " بالتاء . وقرأ الباقون - ومنهم حمزة والكسائي - " فناداه " بالألف عمالة ^(٥) .

وحجة من قرأ بالتاء أن الملائكة جماعة ، وأنه كما قال - عزَّ اسمه - : ﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ نوح ﴾ ^(٦) ، و ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ^(٧) .

(١) من الآية ٣٠ من سورة التوبة .

(٢) مفاتيح الغيب ٦ / ١٦١ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩١ / ١ ، الكشف ٣٠٥ / ١ .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران .

(٥) انظر : السبعة ٢٠٥ ، علل القراءات ١١٣ / ١ ، الحجة ٣٧ / ٣ ، التبصرة لمكي ٤٥٨ ، التيسير ٧٣ ، الإقناع ٦١٩ / ٢ ، النشر ٢٣٩ / ٢ . قالوا : وحسنت الإمالة ؛ لأن هذه الألف تصير إلى الياء سواء كانت من الواو أو من الياء نحو : ناديت . انظر : الموضح ٣٦٩ / ١ .

(٦) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء .

(٧) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

وشاهده قوله - عز وجل - : ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ۖ ﴿^(١) ، ولم يقل : وإذ قال . كما أنهم قد أجمعوا على قوله تعالى : ﴿ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ۖ ﴿^(٢) .

قال عباس بن الفضل (١٨٦هـ) : سألت أبا عمرو فقرأ : ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ۖ ﴿ - بالتاء - ولم يقل : " وإذ قال الملائكة " فأنت فعل الملائكة هاهنا بلا خلاف ، فالواجب رد ما هم مختلفون فيه إلى ما هم عليه مجمعون ^(٣) .

وحجة من قرأ بالألف أن الملائكة تأنيثها تأنيث جمع ، فإذا تقدم فعلها حسن التذكير ، نحو قام الرجال ، ومن ذلك ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ۖ ﴿^(٤) ولئلا يوافق التأنيث دعوى المشركين في الملائكة حين زعمت أن الملائكة إناثٌ - وأيضاً فإن المقصود بالملائكة هاهنا جبريل عليه السلام ، والتقدير : فناداه الملك ، على ما جاء في التفسير : أن الذي ناداه جبريل ، فجاء بالجمع والمعنى التوحيد ، ويجوز في العربية أن يُخبر عن الواحد بلفظ الجمع ^(٥) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) انظر : حجة القراءات ١٦٢ (بتصرف) .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع ١١٢ / ١ .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٥) انظر : الحجة ٣٧/٣ ، الكشف ٣٤٢/١ ، شرح الهداية ٢١٨/١ ، معالم التنزيل ٣٤٣/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٧٤/٤ .

قال الزمخشري : (وإنما قيل " الملائكة " على قولهم : فلان يركب الخيل) ^(١) يعني أن الذي ناداه هو من جنس الملائكة لا يريد خصوصية الجمع ، كما أن قولهم : فلان يركب الخيل لا يُراد به خصوصية الجمع ، وإنما يُراد به مركوبه من هذا الجنس . نظير ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ ^(٢) يعني به نعيم بن مسعود وهو القائل : إن الناس قد جمعوا لكم ^(٣) .

وقد اختار أبو عبيد قراءة " فناداه " بالألف خلافاً للمشركين ؛ لأنهم قالوا : الملائكة بنات الله .

لكن أبا جعفر لم يرتض هذا الاحتجاج ، وقال عنه : (هذا احتجاجٌ لا يحصل منه شيء ؛ لأن العرب تقول : قالت الرجال وقال الرجال وكذا النساء . وكيف يحتج عليهم بالقرآن ؟ ولو جاز أن يُحتجَّ عليهم بهذا لجاز أن يحتجوا بقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ولكن الحجة عليهم في قوله - جلّ وعزّ - : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ ^(٤) أي : فلم يشاهدوا خلقهم ، فكيف يقولون : إنهم إناثٌ ، فقد علم أن هذا ظنٌّ وهوى ^(٥) .

(١) الكشف ١/ ١٨٨ .

(٢) من الآية ١٧٣ من سورة آل عمران .

(٣) انظر : شرح الهداية ١/ ٢١٨ ، الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٤ ، البحر المحيط ٢/ ٤٤٦ .

(٤) من الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٥) إعراب القرآن ١/ ٣٧٣ .

وما ذكره أبو جعفر في هذه المسألة هو الأصح وهو المعروف عند النحويين ؛ لأن الملائكة جمعُ تكسير ، والجمع المكسر يجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع ، والتأنيث باعتبار الجماعة ^(١) .

قال الفراء : (يقرأ بالتذكير والتأنيث ، وكذلك فعل الملائكة ، وما أشبههم من الجمع يؤنث ويذكر ؛ . . . فمن ذكر ذهب إلى معنى التذكير ، ومن أنث فلتأنيث الاسم ، وأن الجماعة من الرجال والنساء وغيرهم يقع عليهم التأنيث) ^(٢) .

وقال الزجاج : (الوجهان جميعاً جائزان ؛ لأن الجماعة يلحقها اسم التأنيث ؛ لأن معناها معنى جماعة ، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير ، كما يقال : جُمع الملائكة) ^(٣) .

وأما ما اعتلَّ به أصحاب القراءة (بالتذكير) من أن التأنيث يكره لما فيه من موافقة دعوى المشركين فليس بشيء ، إذ قد جاء في القرآن ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(٤) فلو كان في تأنيث هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة لكان في تذكير نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٥) ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) حجة عليهم ، ولكان في نحو قوله

(١) انظر : علل القراءات ١/١١٤ ، الحجة ٣/٣٨ ، الفريد ١/٥٦٧ ، البحر المحيط ٢/٤٤٦ ، الدر المصون ٣/١٥٠ .

(٢) معاني القرآن ١/٢١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعراجه ١/٤٠٥ .

(٤) من الآية ٤٥ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٩٣ من سورة الأنعام .

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ حجة لهم ، قاله أبو علي الفارسي ^(١) .
وقد أجمعوا على إثبات التاء في قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ ﴾ ^(٢) .

وجمهور المفسرين على أن الملائكة هاهنا المراد بهم واحد وهو جبريل عليه السلام ، وهذا هو العرف في وحي الأنبياء . قال الزجاج : (أتاه النداء من هذا الجنس ، كما نقول : ركب فلان في السفن ، وإنما ركب سفينة واحدة ، تريد بذلك جعل ركوبه في هذا الجنس) ^(٣) .

وذهب قوم إلى أن المنادي ملائكة كثيرة حسبما يقتضيه اللفظ ، وقد بعث الله تعالى ملائكة إلى قوم لوط وإلى إبراهيم عليه السلام وفي غير ما قصة . وإلى هذا ذهب ابن عطية ^(٤) وأبو حيان ^(٥) والشوكاني ^(٦) .

ونقل أبو البقاء العكبري عن بعضهم كراهة القراءة بالتاء ؛ لأنها للتأنيث ^(٧) .

(١) الحجة ٣/ ٣٧ . وانظر : التبيان ١/ ٢٥٧ .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٥ .

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٧١ .

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٤٦ .

(٦) فتح القدير ١/ ٣٣٧ قال الشوكاني : والمعنى الحقيقي مقدم فلا يُصار إلى المجاز إلا لقرينة .

(٧) انظر : الدر المصون ٣/ ١٥٠ .

قال أبو البقاء ^(١) الجمهور على إثبات تاء التأنيث ؛ لأن الملائكة جماعة ، وكره قوم التاء ؛ لأنها للتأنيث ، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث ، فلذلك قرأ من قرأ : " فناداه " بغير تاء ، والقراءة به جيدة ؛ لأن الملائكة جمع ، وما اعتلوا به ليس بشيء ؛ لأن الإجماع على إثبات التاء في قول : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ ﴾ .

٦ - ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴾ ^(٢) :

قرأ الجمهور : " وجنّات " بالنصب ، وقرأ الأعشى (نحو ٢٠٠هـ) عن أبي بكر (١٩٣هـ) عن عاصم : " جنات " بالرفع . وعزيت القراءة بالرفع - أيضاً - إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وابن مسعود (٣٢هـ) وأبي عبد الرحمن السلمي (٧٤هـ) ويحيى بن يعمر (١٢٩هـ) والأعمش (١٤٨هـ) وابن أبي ليلى (١٤٨هـ) ^(٣) .

قال أبو جعفر (وأنكر هذه القراءة ^(٤) أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم : هي محال ؛ لأن الجنات لا تكون من النخل . . . والقراءة جائزة وليس التأويل على هذا ؛ ولكنه رفع بالابتداء والخبر

(١) التبيان ١/٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) من الآية ٩٩ من سورة الأنعام ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ... ﴾ الآية .

(٣) علل القراءات ١/١٩٣ ، مختصر في شواذ القرآن ٣٩ ، المبسوط ١٩٩ ، كشف المشكلات ١/٤٢١ ، المحرر الوجيز ٦/١١٨ .

(٤) يعني : الرفع .

محذوف أي : ولهم جناتٌ ، كما قرأ جماعة من القراء ^(١) : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ^(٢) ، وأجاز مثل هذا سيبويه ^(٣) والكسائي والفراء ^(٤) ، ومثله كثير . . . (٥) .

فأما القراءة بنصب "جنات" فبالعطف على "نبات" أي فأخرجنا بالماء النبات وأخرجنا به جنات من أعناب ^(٦) . وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسين على غيرهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(٧) .

ويعضد عطفه على "نبات" قوله في موضع آخر : ﴿ فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٨) قاله الهمذاني ^(٩) . ويجوز أن ينتصب "جنات" عطفاً

(١) قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وحُور عِينٌ بخفض الاسمين ، وقرأ الباقر " وحور عِينٌ " بالرفع . (السبعة ٦٢٢ ، الغاية ٢٧٠ ، المبسوط ٤٢٦ ، النشر ٢/٣٨٣) .

(٢) الآية ٢٢ من سورة الواقعة .

(٣) انظر : الكتاب ١/٤٨ ، ٤٩ ، ٨٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/٢٢ .

(٥) إعراب القرآن ٢/٨٦ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٤ ، غرائب التفسير ١/٣٧٧ ، الكشف ٢/٣١ ، المحرر الوجيز ٦/١١٨ .

(٦) البحر المحيط ٤/١٩٠ ، وانظر : الدر المصون ٥/٧٥ .

(٧) من الآية ٩٨ من سورة البقرة .

(٨) من الآية ١٩ من سورة المؤمنون .

(٩) الفريد ٢/٢٠٢ .

على " خَضِرًا " أي فأخرجنا من الماء خضراً وجنات من أعناب^(١) .
ويرى الزمخشري أن الأحسن أن ينتصب " جنات " على الاختصاص
كقوله - عز وجل : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾^(٢) قال : لفضل هذين
الصنفين^(٣) .

وأما القراءة بالرفع فعلى أحد وجهين ؛ الأول : أنه مبتدأ
محذوف الخبر ، واختلف العربون في تقديره ، فمنهم من قدره متقدماً
ومنهم من قدره متأخراً ، فقدره أبو جعفر النحاس - كما سبق - :
متقدماً ، أي : ولهم جنات ، ومثله فَعَلَ مكي بن أبي طالب وأبو
البركات الأنباري^(٤) ، وقدره ابن غلبون (٣٩٩هـ) : وهناك جنات^(٥) ،
وقدره ابن عطية : ولكم جنات^(٦) ، وقدره الزمخشري : وثمَّ
جنات ، أي مع النخل^(٧) .

وقدره أبو البقاء : ومن الكرم جنات^(٨) . قال السمين : (وهذا
تقدير حسن لمقابلة قوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ ﴾ أي : من النخل كذا ومن
الكرم كذا)^(٩) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٧٦/٢ ، علل القراءات ١٩٤/١ ، الوسيط
للواحد ٣٠٥/٢ ، الفريد ٢٠٢/٢ .

(٢) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٣) الكشف ٣١/٢ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١ ، البيان ١٣٣/١ .

(٥) انظر : التذكرة ٤٠٦/٢ . (٦) انظر : المحرر الوجيز ١١٨/٦ .

(٧) انظر : الكشف ٣١/٢ .

(٨) انظر : الثبيان ٥٢٥/١ . (٩) الدر المصون ٧٦/٥ .

ونظير ذلك - كما قال أبو جعفر وغيره - قراءة ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بعد قوله : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ﴾ ^(١) أي : ولهم حور عين . ومثل هذا كثير قد اتفق على جوازه سيبويه والكسائي والفراء ^(٢) .

وهناك من قدّر الخبر متأخراً تقديره : وجناتٌ من أعناب أخرجنها ^(٣) . قال أبو حيان : (ودلّ على تقديره قوله قبل : فأخرجنا ، كما تقول : أكرمت عبد الله وأخوه ، التقدير : وأخوه أكرمته ، فحذف " أكرمته " لدلالة أكرمت عليه) ^(٤) .

والوجه الآخر للرفع أن يكون " جنات " معطوفاً على " قنوان " ^(٥) قال الزمخشري : على معنى حاصلة ومخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب ، أي من نبات أعناب ^(٦) .

وقال أبو حيان : (وهذا العطف هو على أن لا يلاحظ فيه قيد من النخل ، فكأنه قال : من النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة ، كما تقول : من بني تميم رجلٌ عاقلٌ ورجلٌ من قريش منطلقان) ^(٧) .

(١) الآية ١٧ من سورة الواقعة .

(٢) البحر المحيط ١٩٠ / ٤ .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٤٩ / ٧ ، البحر المحيط ١٩٠ / ٤ ، الدر المصون ٧٦ / ٥ .

(٤) البحر المحيط ١٩٠ / ٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٤٧ / ١ ، علل القراءات ١٩٣ / ١ .

(٦) الكشف ٣٩ / ٢ . (٧) البحر المحيط ١٩٠ / ٤ .

وضَعَفَ ابن عطية العطف على "قنوان" ^(١) دون ذكر السبب .
ولعله لوضوحه لم يعرض له ؛ إذ العطف عليه يوهم كون "جنات
الأعناب" من النخل . أمّا ما ذكره الزمخشري فبعيد ، وفيه مشقة لا
يسهل الأخذ به .

وقد تقدم أن أبا حاتم وأبا عبيد قد أنكرا القراءة ، وتبعهما في
ذلك مكّي بن أبي طالب ^(٢) محتجين بأن الجنات إنما تكون من
الأعناب لا تكون من النخل . وهذا مردود من جهتين : الأولى : ما
تقدم من توجيه الرفع ، والثانية : أن (هذا يوهم أن الجنة لا تكون إلا
من العنب دون النخيل وليس الأمر كذلك ، بل تكون الجنة من العنب
على انفراده ، ومن النخل على انفراده ، وتكون منهما معاً بشهادة
قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ ^(٣) ^(٤) .

كما ضَعَفَ أبو البقاء العكبري والمنتجب الهمذاني العطف على
"قنوان" لأن العنب لا يخرج من النخل ^(٥) . والجواب عن ذلك ما
ذكره الزمخشري آنفاً . فبان بذلك فسادُ مذهب من ذهب إلى إنكار
القراءة أو تضعيفها . وصحة ما ذكره أبو جعفر النحاس في هذه
المسألة .

(١) انظر : المحرر الوجيز ١١٩/٦ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٤ .

(٣) من الآية ٢٦٦ من سورة البقرة .

(٤) الفريد ٢/٢٠٢ .

(٥) انظر : التبيان ١/٥٢٥ ، الفريد ٢/٢٠٢ .

٧ - ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٨٠) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ
الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴿١﴾ :

اختلف القراء في الجمع بين الاستفهامين في الآيتين ، فاستفهم بعضهم ، واكتفى بعضهم بالأول عن الثاني ، فقرأ عاصمٌ وحمة " أنكم " بالاستفهام مع تحقيق الهمزة الثانية ؛ على الأصل ، الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة " إن " . وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالاستفهام أيضاً إلا أنهما سهّلا الثانية جعلها بين الهمزة والياء ، استثقالاً لاجتماع همزتين . وقرأ الكسائي ونافع " إنكم " بغير همز . وروى حفصٌ عن عاصم " إنكم " بغير همز أيضاً ^(٢) .

واختار أبو عبيد قراءة الكسائي ونافع بغير همز احتجاجاً بقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٣) ولم يقل : أَفَهُمْ ؟ وبقوله : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ﴾ ^(٤) ولم يقل : انقلبتم ؟ .

وأنكر عليه أبو جعفر ما ذهب إليه ووصفه بأنه من أقبح الغلط ؛ لأنه شبه شيئين بما لا يشتبهان ؛ لأن الشرط وجوابه بمنزلة شيء واحد فلا يكون فيهما استفهامان كالمبتدأ والخبر ، فلا يجوز : أفإن مَتَّ أفَهُمْ

(١) من الآيتين ٨٠ ، ٨١ من سورة الأعراف .

(٢) انظر : السبعة ٢٨٥ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٩٢/١ ، علل القراءات ١/٢٢١ ، ٢٢٢ ، الحجة ٤/٤٢ ، ٤٣ ، المبسوط ٢١٠ ، الكشف ١/٤٦٨ ، التيسير ٩١ ، البيان ١/٣٦٨ ، النشر ١/٣٦٧ .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

الخالدون؟ كما لا يجوز: أزيد أم نطلق؟ وقصة لوط عليه السلام فيها جملتان ، فلك أن تستفهم عن كل واحدة منهما ، ويجوز الحذف من الثانية لدلالة الأولى عليها ، إلا أن الاختيار تخفيف الهمزة الثانية ، وهذا قول الخليل وسيبويه ^(١) .

فأما حجة من قرأ " أنكم " بالاستفهام فلأن كل واحد من الكلامين جملة يجوز دخول الاستفهام عليها كما قال أبو جعفر ، فإن قوله ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ وما بعده كلام تام فحسن ابتداء الجملة الثانية بالاستفهام أيضاً لتأكيد التوبيخ لهم والإنكار عليهم والتقرير ، فبنى الجملتين على كلامين كل واحد قائم بنفسه في معناه . قاله مكى بن أبى طالب ، وقال : وذلك أين وأصح وهو الاختيار ^(٢) .

وقال ابن عطية : الأول استفهام عن أمر مجمل والثاني استفهام عن أمر مفسر ^(٣) . يريد بذلك أن الجملة الثانية بيان لقوله : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ ، فمن قرأ بالاستفهام نقل به الجملة الثانية من الخبر إلى الاستخبار .

(١) إغراب القرآن ١٣٨/٢ (بتصرف) وانظر : ٢٢٠/٣ .

(٢) الكشف ٤٦٨/١ ، وانظر : شرح الهداية ٣٠٥/٢ ، الكشف ٧٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٥/٧ .

(٣) المحرر الوجيز ١٠٥/٧ ، وانظر : الحجة لأبي علي ٤٨/٤ ، مجمع البيان ٤/٢٣١ .

وأما من قرأ " : إنكم " بغير استفهام ، فهو على الإخبار المستأنف ^(١) . ويحتجون بقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٢) ولم يقل : أفهم ؟ وقوله : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : أنقلبتم ^(٤) ؟ فيكتفون بالاستفهام الأول في : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ ^(٥) من الاستفهام الثاني ^(٦) ، كما استغنى عن ذلك عمر ابن أبي ربيعة في قوله :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمانٍ ^(٧)
أي : أبسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمانٍ ؟ ^(٨)

-
- (١) انظر : الكشف ٧٣/٢ .
(٢) من الآية ٣٤ من سورة الأنبياء .
(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .
(٤) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٩٢/١ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٢٨٧ .
(٥) من الآية ٨٠ من سورة الأعراف .
(٦) انظر : حجة القراءات لابن زنجلة ٢٨٧ ، شرح الهداية ٣٠٥/٢ ، الفريد ٢/٣٣٠ .
(٧) من " الطويل " ورواية الديوان :
فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبعِ رميتُ الجمرَ أم بثمانٍ
فمن رواه بالنون أي " رمينَ " فهو ضمير النسوة عائد على البنات ، أو على المرأة المتغزل فيها وصاحبها ، ومن رواه بالتاء فهو ضمير المتكلم .
والبيت في : الديوان ٣٩٩ ، الكتاب ٤٨٥/١ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، الصاحبى ٢٩٧ ، شرح المفصل ١٥٤/١ ، المغني ٢٠ .
(٨) انظر : كشف المشكلات ٤٦٢/١ .

وإذا كان كذلك صار قوله : ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ ^(١) تفسيراً للفاحشة المذكورة ، فلم يحسن إدخال همزة الاستفهام عليه ؛ لأنها تقطع ما بعدها مما قبلها ، كما أن قوله تعالى : ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ^(٢) تفسير للوصية ^(٣) .

وبعد : فإن الراجح في هذه المسألة ما ذكره أبو جعفر النحاس وغيره وهو أن كل واحد من الاستفهامين- في قصة لوط - كلام مستقل لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقلُّ به ، فمن ألحق همزة الاستفهام جعل الكلام استخباراً ، ومن لم يلحقها جعله خبراً ^(٤) .

ولا يصح قياس هذا على قوله تعالى : ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ ^(٦) من جهة أن الشرط والجواب بمنزلة شيء واحد كالمبتدأ والخبر ، فناسب أن لا يكون فيهما استفهامان ، فاكْتَفَى بالاستفهام في الشرط عن الاستفهام في الجواب . والله أعلم .

(١) من الآية ٨١ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٣) انظر : الحجة ٤/٤٥ ، الكشف ١/٤٦٨ ، مجمع البيان ٤/٢٣١ ، الفريد ٢/٣٣٠ ، الجامع لأحكام القرآن ٧/٢٤٥ .

(٤) انظر : الحجة ٢/٤٤ ، ٤٥ ، الموضح ٢/٥٣٧ .

(٥) من الآية ٣٤ من سورة الأنبياء .

(٦) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

٨ - ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ ^(١) :

قرأ عبد الله بن عامر " أَنَّهُمْ " بفتح الهمزة ، وقرأ الباكون "إنهم" بكسرها ^(٢) .

والكسر على الاستئناف ، لأنها منقطعة من الجملة التي قبلها ، وذلك أن الجملة التي قبلها قدمت دونها ، ثم ابتدأ بهذه جملة أخرى ، فأخبر أنهم لا يعجزون أي : لا يفوتون كيف تصرف بهم الحال ، فلذلك كسرها ^(٣) . ومثله قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ^(٤) فإن جملة " ساء ما يحكمون " منقطعة من الجملة التي قبلها فكذلك جملة "إنهم لا يعجزون" ^(٥) .

قال مكي : وهو الاختيار ؛ لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن الجماعة عليه ^(٦) .

واختار أبو عبيد كذلك قراءة الكسر ، وهي قراءة جمهور القراء إلا ابن عامر كما سبق . واستبعد هو وأبو حاتم ما قرأ به ابن عامر ، وقال أبو عبيد - في قراءة الفتح - : (وإنما تجوز على أن المعنى : ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون) ^(٧) .

(١) الآية ٥٩ من سورة الأنفال .

(٢) انظر : السبعة ٣٠٨ ، علل القراءات ٢٤٥/١ ، الحجة ١٥٧/٤ ، الغاية ١٦٢ ، المبسوط ٢٢٢ ، التبصرة ٥٢٤ ، النشر ٢٧٧/٢ .

(٣) انظر : التذكرة ٤٣٥/٢ .

(٤) الآية ٤ من سورة العنكبوت .

(٥) انظر : الحجة ١٥٧/٤ ، الموضح ٥٨٢/٢ ، مفاتيح الغيب ١٤٧/١٥ .

(٦) الكشف ٤٩٤/١ . (٧) إعراب القرآن ١٩٣/٢ .

قال أبو جعفر : (الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين ؛ لا يجوز : " حسبتُ زيدا أنه خارج " إلا بكسر " إن " ، وإنما لم يجز لأنه في موضع المبتدأ ، كما تقول : " حسبتُ زيدا أبوه خارجٌ " ولو فتحت لصار المعنى : حسبتُ زيدا خروجه ، وهذا محال ، وفيه أيضاً من البعد أنه لا وجه لما قاله يصحُّ به معنى إلا أن تجعل " لا " زائدة ، ولا وجه لتوجيه حذف حرف في كتاب الله جل وعز إلى التطول بغير حجة يجب التسليم لها)^(١) .

وقال أبو جعفر : والقراءة - يعني بفتح الهمزة - جيدة على أن يكون المعنى : لأنهم لا يعجزون^(٢) .

قلت : فتح " أن " عند أهل اللغة في مثل هذا على أحد وجهين :

الأول : جعله متعلقاً بالجملة التي قبلها ، والمعنى : لا تحسبن الذين كفروا فاتوا لأنهم لا يعجزون فهم يُجزون على كفرهم . أي لا تحسبن من أفلت من الكفار من حرب بدر قد سبق إلى الحياة ، من أجل أنهم لا يفوتون حيث كانوا . فلم يتم الكلام دون " أن " وما بعدها^(٣) .

(١) المصدر السابق ١٩٣/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٩٣/٢ .

(٣) انظر : علل القراءات ١/٢٤٥ ، الحجة ٤/١٥٨ ، التذكرة ٢/٤٣٥ ، شرح الهداية ٢/٣٢٤ ، الوسيط ٢/٤٦٨ .

وعلى هذا الوجه فإنّ " أنّ " في موضع نصب لحذف حرف الجر - كما هو مذهب الخليل والكسائي والفراء - أو في موضع خفض على إعمال اللام ؛ لكثرة حذفها مع " أنّ " ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش ^(١) .

الثاني : أن تكون " لا " زائدة ، والمعنى : ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا أنهم يعجزون . وقد سدّت " أنّ " مسدّ مفعولي " حسبت " ، ذكره أبو إسحاق الزجاج وضعّفه بحجة أن " لا " لا تكون لغواً في موضع يجوز أن تقع فيه غير لغو ^(٢) .

كما ذكر أبو البقاء العكبري الوجه الآخر للتضعيف وهو الذي ذكره أبو جعفر فقال : إن مفعول " حسبت " إذا كان جملةً وكان مفعولاً ثانياً كانت فيه " إنّ " مكسورة ؛ لأنه موضع مبتدأ وخبر ^(٣) .

وكل واحدة من المكسورة والمفتوحة تفيد التعليل ، إلا أن المكسورة على طريقة الاستئناف والمفتوحة تعليل صريح ^(٤) .

(١) انظر : التذكرة ٤٣٥/٢ ، الكشف ٤٩٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٤/٨ ، شرح الهداية ٣٢٤/٢ ، الدر المصون ٦٢٥/٥ ، التصريح ٤٠٩/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٢/١ ، وانظر : حجة القراءات لابن زنجلة ٣١٢ .

(٣) التبيان ٦٣٠/٢ .

(٤) الكشف ١٣٢/٢ .

والظاهر أن ابن سلام لم يَسُقْ كلامه احتجاجاً ، وإنما ذكره تقريباً لما استبعده أبو حاتم ، وهو أن " سَبَقُوا " من قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ ^(١) بدل من " كَفَرُوا " ، و " الَّذِينَ كَفَرُوا " المفعول الأول ، و " أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ " المفعول الثاني . قال : إنما تجوز على أن المعنى : ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون .

وهذا مضعفٌ معنًى وصناعة :

فالمعنى : على أنهم يعجزون ، وهذا مردودٌ .

والصناعة : أن " أن " ومعموليه لا يسدّان مسدّ المفعول الواحد ، إلا أن تخرّج على أن " لا " صلة ، لكن هذا - أيضاً - مُضَعَّفٌ بما ذكر .

وإذا علم أن قراءة الفتح قراءةٌ سبعية متواترة قرأ بها ابن عامر أحد أئمة القراءات وتلقاها أهل الشام والمسلمون بالقبول ، ولها وجهها النحوي في لغة العرب ^(٢) تبين أنه لا وجه لاستبعادها ، والله أعلم .

(١) الآية : ٥٩ من سورة الأنفال .

(٢) انظر : اختيارات الإمام أبي عبيد ومنهجه في القراءة ٢٧٧ .

٩ - ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ ^(١) :

اختلف القراء في صرف " ثمود " وترك صرفه في خمسة مواضع من القرآن حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع منها ؛ في هود : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَ ﴾ ^(٢) ، وفي الفرقان : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ ﴾ ^(٣) ، وفي العنكبوت : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ ^(٤) ، وفي النجم : ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ ^(٥) ، ولم يصرفوا : ﴿ أَلَا بَعْدًا لثَمُودَ ﴾ ^(٦) .

وقرأ حمزة بترك صرف المواضع الخمسة كلها . وقرأ الكسائي بصرفها جميعاً .

واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم فروي عنه أنه صرف ثموداً في ثلاثة مواضع : في هود والفرقان والعنكبوت ، ولم يصرفه في النجم . وروي عنه أيضاً أنه صرف المواضع الأربعة . كما روي عنه أنه لم يصرف ثموداً في شيء من القرآن مثل حمزة ^(٦) .

(١) من الآية ٦١ من سورة هود .

(٢) من الآية ٦٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٨ من سورة العنكبوت .

(٥) الآية ٥١ من سورة النجم .

(٦) السبعة ٣٣٧ (بتصرف) وانظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٢٨٦ ، الحجة ٤ / ٣٥٤ ، الغاية ١٧٦ ، المبسوط ٢٤٠ ، ٢٤١ ، التذكرة ٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، التبصرة ٥٤٠ ، التيسير ١٠٢ ، النشر ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

وزعم أبو عبيد - كما قال أبو جعفر - أنه لولا مخالفة السواد لكان الوجه في "ثمود" ترك الصرف ؛ إذ كان الأغلب عليه التأنيث . وأنكر عليه أبو جعفر ما احتجَّ به .

قال : (الذي قاله أبو عبيد رحمه الله من أن الغالب عليه التأنيث كلام مردود ؛ لأن ثموداً يُقال له حيّ ويقال له قبيلة وليس الغالب عليه القبيلة ، بل الأمر على ضدِّ ما قال عند سيبويه ، والأجودُ عند سيبويه فيما لم يُقل فيه بنو فلان الصرفُ نحو قُرَيْشٍ وثقيف وما أشبهها وكذا ثمود . والعلة في ذلك أنه لما كان التذكير الأصل ، وكان يقع له مذكر ومؤنث كان الأصلُ والأخفُّ أولى ، والتأنيث جيدٌ بالغُ حسنٌ)^(١) .

إذاً : فمن ترك التنوين في " ثمود " جعله اسماً لقبيلة فاجتمعت فيه علتان : العلمية والتأنيث فامتنع من الصرف .

ومن صرفه جعله اسماً للحيّ أو الأب ، فإذا كان اسماً للحيّ أو اسمَ أبيهم فهو اسم مذكر ينبغي أن يصرف^(٢) .

ويجوز لمن صرفه أن يجعله اسماً عربياً ، فيكون ثمود فعولاً من الثَّمَد وهو الماء القليل ، وجمعه ثَمَادٌ^(٣) .

قال الواحدي (٤٦٨ هـ) : (قال أبو عمرو بن العلاء : سميت ثمود لقلة مائها . والتمد : الماء القليل)^(٤) .

(١) إعراب القرآن ٢/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٣٥٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٧٨ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، الأصول ٢/ ٩٥ .

(٤) الوسيط ٢/ ٥٨٠ .

وقال المبرد : (ثمود : اسم عربي ، وإنما هو فعول من الشمد ، فمن جعله اسماً لأب أو حيٍّ صرفه ، ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه ، ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم) ^(١) .

ومنهم من صرف " ثمود " في النصب اتباعاً لرسم المصحف ؛ لأنهن مكتوبات في المصحف بالالف .

قا الأخفش : (إنما قرئ مصروراً ما كانت فيه الألف وبذلك نقرأ) ^(٢) وقد كُتبت " ثمود " في حال النصب بالالف في كل القرآن ما عدا موضعاً واحداً في قوله - جلَّ وعزَّ - : ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ ^(٣) فأخذ بذلك الكسائي فصرفها في النصب ولم يصرفها في الرفع ولا في الجر إلا في موضع واحد هو قوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ ﴾ ^(٤) فسألوه عن ذلك فقال : إنما أجريت الثاني لقربه من الأول ، لأنه استوحش أن ينون اسماً واحداً ويدع التنوين في آية واحدة ^(٥) .

(١) المقتضب ٣/ ٣٥٤ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٧٩ .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٦٨ من سورة هود .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠ ، وانظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢٨٨ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٣٤٥ .

وقد استحسّن ابنُ خالويه ذلك من الكسائي وقال: (لأن أبا عمرو سئل: لم شددت قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ وأنت تُخَفِّف "ينزل" في كل القرآن؟ فقال: لقربه من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ ^(١) ^(٢) .

فإن قال قائل: لم لم يُنَوَّن "ثمود" في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾ وهو منصوب كما نُونٌ في سائر المنصوبات؟ فالجواب عن ذلك: أن الاسم إذا كان منوناً واستقبله ألف ولام جاز ترك التنوين كقوله تعالى: ﴿أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ^(٣) . قاله ابن خالويه ^(٤) .

والحاصل أن من صرف ثموداً جعله للحي ، ومن لم يصرفه جعله للقبيلة . وقد جاء في القرآن الكريم مصروفاً وغير مصروف . وذكر سيبويه ^(٥) ، وأبو علي الفارسي أنهما في ذلك سواء ، وليس التأنيث غالباً عليه كما زعم أبو عبيد رحمه الله .

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأنعام .

(٢) إعراب القراءات السبع ١/ ٢٨٨ .

(٣) من الآيتين ١ ، ٢ من سورة الإخلاص .

(٤) إعراب القراءات السبع ١/ ٢٨٧ ، ونقله عنه ابن زنجلة في حجة القراءات ٣٤٥ .

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨ ، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٩ ، الأصول ٢/ ٩٥ .

قال أبو علي : فإذا كان الأمر كذلك ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية في الكثرة جاز صرفه في جميع المواضع وجاز منعه من الصرف في جميعها أيضاً . وكذلك إن صرفه في موضع ولم يصرفه في آخر . وكان ذلك كله حسناً ، على أن لا يخرج عما قرأت به القراء ؛ لأن القراءة سنة فلا ينبغي أن تُحمل على ما يجوز في العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء .

هذا ما ذكره أبو علي الفارسي ^(١) في الحجة ، وهو الصحيح .

١٠- ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُنْ مِنْهُ مُصِيبًا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ ^(٢) :

يرى جمهور النحويين أن المستثنى من كلام تام غير موجب يجوز فيه الإتيان على البدلية والنصب على الاستثناء ، مع كون الإتيان هو المختار ^(٣) .

وفي الآية رأس المسألة قرأ ابن كثير وأبو عمرو " إلا امرأتك " بالرفع . ووافقهم - كما جاء في الإتحاف - ^(٤) الحسن البصري (١١٠هـ) وابن محيصن (١٢٣هـ) واليزيدي (٢٠٢هـ) .

(١) الحجة ٣٥٦/٤ ، وانظر : شرح الهداية ٣٥١/٢ ، كشف المشكلات ٥٧٨/١ ، الموضح ٢/٦٥٤ .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٠/١ ، ٢٦١ ، التبصرة والتذكرة ٣٧٥/١ ، شرح المفصل ٨٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، المغني ٧٧٩ ، الهمع ٢٥٤/٣ .

(٤) انظر : الإتحاف ٢٥٩ .

وقرأ الباقون - كنافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي - " إلا امرأتك " بالنصب ^(١) .

وقد أنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد .

قال أبو عبيد: ولو كان كذا كان : " ولا يلتفت " بالرفع ، وقال غيره : كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات ؟ .

واستنكر أبو جعفر هذا الحملَ من أبي عبيد وغيره على مثل أبي عمرو مع جلالته ومحلّه من العربية ، وأن التأويل لهذا على ما حكى المبرد بقوله : هذا كما يقول الرجل لحاجبه : لا يخرج فلان ؛ فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب ؛ أي : لا تدعه يخرج ، فكذا " لا يلتفت منكم أحداً إلا امرأتك " . ومثله " لا يقيم أحداً إلا زيد " يكون معناه : انتههم عن القيام إلا زيدا . ووجه آخر يكون معناه : مُرْزِداً وحده بالقيام ^(٢) .

وفي قراءة الرفع وجه آخر غير الإتيان على البدلية الذي ردّه أبو عبيد ؛ وهو أن يكون الرفع على الاستثناء المنقطع . وصاحب هذا المذهب يجعل هذه القراءة وقراءة النصب على حدٍّ سواء وهو أن الاستثناء لم يقصد به إخراج المرأة من المأمور بالإسراء معهم ، ولا من المنهين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى : لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا .

(١) انظر : السبعة ٣٣٨ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٩٢/١ ، الحجة ٣٦٩/٤ ، المبسوط ٢٤١ ، النشر ٢٩٠/٢ .

(٢) إعراب القرآن ٢٩٧/٢ ، وانظر توجيه المبرد في مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، شرح الهداية ٣٥٣/٢ ، البيان ٢٦/٢ . وقد أورد أبو العباس الآية في المقتضب ٣٩٥/٤ وذكر أنه يجوز في " امرأتك " النصب على الاستثناء والرفع على البدلية . ولم أقف على ما حكاه أبو جعفر وغيره عنه .

ويؤيد هذا المعنى مجيء هذه الآية في سورة الحجر خالية من الاستثناء، قال عز وجل: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ﴾^(١) فلم تقع العناية في ذلك إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى . وإنما جاء شرحُ حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم . وإذا اتضح هذا المعنى عُلِمَ أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، وفيه النصب والرفع فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثرون ، والرفع لغة تميم وعليه أقل القُرَّاء^(٢) .

أما النصب ففيه ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أنه مستثنى منقطع على ما تقدم .

والثاني : أنه مستثنى من " أحد " وإن كان الأحسن الرفع إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٣) بالنصب مع تقدم النفي الصريح^(٤) .

والثالث : أنه مستثنى من " بأهلك " وأورد عليه أنه يلزم ألا يكون قد سَرَى بها، لكن الفرض أنه سرى بها بدليل أنها التفتت ، ولو لم تكن معهم لما حُسن الإخبار عنها بالالتفات .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الحجر .

(٢) الدر المصون ٦/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ (بتصرف يسير جداً) .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء . وانتظر قراءة ابن عامر في السبعة ٢٣٥ ، علل القراءات ١/ ١٥٠ ، البحر المحيط ٥/ ٢٤٨ ، الإنحاف ١٩٢ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٥/ ٢٤٨ ، الدر المصون ٦/ ٣٦٨ .

وأجيب عن ذلك بأنه لم يسر هو بها ، ولكن لما سرى هو ومن معه تبعتهم فالتفتت ^(١) .

ويؤيد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به ابن مسعود: ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ ^(٢) ولم يذكر قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) . وهي قراءة شاذة لمخالفتها خط المصحف .

وقد استحسّن ابنُ عطية ما أورده أبو عبيد من إلزام وقال : إنه واردٌ على القول باستثناء المرأة من "أحد" سواء رفعت المرأة أو نصبتها ^(٤) .

ووافقه السمين على ذلك فقال : (إن أبا عبيد لم يُرد الرفعَ لخصوص كونه رفعا ؛ بل لفساد المعنى ، وفسادُ المعنى دائر مع الاستثناء من "أحد" ، وأبو عبيد يُخرِّجُ النصب على الاستثناء من "بأهلك") ^(٥) .

لكن السمين عَقَّبَ على ذلك بأنه يلزم مما تقدم إبطالُ قراءة الرفع ، ولا سبيل إلى ذلك لتواترها ^(٦) .

(١) انظر : البحر المحيط ٢٤٩/٥ .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) قال الفراء في المعاني ٢٤/٢ : وليس في قراءة عبد الله "ولا يلتفت منكم أحد" وانظر : الحجة ٨١/٤ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٣٤٨ ، الكشاف ٢/٢٢٧ ، المحرر الوجيز ٢٠١/٩ ، البحر المحيط ٢٤٨/٥ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٠١/٩ . (٥) الدر المصون ٣٦٦/٦ .

(٦) المصدر السابق ٣٦٦/٦ . وقال السمين : إن المحذور الذي فرَّ منه أبو عبيد موجود فيما حكاه المبرد أو قريب منه لأن الجواب يؤول إلى أن المعنى لا تدع أحداً يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت ، كقولك : لا تدع أحداً يقوم إلا زيدا ، معناه : فدعه يقوم .

وقد خرج ابن مالك في كتابيه شرح التسهيل وشواهد التوضيح والتصحيح قراءة الرفع على أنها مبتدأ خبره الجملة بعده^(١) ، وتبعه ابن هشام في المغني .

وما أجمل ما ذهب إليه ابن هشام حين جزم بأن قراءة الرفع غير مرجوحة (وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ في قراءة ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر ؛ ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام : ﴿ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾^(٢) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجملة . ونظيره : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ ﴾^(٣) إلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ^(٤) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾^(٥) (...)^(٦) .

وأرى ما قاله ابن هشام حرياً بالأخذ به وذلك لدقته وتوسطه بين الأقوال . والله أعلم بالصواب .

١١ - ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا ﴾^(٧) :

قرأ أبو عمرو " أَلَّا يَتَّخِذُوا " بالياء . وزاد ابن عطية ابن عباس ومجاهداً وقتادة (١١٨هـ) وعيسى (١٤٩هـ) ، وأبارجاء العطاردي (١٠٥هـ) . وتابعه في ذلك أبو حيان .

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٨٣ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٤٢ .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة هود .

(٣) الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من سورة الغاشية .

(٤) المغني ٧٨٠ . (٥) من الآية ٢ من سورة الإسراء .

وذكر صاحب الإتحاف أن اليزيديّ قد وافق أبا عمرو على القراءة بالياء .

وقرأ الباقر " أَلَا تَتَّخِذُوا " بالتاء ^(١) .

قال أبو جعفر: زعم أبو عبيد أن القراءة بالتاء على الحذف ، أي : قلنا لهم لا تتخذوا .

واعترضه أبو جعفر بأن هذا لا يحتاج إلى حذف وتكون " أن " بمعنى أي ، ويجوز أن تكون " أن " في موضع نصب ، ويكون المعنى : بأن لا تتخذوا ، وجعل الكلام للمخاطبة لأن بعده ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ على المخاطبة ^(٢) .

فأما القراءة بالياء فوجهه أن المتقدم ذكرهم على لغة الغيبة وهو قوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ، والمعنى : هديناهم ألا يتخذوا ، أي لثلاثا يتخذوا ^(٣) .

وقال ابن زنجلة : (لما قرب الفعل من الخبر عن بني إسرائيل جعل الفعل مسنداً إليهم إذ قال : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ المعنى : جعلناه هدى لبني إسرائيل لثلاثا يتخذوا من دوني وكيلاً) ^(٤) .

(١) انظر : السبعة ٣٧٨ ، علل القراءات ٣١٣/١ ، الحجة ٨٣/٥ ، التبصرة ٥٦٧ ، المحرر الوجيز ٢٥٨/١٠ ، البحر المحيط ٧/٦ ، النشر ٣٠٦/٢ ، الإتحاف ٢٨١ .

(٢) إعراب القرآن ٤١٤/٢ .

(٣) انظر : الحجة ٨٣/٥ ، شرح الهداية ٣٨٤/٢ ، غرائب التفسير ٦٢٠/١ ، الكشف ٣٥١/٢ .

(٤) حجة القراءات ٣٩٦ .

ويجوز أن تكون " أن " بمعنى أي ، فيكون في الكلام معنى النهي ، كقولك : كتبت إليه أن افعل كذا ^(١) .

وأما القراءة بالتاء فهي على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ^(٣) ، فالضمير في " تتخذوا " وإن كان على لفظ الخطاب فإنما يُعنى به الغيب في المعنى ^(٤) .

ويجوز أن تُحمل " أن " - بناءً على هذا - على أحد ثلاثة أوجه ^(٥) .

الأول : أن تكون " أن " بمعنى " أي " التي بمعنى التفسير كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا وَاصْبِرُوا ﴾ ^(٦) فتكون " أن " مفسرة لما تضمنه الكتاب من الأمر والنهي .

الثاني : أن تكون " أن " ناصية للفعل و " لا " زائدة ، فيكون المعنى : وجعلناه هدىً كراهةً أن تتخذوا ، أو لأن لا تتخذوا من دوني وكيلا .

(١) انظر : الكشف ٤٢/٢ ، الكشاف ٣٥١/٢ .

(٢) من الآية الأولى من سورة الفاتحة .

(٣) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) انظر : علل القراءات ٣١٣/١ ، الحجة ٨٣/٥ .

(٥) انظر هذه الأوجه في : الحجة ٨٤/٥ ، المحرر الوجيز ٢٥٨/١٠ ، التبيان ٢/٨١١ ، ٨١٢ ، الفريد ٢٥٦/٣ ، الدر المصون ٣٠٩/٧ .

(٦) من الآية ٦ من سورة ص .

الثالث : أن تكون " أن " زائدة ، ويُضمَر في الكلام قولٌ تقديره : قلنا لهم : لا تتخذوا . وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو عبيد وخالفه فيه أبو جعفر وتابع أبا عبيد فيه أبو علي الفارسي والكرماني وابن عطية والأنباري والعكبري والمتجب الهمداني ^(١) . قالوا : وإما أن يُضمَر القول ولا تجعل " أن " زائدة فلا يتجه ؛ لأن ما بعد القول إما أن يكون جملة تُحكى نحو : قال زيدٌ : عمرو منطلق ؛ فموضع الجملة نصب بالقول . وإما أن يكون ترجمة عن كلام ليس هو بعينه ، فيعمل القول في الترجمة كأن يقول القائل : لا إله إلا الله ، فتقول : قلتَ حقًا . فهذا معنى ما قاله وليس نفس المقول . وقوله : " أن لا تتخذوا " ليس بواحد من هذين الوجهين . قاله أبو علي ^(٢) .

وردَّ بأن هذا ليس من مواضع زيادة " أن " .

قال أبو حيان : (ولا يجوز أن تكون " أن " زائدة ويكون " لا تتخذوا " معمولاً لقول محذوف خلافاً لمجوز ذلك ؛ إذ ليس من مواضع زيادة " أن ") ^(٣) .

(١) انظر : الحجة ٨٤/٥ ، غرائب التفسير ٦٢١/١ ، المحرر الوجيز ٢٥٨/١٠ ، البيان ٨٦/٢ ، التبيان ٨١١/٢ ، الفريد ٢٥٧/٣ .

(٢) الحجة ٨٣/٥ ، ٨٤ (بتصرف) وانظر : المحرر الوجيز ٢٥٨/١٠ ، غرائب التفسير ٦٢٠/١ ، ٦٢١ .

(٣) البحر المحيط ٧/٦ ، وانظر : الدر المصون ٣٠٩/٧ .

فالمواضع التي تُراد فيها " أن " أربعة ^(١) :

الأول - : وهو الأكثر - أن تقع بعد " لَمَّا " التوقيتية نحو : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ ^(٢) .

الثاني : أن تقع بين " لو " وفعل القسم نحو :

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يومٌ من الشر مظلُمٌ ^(٣)

الثالث : - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومجرورها كقوله :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السَّكَمُ ^(٤)

الرابع : بعد " إذا " نحو :

فأمهلته حتى إذا أن كانه معاطي يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامرٌ ^(٥)

والحاصل أن المعنى في القراءتين متقارب وكله جائز كما قال الأزهري ^(٦) .

ولا حاجة لجعل " أن " زائدة مع إضمار القول كما زعم أبو عبيد وتابعه فيه غير واحد كما مرَّ ، لا سيما أن هذا ليس من مواضع زيادتها . والله أعلم .

(١) انظر هذه المواضع في: المغني ٥٠ ، ٥١ ، رصف المباني ١٩٧ ، الجنى الداني ٢٢٢ .

(٢) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٣) البيت للمسيب (زهير بن علس) .

(٤) البيت لعلاء بن أرقم ، أو كعب بن أرقم .

(٥) البيت لأوس بن حجر .

(٦) علل القراءات ١/٣١٣ .

١٢- ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) :

قرأ العامة " نُنْجِي " بضم النون الأولى وسكون الثانية ، من أنْجى يُنْجى .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر بن عياش " نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ " بنون واحدة مشددة الجيم ، على ما لم يُسمَّ فاعله ، والياء ساكنة . ورويت هذه القراءة عن أبي عمرو كذلك .

وروى حفص عن عاصم " نُجِّي " بنونين كقراءة العامة ^(٢) .

وقد اختار أبو عبيد القراءة بنون واحدة كما في رواية أبي بكر عن عاصم لموافقة المصحف ؛ إذ كُتبت فيه هكذا . وخرَّجها على إدغام النون في الجيم . وخالفه أبو جعفر فقال : (هذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه ؛ لبُعد النون من الجيم ، فلا تدغم فيها ، ولا يجوز في ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾ ^(٣) مَجَاءً بِالْحَسَنَةِ ^(٤)) .

وقد تكلم النحويون في هذه القراءة وقالوا فيها كلاماً كثيراً .

ومنشأ الخلاف فيها من نصب " المؤمنين " مع بناء الفعل " نُجِّي " للمجهول . والبصريون ينعون إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع

(١) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

(٢) انظر : السبعة ٤٣٠ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٦٥/٢ ، الحجة ٥/٢٥٩ ، المبسوط ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، التيسير ١٢٦ ، النشر ٣٢٤/٢ ، البدور الزاهرة ٢١٠ .

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام .

(٤) إعراب القرآن ٧٨/٣ .

وجوده ، فخالفت هذه القراءة قاعدتهم تلك ^(١) . من أجل ذلك ذهب من ذهب - كأبي إسحاق الزجاج - إلى أن هذا لحن في العربية لا يجوز . قال : (فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له ؛ لأن ما لم يُسمَّ فاعله لا يكون بغير فاعل) ^(٢) .

أما مذهب أبي عبيد القائل بإدغام النون في الجيم فقد ردَّ كما تقدم بأن النون لا تُدغم في الجيم ، ولا الجيم في النون لبعدها عن كل منهما عن الآخر ^(٣) .

ولأبي عبيد توجيه آخر لقراءة عاصم ^(٤) وهو أن " نُجِّي " فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ، وسكنت الياء كما سكتها من قرأ - شذوذاً - ^(٥) : ﴿ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ ^(٦) وأضمر المصدر

(١) وأجاز الكوفيون - وتابعهم ابن مالك - إنابة غير المفعول به مع وجوده . واشتراط الأخفش لجواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ . والكلام في هذه مستوفى في كتب النحويين .

انظر - على سبيل المثال : - التبيين للعكبري ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، شرح المفصل ٧ / ٧٤ ، شرح التسهيل ١٢٨ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٠٩ / ٢ ، شرح الرضي ١ / ٢١٩ ، الهمع ٢ / ٢٦٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣ / ٣ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع ٦٧ / ٢ .

(٤) انظر : مذهب أبي عبيد في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٧٨ / ٣ .

(٥) تُنسب هذه القراءة إلى أبي بن كعب وإلى الحسن البصري . وقرأ الحسن أيضاً : " مابقاً " بقلب الياء ألفاً ، وهي لغة لطيء وبعض العرب . (مختصر في شواذ القرآن ١٧ ، البحر المحيط ٢ / ٢٣٧ ، الدر المنصور ٢ / ٦٣٧) .

(٦) من الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

منوياً به الرفع على أنه النائب عن الفاعل ونصب " المؤمنين " فيكون كقولك : ضُربَ الضربُ زيداً ، ثم تضمّر المصدر فتقول : ضُربَ زيداً ، وكذلك : نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين . وقد سبق أبا عبيد إلى هذا أبو زكريا الفراء ^(١) .

ويحتج من يرى هذا بأن أبا جعفر قرأ ^(٢) : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ^(٣) أي : لِيُجْزِيَ الجزاءُ قوماً ^(٤) .

وقد ردّ هذا من أوجه ثلاثة ؛ الأول : أنه لا فائدة في قولك : ضُربَ زيداً على تقدير : ضربَ الضربُ زيداً ؛ لأن " ضُرب " يدل على الضرب . قال الزجاج : (فقد علّم أنه الذي ضُربَ ضُربٌ ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل) ^(٥) .

كما ردّه ابن جني ، وقال : ليس هذا على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ^(٦) .

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢١٠ . وكان الفراء قد خطأ القراءة ثم رجع فوجّها هذا التوجيه .

(٢) قرأ أبو جعفر " لِيَجْزِيَ قَوْمًا " بضم الياء وفتح الزاي . انظر : المبسوط ٤٠٣ ، الغاية ٢٦٠ ، النشر ٢/ ٣٧٣ ، الإتحاف ٣٩٠ .

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٥ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٦٦ ، البحر المحيط ٦/ ٣٣٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٣ .

(٦) الخصائص ١/ ٣٩٨ ، وسيأتي توجيه أبي الفتح لهذه القراءة .

الثاني : أن الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر ، فكان يجب رفع " المؤمنين " وذلك مخالف لرسم المصحف .

الثالث : أنه كان يجب أن تفتح الياء من " نُجِّي " ؛ لأنه فعل ماض كما تقول : رُمِيَ وَكُلِّمَ ، فَأُسْكِنْتَ الياء وحقها الفتح ^(١) .

وقال الزمخشري : (ومن تحمل لصحته فجعله فعل وقال : نُجِّي النجاء المؤمنين ، فأرسل الياء وأسندته إلى مصدره ونَصَبَ " المؤمنين " بالنجاء فمتعسف بارد التعسف) ^(٢) .

فلم يرتض أبو القاسم هذا التخريج ، ولكنه لم يذكر التوجيه الذي يراه .

وثمة من ذهب إلى أن الأصل في نُجِّي : نُنجِّي بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم ، فحذفت إحدى النونين تخفيفاً ، كما حذفت إحدى التاءين لاجتماعهما في قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ ^(٣) وفي قوله سبحانه : ﴿ تَذَكَّرُوا ﴾ ^(٤) الأصل : تتفرقوا وتذكرون . ويشهد لذلك سكون الياء في قراءة عاصم . ولو كان على غير ذلك لكانت الياء مفتوحة .

(١) الكشف ١١٣/٢ ، وانظر : غرائب التفسير ٧٤٦/١ ، التبيان ٩٢٥/٢ .

(٢) الكشف ١٩/٣ .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٥٢ من سورة الأنعام ، وفي غير سورة من القرآن .

ونسب أبو جعفر هذا إلى الأخفش الصغير واستحسنه وقال: لم أسمع في هذا أحسن منه ^(١) . وهو -أيضاً- مذهب أبي الفتح بن جني ^(٢) ، واختيار السمين الحلبي ^(٣) .

وضَعَّف مكي وأبو البقاء العكبري هذا التوجيه لسببين ؛ الأول: أن النون الثانية أصل ، والأصلي لا يجوز حذفه البتة . والثاني: أن حركة النون الثانية غير حركة النون الأولى ، وإذا اختلفت حركة المثلين لم يجر حذف الثاني نحو: تُغْفِر الذنوب ، وتُحَامِي المظالم ، بخلاف نحو: "تفرقون" و"تعاونون" فإن حركة المثلين فيهما متفقة ^(٤) .

أما أبو علي الفارسي فقد وجه القراءة على خطأ الراوي عن عاصم ، وأنه وهم في نقله وسماعه عن عاصم . قال أبو علي: (ينبغي أن يكون قرأ عاصم "نُنْجِي" بنونين، وأخفى الثانية ؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبينها لحن ، فلما أخفى عاصم ظنَّ السامع أنه مُدْغَمٌ ؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم ولا تبين ، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام ؛ من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين ، وبيِّن ذلك إسكانه الياء من "نُجِّي" ؛ لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره . . .

(١) إعراب القرآن ٣/ ٧٨ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٩٨ .

(٣) الدر المصون ٨/ ١٩١ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣ ، التبيان ٢/ ٩٢٥ .

فإسكان الياء يدل على أنه قرأ نُتْجِي كما روى حفص عنه ^(١) .

وَرَدَّ ما ذهب إليه أبو علي بأن الرواية جاءت بتشديد الجيم ،
والإخفاء لا يكون معه تشديد ^(٢) . كما أنه لو كان إخفاءً لما كان فيه
خلاف ^(٣) .

وبعد : فإنني أجد نفسي مطمئنةً إلى ما ذهب إليه الأخفش الصغير
وابن جني واستحسنه أبو جعفر والسمين الحلبي وهو أن تُخْرَجَ قراءةُ
عاصم على حذف إحدى النونين تخفيفاً .

وما أورده مكّي بن أبي طالب وأبو البقاء العكبري على هذا
التوجيه قد أجاب عنه السمين بقوله: (أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له
في منع الحذف ، ألا ترى أن النحويين اختلفوا في " إقامة " و
" استقامة " : أي الألفين المحذوفة ، مع أن الأولى هي أصل ؛ لأنها
عين الكلمة . وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ؛ لأن الاستثقال
باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا) ^(٤) .

وقد يدعم هذا التوجيه ما رواه هارون عن أبي عمرو: ﴿ وَنُزِّلَ ﴾
بضم النون واللام ، ونصب الملائكة من قوله تعالى - : ﴿ وَنُزِّلَ
الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ ^(٥) .

(١) الحجة ٢٥٩/٥ ، وانظر : الوسيط ٢٥٠/٣ ، والموضح ٨٦٦/٢ .

(٢) انظر : الكشف ١١٣/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٤٨٢/٢ .

(٣) انظر : غرائب التفسير ٧٤٦/١ .

(٤) الدر المصون ١٩٢/٨ .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

قال ابن خالويه : (على معنى : ﴿ وَنُزِّلَ ﴾ ، ثم أسقط إحدى النونين ، حكاه أبو معاذ عن أبي عمرو) ^(١) اهـ.

وقال أبو الفتح : (حذفت النون الثانية التي هي فاء فعل "نزل" ؛ لالتقاء النونين استخفافاً ، وشبَّهها بما حذف من أحد المثليين الزائدين في نحو قولهم : " أنتم تَفَكَّرُون ") ^(٢) .

وأرى أن ما ذكره أبو علي حسن لو عضده دليل قوي غير الذي أورده ، فإن ما ذكره لا يعدو أن يكون احتمالاً لا يجوز القطع به .

ولا التفات إلى من خطأ القراءة وطعن في قارئها ، فهي قراءة متواترة ولها غير وجه مستساغ في لغة العرب كما مر .

١٣- ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ ^(٣) :

قرأ جمهور الناس " الحق " بالنصب . وقرأ ابن عباس ومجاهد " الحقُّ " بالرفع . وفي مصحف ابن مسعود وأبي بن كعب (٢١ هـ) : ﴿ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ ﴾ ورُويت هذه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

كما نسب ابن جني قراءة الرفع إلى أبي روق . وزاد أبو حيان أبا حيوة (٢٠٣ هـ) ^(٤) .

(١) مختصر في شواذ القرآن ١٠٤ .

(٢) المحتسب ٢/ ١٢٠-١٢١ . وانظر : التصريح ٤٨٤/٥ .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة النور .

(٤) انظر : مختصر في شواذ القرآن ١٠١ ، المحتسب ٢/ ١٠٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥١١ ، المحرر الوجيز ١١/ ٢٨٨ ، البحر المحيط ٦/ ٤٤١ .

فمن قرأ بالنصب فالحق نعت للدين ، والدين هاهنا الجزاء ،
والمعنى : يومئذ يوفيههم الله جزاءهم الحق ، أي : جزاءهم الواجب ^(١)
قال الشاعر :

ولم يبقَ سوى العُدوا ن ، دنّاهم كما دانوا ^(٢)
ومنه : كما تدين تدان ^(٣) .

ويجوز أن يكون المراد : جزاء دينهم الحق ، فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه ^(٤) .

واختار أبو عبيد القراءة بالرفع وقال : لولا كراهة خلاف الناس
لكان الوجه الرفع ؛ ليكون نعتاً لله جلّ وعزّ ، ويكون موافقاً لقراءة
أبيّ ، وذلك أن جرير بن حازم قال : رأيت في مصحف أبيّ :
﴿ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ ^(٥) . وهي قراءة شاذة .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧/٤ وانظر : الوسيط ٣/٣١٤ ، البيان ٢/١٩٤ ، التبيان ٢/٩٦٨ .

(٢) البيت من " الهزج " للفنّد الزّماني (شهل بن شيبان) من قصيدة قالها في
حرب البسوس .

" العدوان : " الظلم الصريح . وقوله " : دنّاهم " أي : جازيناهم وفعلنا بهم
مثل الذي فعلوا بنا .

والبيت في : شرح ابن عقيل ٢/٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٣/١٢٢ ، التصريح
٢/٥٨٢ ، الهمع ٣/١٦١ ، شرح الأشموني ٢/١٥٩ ، الدرر ٣/٩٢ .

(٣) البحر المحيط ٦/٤٤١ .

(٤) مجمع البيان ٧/١٨٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣٢ .

لكن أبا جعفر لم يرتض ما ذهب إليه أبو عبيد وعدّ ما استدل به
 أمراً ضعيفاً لا تقوم به حجة ؛ لأنه لو صحَّ أن في مصحف أبيّ كذلك
 لجاز أن تكون القراءة ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ يكون " دينهم "
 بدلاً من " الحق " - أي بنصب الحق والدين - على أن قراءة العامة
 " دينهم الحق " يكون " الحق " نعتاً لدينهم ، والمعنى حسن ؛ لأن
 الله جلّ وعزّ قد ذكر المسيئين وأعلم أنه يجازيهم بالحق ، كما قال جلّ
 وعزّ : ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ ^(١) ؛ لأن مجازاة الله جلّ وعزّ
 للكافر والمسيء بالحق والعدل ، ومجازاته للمحسنين بالفضل
 والإحسان ^(٢) .

ويبدو لي أن في كلام أبي جعفر تحاملاً على أبي عبيد ؛ إذ هو لم
 يحتاج لمخالفة الجمهور ، ولم يختار هذه القراءة ، بل قال : ولولا كراهة
 خلاف الناس لكان الوجه الرفع ؛ ليكون نعتاً لله قطعاً .

والحاصل أنه يجوز نصب " الحق " ورفع ، فالنصب على أنه
 نعت للدين . والرفع على الصفة لله سبحانه وتعالى ، وفصل بين
 الصفة والموصوف بالفعول الذي هو " دينهم " وهذا جائز ^(٣) .

(١) من الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ١٣٢ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٢١٠ ، ٢١١ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٧ ، المحرر الوجيز ١١/ ٢٨٨ ،
 التبيان ٢/ ٩٦٨ ، البحر المحيط ٦/ ٤٤١ .

١٤ - ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾^(١) :

اختلف القراء في لفظة " سبأ " من حيث الصرف وتركه ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو " مِنْ سَبَأَ " بفتح الهمزة غير منصرف . هذه رواية البزِّي (٢٤٣هـ) وقرأ ابن كثير في رواية أخرى : " مِنْ سَبَأَ " بغير همز مثل " سَنَأَ " . وقرأ قبل (٢٩١هـ) : " مِنْ سَبَأَ " بهمزة ساكنة ، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه . وقرأها باقي القراء : " مِنْ سَبَأَ " بكسر الهمزة والتنوين^(٢) .

واختار أبو عبيد قراءة ابن كثير وأبي عمرو معللاً ذلك بأن " سبأ " اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة . قال : (وليس بخفيف فيُجرى لخفته ، والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل ، ومن ذهب إلى هذا لزمه أن يجري " ثمود " في كل القرآن ، فإنه وإن كان اليوم اسم قبيلة فإنه في الأصل اسم رجل ، وكذلك " سبأ " ...)^(٣) . وقد تعقّبهُ النحاس بالرد على النحو التالي :

فأما احتجاجه بأن " سبأ " اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة فقد رده أبو جعفر بأن هذا يوجب أنه ترك صرفه لأحد هذين الأمرين مع أن

(١) من الآية ٢٢ من سورة النمل .

(٢) انظر : السبعة ٤٨٠ ، إعراب القراءات السبع ١٤٨/٢ ، المبسوط ٣٣١ ، التبصرة ٦٢٠ ، الإقناع ٧١٩/٢ ، النشر ٣٣٧/٢ ، وذكر صاحب الإتحاف ٣٣٥ موافقة ابن محيصن واليزيدي لأبي عمرو وابن كثير في القراءة بفتح الهمزة غير منصرف . والخلاف نفسه في سورة سبأ ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ .

(٣) إعراب القرآن ٢٠٥/٣ .

أحدهما لا يشبه الآخر ؛ من قبل أن اسم المرأة تأنيث حقيقي واسم القبيلة تأنيث غير حقيقي . والاختيار عند سيبويه في أسماء القبائل إذا كان لا يستعمل معها " بنو " الصرف نحو " ثمود " ^(١) .

وأما قوله : " ليس بخفيف فيجرى لخفته " فردّه أبو جعفر بأنه لم يقل أحد علمناه : صرفته لأنه خفيف ، وعليه فلا يكون قوله هذا حجة على من صرفه .

وأما قوله : " والذي يجره يذهب به إلى أنه اسم رجل " فقد قال أبو جعفر : ليس هذا حجة من أجراه ، إنما حجته أنه اسم للحي وإن كان أصله على الحقيقة أنه اسم لرجل ^(٢) .

وللنحاة كلام كثير في هذه المسألة أورد النحاسُ بعضه ، وسأحاول عرض أهم ما قالوه فيها :

فمن صرف " سبأ " - والصرف أكثر في القراءة - جعله اسماً للأب أو للحي ، فلم يكن فيه إلا سبب واحد وهو التعريف ، والسبب الواحد لا يمنع الصرف ^(٣) . قال جرير :

الواردون وتيم في ذرى سبأ قد عضّ أعناقهم جلد الجواميس ^(٤)

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٢٠٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١١٤ ، الكشف ٢/ ١٥٦ ، الموضح ٢/ ٩٥٤ .

(٤) البيت من " البسيط " من قصيدة يعرض فيها الشاعر بابن الرقاع العاملي ويهجو بها التيم .

انظر : الديوان ٢٤١ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠ ، الوسيط ٣/ ٣٧٥ ، الكشف ٣/ ١٣٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٧ ، ٣/ ١٢٣ ، مجمع البيان ٧/ ٢٩٧ .

فصرفه على أنه اسم رجل تُسب إليه القوم ^(١) .

قال الفراء : (القُرَاء على إجراء سباً ؛ لأنه - فيما ذكروا - رجل . وكذلك فأجره إن كان اسماً لجل) ^(٢) .

وأنكر أبو إسحاق الزجاج أن يكون " سباً " اسم رجل ، وقال :
(وأما الذين قالوا إن سباً اسم رجل فغلط . . . ؛ لأن سباً هي مدينة تُعرف بمأرب من اليمن ، بينها وبين صنعاء ثلاثة أيام) ^(٣) وأنشد عليه قول الشاعر :

مِنْ سبَا الحاضرين مأربَ إذْ بينونَ من دونِ سَيْلِهِ العَرَمَا ^(٤)

والصحيح أنه اسم رجل في الأصل ، فقد جاء في سنن الترمذي أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن سباً أرض هي أم امرأة ؟ (قال : ليس بأرض ولا امرأة ولكنه رجلٌ ولد عشرة من العرب ، تيامن منهم ستة ، وتشاء منهم أربعة . . .) الحديث ^(٥) .

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ١٤٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٨١ .

(٢) معاني القرآن ٢٨٩/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٤ .

(٤) البيت من " المنسرح " للناطقة الجعدي . وينسب لأمية بن أبي الصلت ، كما ينسب للأعشى وليس في ديوانه .

وحاضرو مأرب : المقيمون على الماء بها . والعرم : جمع عرمة وهي السدّ العالي . والمراد أنهم بينون السدود من دون الماء حتى لا يتبدد .

والبيت في ديوان الناطقة ١٣٤ ، ديوان أمية ٥٩ ، الكتاب ٢٨/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، الجمهرة ٧٧٣/٢ ، ١٠٢٢ ، الإنصاف ٥٠٢/٢ ، الوسيط ٣٧٥/٣ ، اللسان (سباً) ٩٤/١ .

(٥) سنن الترمذي (كتاب تفسير القرآن) ٣٥ . تفسير سورة سباً ، حديث رقم ٣٢٢٢ .

قال ابن عطية : وخفي هذا الحديث على الزجاج فخطب عشواء^(١) .

وأما من لم يصرف " سبأ " فإنه جعله اسماً للقبيلة أو المدينة ،
فاجتمع فيه علتان مانعتان من الصرف وهما العلمية والتأنيث ، فصار في
موضع الجر مفتوحاً^(٢) ، وعليه قول الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب

وقد تأول الفراء على أبي عمرو أنه منع " سبأ " من الصرف ؛
لأنه مجهول ، وأنه إذا لم يُعرف الشيء لم ينصرف . قال الفراء :
(ولم يُجره أبو عمرو بن العلاء ، وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو
عنه فقال : لست أدري ما هو ، وقد ذهب مذهباً إذ لم يدر ما هو ؛
لأن العرب إذا سمّت بالاسم المجهول تركوا إجراءه...)^(٣) .

ورده الزجاج بأن الأسماء حقها الصرف ، فإذا لم يعلم الاسم
للمذكر هو أو للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف ؛ لأن
أصل الأسماء الصرف^(٤) .

أما أبو جعفر فأنكر أن يقول أبو عمرو مثل هذا ، وأنه ليس في
حكاية الرؤاسي عنه ما يدل على أنه ترك صرفه لأنه لم يعرفه ، وإنما

(١) المحرر الوجيز ١٢/١٠٤ ، وانظر : إعراب القرآن ٣/٢٠٥ ، الكشف ٢/
١٥٦ ، البسيط ٣/٣٧٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٥٣٣ ،
الكشف ٢/١٥٦ ، الدر المصون ٨/٥٩٤ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/١١٤ .

قال : لا أعرفه . ولو سئل نحوي عن اسم فقال : لا أعرفه ، لم يكن في هذا دليل على أنه يمنع من الصرف ، بل الحق على غير هذا ، والواجب إذا لم تعرفه أن تصرفه ؛ لأن أصل الأسماء الصرف . وإنما يُمنع الشيء من الصرف لعلّة داخلية عليه ، فالأصل ثابت لا يزول بما لا يُعرف ^(١) .

والصحيح - كما قال سيبويه والزجاج - أن أبا عمرو ترك صرفه لأنه جعله اسماً للقبيلة ^(٢) . والقول في سبأ أنه في الأصل اسم رجل - كما جاء في الحديث - وهو عند أهل النسب : سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، فمن صرفه فلأنه قد صار اسماً للحي ، ومن ترك صرفه جعله اسماً للمدينة أو القبيلة مثل ثمود .

والاختيار عند سيبويه الصرف ؛ لأن هذا الاسم لما كان يقع له التذكير والتأنيث بدرجة سواء كان التذكير أولى لأنه الأصل والأخف ^(٣)

١٥- ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ^(٤) :

قرأ أبو عمرو ويعقوب " والبحر " بالنصب ووافقهما اليزيدي . وزاد ابن عطية ابن أبي إسحاق (١١٧ هـ) وعيسى (١٤٩ هـ) . وقرأ باقي القراء بالرفع ^(٥) .

(١) إعراب القرآن ٢٠٤/٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧/٢ ، ٢٨ ، الحجة ٣٨٢/٥ ، الجامع لأحكام القرآن ١٨٢/١٣ .

(٤) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) انظر : السبعة ٥١٣ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٥٦٦ ، البسوط ٣٥٣ ، التيسير ١٤٣ ، معالم التنزيل ٢١٩/٥ ، المحرر الوجيز ٢٤/١٣ ، الإتحاف ٣٥٠ .

واختار أبو عبيد الرفع لكثرة من قرأ به إلا أنه قال: يلزم من قرأ بالرفع أن يقرأ: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ^(١) .

ورده أبو جعفر بأن هذا مخالف لذاك عند سيبويه ، قال سيبويه ^(٢) :
أي والبحر هذا أمره ؛ يجعل الواو تؤدي عن الحال ، وليس هذا في " والعين بالعين " .

فأما الرفع فعلى وجهين :

الأول : أن يكون " البحر " مبتدأ ، و " يمه " الخبر ، - على الاستئناف - والجملة في موضع الحال ^(٣) ، أي : والبحر هذه حاله ، كذا قدرها سيبويه . والعامل في الحال ما في " أقلام " من معنى الفعل ؛ لأن أقلاماً قد قام مقام " كاتبات " فكأنه قال : كاتبات والبحر يمه ^(٤) .

قالوا : ويدل على الرفع قراءة ابن مسعود " وبحر يمه " ^(٥) على التنكير ^(٦) .

(١) من الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٢) الكتاب ٢٨٦/١ ، قال سيبويه : كأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفذت كلمات الله .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٦٥٩/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٠٠ ، الحجة ٤٥٨/٥ ، الوسيط ٤٤٦/٣ ، المحرر الوجيز ٢٤/١٣ .

(٤) البيان ٢٥٦/٢ .

(٥) قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب وطلحة بن مصرف " وبحر يمه " بغير ألف ولا لام .

معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢ ، مختصر في شواذ القرآن ١١٧ ، المحتسب ١٦٩/٢ .

(٦) انظر : الكشف ١٨٩/٢ ، الكشف ٢١٥/٣ .

الثاني : أن يكون معطوفاً على محل " أن " مع ما بعدها ؛ لأن معنى " لو أن ما في الأرض " : لو ثبت كون الأشجار أقلاماً وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر ^(١) . هذا على رأي المبرد والزجاج والكوفيين ؛ لأن " أن " بعد لو في موضع رفع على الفاعلية ، أي لو وقع أو ثبت ^(٢) . أما على رأي سيبويه ^(٣) فالعطف على تقدير : ولو البحر ، أي في موضع مبتدأ محذوف الخبر .

وقد أورد أبو حيان على تقدير سيبويه أنه لا يلي " لو " المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة الشعر ، وهذا القول يؤدي إلى ذلك . ثم أجاب عنه بأنه يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه كقولهم : رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك ^(٤) .

وأنكر ابن الحاجب أن يقال : إن " البحر " معطوف على موضع اسم " أن " (لأن العطف على الموضع في " أن " شرطه أن تكون مكسورة مثل : إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو ، أو في تأويل المكسورة في الأصل مثل : علمت أنَّ زيدا قائمٌ وعمرو ، ومثل ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٥) لوقوعه بعد " أذان " بمعنى " وإعلام " فكان مثل قوله : علمت أنَّ زيدا قائمٌ وعمرو ^(٦) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٠٠ / ٤ ، الكشف ٢١٥ / ٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٧٧ / ٣ ، شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي ٥٨٢ ، المغني ٣٥٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٦٢ / ١ ، الإتحاف ٣٥٠ .

(٤) البحر المحيط ١٩٠ / ٧ .

(٥) من الآية ٣ من سورة التوبة . (٦) أمالي ابن الحاجب ١ / ٦٣ .

وأجاب عن ذلك صاحب الفريد (بأن المفتوحة هاهنا بمنزلة المكسورة ؛ لأن محلها الرفع على الفاعلية ، والفاعل والمبتدأ سيان من حيث إن كل واحد منهما مخبرٌ عنه ، غير أن خبر الفاعل مقدم عليه ، وخبر المبتدأ مؤخر عنه ، فلما كان كذلك ساغ لك العطف على محل " أن " ومعمولها هنا كما يجوز لك في المكسورة) ^(١) .

وأما النصب فعلى وجهين أيضاً :

الأول : أن يكون " البحر " منصوباً بفعل مضمر يفسره " يمهده " ، وتقديره : يمهده البحر يمهده كقوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ ^(٢) ، أي : قدرنا القمر قدرناه ، والواو حيثنزل للحال ، والجملة حالية ، ولم يحتج إلى ضمير رابط بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو ، والتقدير : ولو أن الذي في الأرض حال كون البحر ممدوداً بكذا ^(٣) .

الثاني : أن يكون معطوفاً على اسم " أن " وهو " ما " مع صلته من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ^(٤) و " أقلام " خبرها ، و " البحر " معطوف على " ما " ، فهو منصوب كما أن " ما " في محل نصب . وذلك مثل قولك : إن زيدا في الدار وعمرأ يدخلها . والهاء في " يمهده " راجعة إلى البحر ؛ لأنه خبر عنه وهو جملة ^(٥) .

(١) الفريد ١٣/٤ . (٢) من الآية ٣٩ من سورة يس .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/٦٥٩ ، التبيان ٢/١٠٤٥ ، الدر المنصور ٩/٦٧ .

(٤) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعراجه ٤/٢٠٠ ، الحجة ٥/٤٥٨ ، الكشف ٣/٢١٥ ، الموضح ٢/١٠١٦ ، ١٠١٧ .

قال ابن زنجلة : (فإن سأل سائل : إن من اختيار أبي عمرو أن يرفع المعطوف بعد الخبر كقوله : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ ^(١) فالجواب في ذلك أن الكلام في ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ تمام ثم يستأنف : ﴿ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ . والكلام عند قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ غير تام ، فأشبهه المعطوف قبل الخبر ، وهذا من حذق أبي عمرو . وإنما لم يتم الكلام ؛ لأن " لو " يحتاج إلى جواب ^(٢) .

وما قاله أبو جعفر رداً على أبي عبيد هو الصحيح ، للفرق بين الآيتين ؛ من قبل أن الواو في " والبحر يمده " تكون للحال ، وليس الأمر كذلك في " والعين بالعين " فإن الأخرى موجّهة بثلاثة توجيهات :

الأول : أن تكون الواو عاطفةً جملةً اسميةً على جملة فعلية فتعطف الجمل كما تعطف المفردات ؛ يعني أن قوله : " وَالْعَيْنُ " مبتدأ ، و " بالعين " خبره ، وكذا ما بعدها ، والجملة الاسمية عطف على الفعلية من قوله : " وكتبنا " . وعبر الزمخشري عن هذا الوجه بالاستئناف ^(٣) .

(١) قرأ حمزة ووافقه الأعمش بنصب " الساعة " عطفاً على " وعد الله " ، وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء ، والخبر " لا ريب فيها " . السبعة ٥٩٥ ، حجة القراءات ٦٦٢ ، الإتحاف ٣٩٠ .

(٢) حجة القراءات ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

(٣) انظر : الكشف ١ / ٣٤١ .

الثاني : أن تكون الواو عاطفةً جملةً اسميةً على الجملة من قوله :
" أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ " ، لكن من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللفظ .

الثالث : أن " العين " عطفٌ على الضمير المرفوع المستتر في الجارِّ الواقع خبراً ؛ إذ التقديرُ : أَنَّ النفسَ بالنفس هي والعينُ ، وكذا ما بعدها ، والجارُّ والمجرورُ بعدها في محل نصب على الحال مبيِّنة للمعنى ، وضُعِفَ هذا بأنَّ هذه أحوالٌ لازمة ، والأصل أن تكون متقلّة ، وبأنه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المتعاطفين ، ولا تأكيد ، ولا فصل بـ " لا " بعد حرف العطف ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلّا ضرورة ^(١) . والله أعلم .

١٦ - ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٢) :

قرأ الجمهور - كابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر - " يقنت " بالياء ، و " تعمل " بالتاء ، و " نؤتها " بالنون . وقرأ حمزة والكسائي والأعمش والسلمي ويحيى بن وثاب (١٠٣هـ) كل ذلك بالياء ^(٣) .

واختار أبو عبيد القراءة بالياء في " يعمل " ؛ لأنه عطف على الأول " يقنت " .

(١) الدر المصون ٤/ ٢٧٣-٢٧٦ (بتصرف) ، وانظر : البحر المحيط ٥/ ١١٣ ، البحر المحيط ٣/ ٤٩٤ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤١ ، السبعة ٥٢١ ، التذكرة ٢/ ٦١٧ ، التبصرة ٦٤٢ ، التيسير ١٤٥ ، الإقناع ٧٣٧/ ٢ ، المحرر الوجيز ١٣/ ٦٩ ، البحر المحيط ٧/ ٢٢٨ ، النشر ٢/ ٣٤٨ ، الإنحاف ٣٥٥ .

وقد بين أبو جعفر أن " يعمل " بالياء وإن كان جائزاً حسناً إلا أنه مخالف للأول وليس كما قال أبو عبيد ؛ لأن الأول محمول على اللفظ وليس قبله ما يتبعه ، والثاني قبله " منكن " وهذه النون للتأنيث فتعمل بالتاء أولى ؛ لأنه يلي مؤنثاً ^(١) .

فأما من قرأ " يقلت - " بالياء - فإنه حمل على لفظ " من " وهو مذكر فسبق التذكير إلى الفعل قبل إتيان ما يدل على التأنيث ^(٢) وأما " تعمل - " بالتاء - فحمل على معنى " من " لأن " من " يراد به المؤنث ، وهو خطاب لنساء النبي صلى الله عليه وسلم . ولأنه قد أتى بعد قوله : " منكن " فحسن إجراؤه بلفظ التأنيث ؛ لأن تأنيث " منكن " أقرب إليه من لفظ " من " ^(٣) .

قال ابن زنجلة : (ومما يقوي قول من حمل على المعنى فأنت اتفاق حمزة والكسائي معهم في قوله : " نوتها " فحملاً أيضاً على المعنى ، ولو كان على اللفظ لقالوا : " نوته " فكذاك قوله : " وتعمل " كان ينبغي أن يحمل على المعنى) ^(٤) .

(١) إعراب القرآن ٣/ ٣١٢ (بتصرف يسير) .

(٢) انظر : الحجة ٥/ ٤٧٤ ، الكشف ٢/ ١٩٧ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٢٨ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ١٩٩ ، الكشف ٢/ ١٩٧ ، حجة القراءات ٥٧٦ .

(٤) الحجة ٥/ ٤٧٤ ، حجة القراءات ٥٧٦ .

ومن قرأ " ويعمل " - بالياء - احتج بقراءة الجمهور - بالياء - في قوله : ﴿ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ ﴾ ^(١) وكذا في قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ ﴾ فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه ^(٢) . وهو - أيضاً - بهذه القراءة - محمول على لفظ " مَنْ " دون معناها ؛ إذ كان معطوفاً على " يقنت " فأريد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه ^(٣) .

وحجة من قرأ " نُؤْتِهَا " ^(٤) - بالنون - أنه حملة على الإخبار من الله - عز وجل - عن نفسه بإعطائهن الأجر مرتين لتقدم ذكره ، فهو من الرجوع عن لفظ الغيبة إلى الإخبار عن النفس بالنون ، كقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ^(٥) ثم قال : ﴿ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ ^(٦) ولقوله بعده : ﴿ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ فأجراه على لفظ ما أتى عقيبه ليأثف الكلام على نظام واحد ^(٧) .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأحزاب .

(٢) حجة القراءات ٥٧٦ ، وانظر : شرح الهداية ٤٧٦/٢ .

(٣) الموضح ١٠٣٣/٢ .

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع ١٩٩/٢ ، الكشف ١٩٧/٢ ، الموضح ١٠٣٣/٢ .

(٥) من الآية الأولى من سورة الإسراء .

(٦) من الآية الثانية من سورة الإسراء .

(٧) انظر : إعراب القراءات السبع ١٩٩/٢ ، شرح الهداية ٤٧٦/٢ ، حجة القراءات ٥٧٦ .

وحجة من قرأ " يؤتها- " بالياء- هي أن الكلام قد جرى عقيب الخبر من الله عزوجل في قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فكان قوله: " يؤتها " بمعنى يؤتها الله أجرها مرتين ^(١) .

وذكر أبو البقاء أن من القراء من قرأ " تقنت " بالتاء ، " ويعمل " بالياء ^(٢) . ولم أقف على من قرأ بذلك إلا أن الزجاج قال: (ومن قرأ الأول بالتاء قبح أن يقرأ " ويعمل " لأنه قد حمل على المعنى وأوضح الموصول بأنه مؤنث ، فيقبح الحمل على اللفظ) ^(٣) .

ومن النحويين من يستضعف الرجوع إلى التذكير بعد التأنيث ؛ لأن التذكير أصل فلا يُجعل تبعاً للتأنيث . ومنهم من لا يستضعف ذلك ويستدل بقوله تعالى ^(٤) : ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ ^(٥) .

وما ذكروه عن بعضهم أنه قرأ بالتاء في الفعلين " تقنت " ، " وتعمل " ، فقد ذكر ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن أن ابن عامر قد قرأ- في رواية عنه - " تقنت " بالتاء ، ورواه أبو حاتم (٢٥٠هـ) عن أبي جعفر وشيبة (١٣٠هـ) ونافع ^(٦) . لكنه قال في إعراب القراءات السبع : إن القراءة بالتاء في " يقنت " صواب في العريية خطأ في الرواية ^(٧) .

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٨ ، حجة القراءات ٥٧٦ ، الموضح ٢ / ١٠٣٣ .

(٢) انظر : التبيان ٢ / ١٠٥٦ . (٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٢٨ .

(٤) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام . (٥) انظر : البيان ٢ / ٢٦٨ ، التبيان ٢ / ١٠٥٦ .

(٦) مختصر في شواذ القرآن ١١٩ ، وانظر : المحرر الوجيز ١٣ / ٦٨ ، الدر المصون ٩ / ١١٧ .

(٧) إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٨ .

والخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد هاهنا يسير ؛ فكلّ منهما يعدّ قراءة " ويعمل " جائزة حسنة إلا أن أبا عبيد يختارها لأنها معطوفة على " يقنت " المجمع عليه بالياء ، وكذا حمّله على لفظ " مَنْ " دون معناها . وأبو جعفر يختار القراءة بالتاء ؛ لأن قبله " منكن " المشتمل تاء التانيث فكانت القراءة بالتاء أولى ؛ لأنه يلي مؤنثاً ، فالحجتان في ذلك سواء ، وإن كنت أميل إلى القراءة بالتاء لأن أكثر القراء عليه .

١٧- ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ۝ ﴾ ^(١) :

اختلف القراء في فتح الراء وضمها من لفظة " القمر " :

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والأعرج (١١٧هـ) وابن محيصن (١٢٣هـ) والحسن (١١٠هـ) بخلاف عنه " والقمر " بالرفع . وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر " والقمر " بالنصب ^(٢) .

وهو اختيار أبي عبيد محتجاً بأن قبله فعلاً وبعده فعلاً مثله ؛ قبله " نَسَلَخُ " وبعده " قَدَرْنَاهُ " . وأنكر عليه أبو جعفر ما احتج به وقال : (أهل العربية جميعاً فيما علمت على خلاف ما قال ، منهم الفراء ، قال ^(٣) : الرفع أعجب إلي ، وإنما كان الرفع عندهما أولى ؛ لأنه معطوف على ما قبله ، فمعناه : وآية لهم القمر . والذي قاله من أن قبله " نسلخ " فقبله ما هو أقرب إليه منه وهو " تجري " وقبله " والشمس " بالرفع ، والذي بعده وهو " قدرناه " قد عمل في الهاء ^(٤) .

(١) من الآية ٣٩ من سورة يس .

(٢) انظر : السبعة ٥٤٠ ، علل القراءات ٥٦٤/٢ ، التذكرة ٦٣٠/٢ ، المحرر الوجيز ٢٠١/٣ ، البحر المحيط ٣٣٦/٧ ، النشر ٣٥٣/٢ ، البدور الزاهرة ٢٦٤ .

(٣) معاني القرآن ٣٧٨/٢ . (٤) إعراب القرآن ٣٩٤/٣ .

قال الفراء : (الرفع فيه أعجب إليّ من النصب ؛ لأنه قال ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾ ^(١) ثم جعل الشمس والقمر متبعيين لليل وهما في مذهبه آيات مثله) ^(٢) .

وهذا الذي ذكره أبو زكريا أحد وجهي الرفع في " القمر " وهو أن يكون معطوفاً على ما قبله من ذكر الليل والشمس ، وكأن التقدير : وأيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار ، وأيةٌ لهم القمر قدرناه منازل ؛ فعطف جملةً على جملة ، وعلى هذا لا يُتدأ به ؛ لأنه متصل بما قبله ^(٣) .

والوجه الآخر للرفع أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، و " قدرناه " الخبر ، أي أنه قُطِعَ مما قبله وجعل مستأنفاً ^(٤) .

قال ابن عطية : (ويصح وجه آخر وهو أن يكون قوله : " وأيةٌ " ابتداء ، وخبره محذوف ؛ كأنه قال : في الوجود وفي المشاهدة ، ثم فسّر ذلك بجملتين من ابتداء وخبر وابتداء وخبر ، الأولى منهما " نسلخ منه النهار " والثانية " والقمر قدرناه منازل ") ^(٥) .

واختار أبو حاتم الرفع على الابتداء ؛ لأن الفعل " قدرنا " قد شغل بضمير " القمر " ^(٦) .

(١) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٣٩٤ .

(٣) انظر : الحجة ٦ / ٣٩ ، ٤٠ ، التذكرة ٢ / ٦٣٠ ، الكشف ٢ / ٢١٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٤ / ٢٨٧ ، إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٣٢ ، التذكرة ٢ / ٦٣٠ .

(٥) المحرر الوجيز ١٣ / ٢٠١ ، وانظر : الحجة ٦ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ٢٩ .

وأما النصب فعلى إضممار فعل يفسره ما بعده ، أي : قدرنا القمر قدرناه ، وهو ما يعبر عنه النحاة بالاشتغال . قال سيبويه : (وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضممار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربتُ زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبنيٌ على هذا المضمَر) ^(١) .

والرفع على الابتداء والنصب بإضممار فعل في درجة سواء لتقدم جملة ذات وجهين ، وهي قوله : " والشمس تجري " فإن راعيتَ صدرها رفعتَ لتعطف جملة اسمية على مثلها ، وإن راعيتَ عجزها نصبتَ لتعطف فعلية على مثلها ^(٢) .

وقال أبو علي الفارسي : (تحمله على " نسلخ " الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازة سيبويه من قولهم زيدٌ ضربته وعمرو أكرمته وعمراً أكرمته ، على أن تحمله مرة على الابتداء ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل وهي تجري من قوله سبحانه : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ ﴾ ^(٤)) ^(٥) .

(١) الكتاب ٤١/١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٧/٤ ، الحجة ٤٠/٦ ، حجة القراءات ٥٩٩ .

(٢) الدر المصون ٢٧٠/٩ ، وانظر : التبيان ١٠٨٢/٢ ، البحر المحيط ٣٣٦/٧ .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة يس .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة يس .

(٥) الحجة ٤٠/٦ ، وانظر : الكشف ٢١٦/٢ .

والحاصل أن الوجهين جائزان . وأن ما قاله أبو جعفر " من أن أهل العربية جميعاً على خلاف ما قال " فيه نظر ؛ والذي يذكره النحويون في مثل هذا أن الرفع أرجح ؛ إذ ليس في الثانية ضميرٌ يعود على الأول ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيشترط كونه صالحاً للخبرية ، وما ليس ضمير الأول- أو ما في معناه- لا يصلح خبراً ؛ لعدم الرابط ؛ لذا منع الأخفش والسيرافيُّ النصب ، واختاره ابن هشام ، ولكن النصب جائز ، وعليه الفارسي وابن مالك وجماعة ، بدليل النصب في قوله- تعالى - ^(١) : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ^(٢) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا . وأما التي يجوز فيها الوجهان على حد سواء فنحو قولك : " زيدٌ أكرمته وعمروٌ أهدته في بيته " والضمير لزيد . وقد عدَّ سيويه مثل ذلك عربياً جيداً ^(٣) .

١٨- ﴿ وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ (١٢٥) اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴿ ^(٤) :

اختلف القراء في النصب والرفع من قوله : ﴿ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾ حيث قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحفص عن عاصم " اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ " بنصب الثلاثة الأسماء .

ومَن قرأ بالنصب -أيضاً- كما ذكر القرطبي وأبو حيان- الربيع ابن خثيم (قبل ٩٠هـ) والحسن وابن أبي إسحاق ويحيى بن وثاب والأعمش وزيد بن علي (١٢٢هـ) .

(١) من الآيتين ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .

(٢) انظر : التصريح ٣٨١/٢ - ٣٨٢ ، حاشية الصبان ٨١/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/١ .

(٤) من الآيتين ١٢٥ ، ١٢٦ من سورة الصافات .

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر وشيبة بالرفع في الثلاثة أيضاً ^(١) .

وإلى قراءة النصب ذهب أبو عبيد وأبو حاتم ، وحكى أبو عبيد أن القراءة بالنصب على النعت . وخطأه أبو جعفر وقال: هذا غلط ، وإنما هو على البدل ولا يجوز النعت ها هنا لأنه ليس بتحلية ^(٢) .

ويعني أبو جعفر بالتحلية الوصف ^(٣) ، وهو كما قال لأنه لا يجوز أن يقع لفظ الجلالة ها هنا نعتاً لأنه مما لا يوصف به .

وقد خرجت القراءة بالنصب على أحد وجهين ؛ الأول : أنه بدل من قوله : " أحسن الخالقين " لأن " أحسن " مفعول " تذكرون " ولفظ الجلالة بدل منه ؛ لأن " أحسن الخالقين " هو " الله ربكم " ونُصب " ربكم " على النعت لـ " الله " وعُطف عليه " ورب آبائكم " ^(٤) ، وعلى هذا الإعراب لا يجوز الابتداء به ؛ لأنه متعلق بما قبله ^(٥) ، والكلام على هذا من وجه واحد ؛ لأن هذه الكلم جميعاً محمولة على " أحسن الخالقين " كأنه قال : تذكرون أحسن الخالقين الله الموصوف بهذه الصفات ^(٦) .

(١) انظر تخريج القراءة في: السبعة ٥٤٩ ، علل القراءات ٥٧٩/٢ ، المبسوط ٣٧٧ ، التبصرة ٦٥٤ ، التيسير ١٥١ ، الجامع لأحكام القرآن ١١٧/١٥ ، البحر المحيط ٣٧٣/٧ ، النشر ٣٦٠/٢ .

(٢) إعراب القرآن ٤٣٦/٣ .

(٣) الحلية : الصفة والصورة . والتحلية : الوصف . لسان العرب (حلا) ١٤/١٩٦ .

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع ٢٥١/٢ ، علل القراءات ٥٧٩/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٦١٩/٢ .

(٥) انظر : التذكرة ٦٣٧/٢ . (٦) انظر : الموضح ١٠٩٣/٣ .

وقال الزجاج : قرئ ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ " بالنصب على صفة " أحسن الخالقين " ^(١) وقال الأزهري والواحدي مثل قوله ^(٢) ، وهو خطأ كما قال أبو جعفر في ردّه على أبي عبيد إلا إن أرادوا بالصفة ، البدل تجوزاً .
وكان حمزة إذا وصل نصب وإذا قطع رفع ^(٣) . واستحسنه السمين الحلبي ؛ لأن فيه جمعاً بين القراءتين ^(٤) .

وقال ابن الأنباري : (فمن نصب أو رفع لم يقف على " أحسن الخالقين " على جهة التمام ؛ لأن الله عز وجل مترجم عن " أحسن الخالقين " من الوجهين جميعاً) ^(٥) .

والوجه الآخر للنصب أن يكون لفظ الجلالة منصوباً على المدح بتقدير : أعني ^(٦) .

وأما الرفع فعلى الاستئناف ، وذلك أن يُرفع لفظ الجلالة بالابتداء ، وقوله : " ربكم " الخبر ^(٧) ، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأول ، والمعنى أنه خالقكم وخالق من كان قبلكم ورازقكم ، فهو الذي تحق له العبادة ^(٨) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٤ .

(٢) انظر : علل القراءات ٥٧٩/٢ ، الوسيط ٥٣١/٣ .

(٣) الكشف ٣١٠/٣ ، وانظر : البحر المحيط ٣٧٣/٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ٣٢٨/٩ .

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٩/٢ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١١٨/١٥ .

(٦) انظر : التذكرة ٦٣٨/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٦١٩/٢ ، الفريد ١٤٠/٤ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٤ ، علل القراءات ٥٧٩/٢ ، الكشف ٢/٢٢٩ ، كشف المشكلات ١١٢٩/٢ .

(٨) انظر : الحجة ٦٣/٦ ، الوسيط ٥٣١/٣ ، حجة القراءات ٦١٠ .

ورفعه على الاستئناف كما قال الشاعر :

فإنَّ لها جارِئَ لن يغدرا بها ريبُ النبيِّ وابن خير الخلائف ^(١)

فاستأنف فرفع " ريب " على معنى : هما ريبٌ وابنٌ ، وكذلك " أحسن الخالقين الله " أي هو الله تعالى ^(٢) ، على أن يكون لفظ الجلالة خبراً لمبتدأ محذوف ، أو هو مبتدأ و " ربكم " خبره ، وكلاهما جائز حال الرفع .

ويرى الأخفش الصغير أن الرفع أولى وأحسن من النصب ؛ لأن قبله رأس آية ، فالاستئناف أولى . والمختار عند الرفع في الاستئناف أن يكون لفظ الجلالة مبتدأ و " ربكم " الخبر ؛ لأن هذا لا يحوج إلى إضمار ولا حذف ^(٣) . وهو الذي أميل إليه . والله أعلم .

١٩- ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾ ^(٤) :

كلُّ القراء وقفوا على " لات " بالتاء ، إلا ما روي عن الكسائي عن طريق أبي عمر الدوري (٢٤٦هـ) وغيره أنه وقف عليها بالهاء ^(٥) .

(١) البيت من " الطويل " ولم أقف على قائله ، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ١٧٨/٢ . والخلائف : جمع خليفة .

(٢) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/٢٥٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣/٤٣٦ .

(٤) من الآية ٣ من سورة ص .

(٥) انظر : التذكرة ٢/٦٤٣ ، التبصرة ٦٥٥ ، الدر المصون ٩/٣٤٩ ، النشر ٢/٣٦١ ، الإتحاف ٣٧١ .

قال الزجاج : (وحقيقة الوقف عليها بالتاء . وهذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك : ذَهَبْتُ وَجَلَسْتُ ، وفي قولك : رأيتُ زيداً ثمتَ عمراً ؛ فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال ؛ لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يُعرب ولا هو في طريق الأسماء) ^(١) .

فجُلُّ العرب والنحاة والقراء وأهل التأويل يقفون عليها بالتاء وهو مذهب سيبويه ^(٢) والقراء ^(٣) والزجاج - كما تقدم - وابن كيسان ^(٤) (٣٢٠هـ) وأبي علي الفارسي ^(٥) والزمخشري ^(٦) والأنباري ^(٧) وابن هشام ^(٨) وغيرهم أتباعاً لخط المصحف الشريف ^(٩) .

ومما يحتاج به من يقف بالتاء حملها على التاء في الفعل نحو : قامت وقعدت ؛ لأن الحرف إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم ^(١٠) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٨ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٣ .

(٥) انظر : الإغفال ٢ / ١١٩٣ .

(٦) انظر : الكشف ٣ / ٣١٦ .

(٧) انظر : البيان ٢ / ٣١٢ .

(٨) انظر : المغني ٣٣٥ .

(٩) انظر : التذكرة ٢ / ٦٤٣ ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٣ ، شرح الهداية ٢ / ٤٩٣ .

(١٠) انظر : الكشف ٢ / ٣١٦ ، كشف المشكلات ٢ / ١١٤١ ، البيان ٢ / ٣١٢ .

قال أبو علي : (يدل على أن الوقف على ذا ينبغي أن يكون بالتاء أنه لا خلاف في أن الوقف على تاء الفعل بالتاء . فإذا كان الوقف في التي في الفعل بالتاء ووقعت المنازعة في الحرف وجب أن ينظر فيلحق بالقبيل الذي هو أشبه به ، فالحرف بالفعل أشبه منه بالاسم من حيث كان الفعل ثانياً والاسم أولاً ، فالحرف بهذا الثاني أشبه منه بالأصل)^(١) .

أما الكسائي فإنه يقف عليها بالهاء " لاه " ؛ لأنه يجعلها هاء التانيث ، فإذا وصلها انقلبت تاءً ، وإذا وقف عليها كانت هاءً كما يفعل في طلحة وعمرة وسائر الأسماء المؤنثة^(٢) .

قال ابن غلبون (٣٩٩هـ) : (ولا ينبغي أن يتعمد الوقف هاهنا لأحد من القراء ؛ لأن الكلام ماتمّ دونه ولا كفى)^(٣) .

وذكر أبو عبيد أن الوقف على " لا " ثم يتدّى : " تحين مناص " . قال : نظرت في مصحف الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه فكانت التاء متصلة بـ " حين " ، والعرب تزيد التاء في " حين " و " الآن " فتقول : تحين وتلان^(٤) .

(١) الإغفال ١١٩٣/٢ ، ١١٩٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤ ، التذكرة ٦٤٣/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، شرح الهداية ٤٩٣/٢ ، الكشف ٣/٣١٦ .

(٣) التذكرة ٦٤٣/٢ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ٤٥٢/٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، الوسيط ٣/٥٣٩ ، غرائب التفسير ٩٩١/٢ ، الإنصاف ١٠٨/١ .

ومما يحتج به أبو عبيد قول الشاعر ^(١) :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعُمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ ^(٢)
وبقول الآخر ^(٣) :

نَوَلِّي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثًا ^(٤)
وبقول أبي زبيد الطائي :

طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ ^(٥)

(١) هو أبو وجزة السعدي من قصيدة له في مدح آل الزبير بن العوام .

(٢) البيت من الكامل . ويروى عجزه : * والمسيفون يدا إذا ما أنعموا *

وقد ورد البيت في مجالس ثعلب ٣٧٤/٢ ، سر الصناعة ١٦٢/١ ، الإنصاف ١٠٨/١ ، الممتع ٢٧٣/١ ، لسان العرب (ليت) ٨٧/٢ ، (حين) ١٣٤/١٣ ، الخزانة ١٧٥/٤ .

(٣) ينسب إلى جميل بثينة وإلى عمرو بن أحمر . وهو في ديوان الأول ٢١٨ ، وديوان الآخر ١٥٤ .

(٤) البيت من الخفيف . وقوله : " نَوَلِّي " أي : أعطيت وامنحتي ، والنأي : البعد والفراق . و " جُمَانَا " : مرخم جمانة (اسم امرأة) .

انظر : سر الصناعة ١٦٦/١ ، غرائب التفسير ٩٩١/٢ ، الإنصاف ١١٠/١ ، لسان العرب (أين) ٤٣/١٣ ، (حين) ١٣٤/١٣ ، الخزانة ١٧٩/٤ .

(٥) البيت من " الخفيف " .

يقول : طلب هؤلاء القوم صلحنا ، والخال أن ليس الأوان أوان صلح ، فأجبتاهم : ليس الحين حين بقاء صلح .

انظر : ديوان أبي زبيد ٣٠ ، معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، الأصول ٢/١٤٣ ، الإنصاف ١٠٩/١ ، شرح المفصل ٣٢/٩ ، المقاصد النحوية ١٥٦/٢ ، شرح الأشموني ٢٥٦/١ ، الدرر ١١٩/٢ .

واحتج - أيضاً - بتفسير ابن عباس للآية ؛ لأن ابن عباس قال :
ليس حين نَزُو ولا فرار^(١) . وبحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه
لما ذكر للرجل مناقب عثمان رضي الله عنه قال : اذهب بها تَلانَ
إلى أصحابك " (٢) .

ونفى صاحب الخزانة أن يكون هذا مذهب أبي عبيد وإن اشتهر
النقل عنه . قال : وإنما هو قول للأُموي^(٣) نقله عنه في كتابه في
اللغة المشهور بالغريب المصنف^(٤) .

وقد تعقَّب أبو جعفر النحاس وغيره ما ذكره أبو عبيد بالرد
والتفنيد . وسأورد ما ذكره أبو جعفر من أجوبة على كل حجة استدل
بها أبو عبيد :

فأما قوله : (إننا لم نجد في كلام العرب " لات " إنما هي " لا ")
فقد قال عنه أبو جعفر : لو لم يكن في هذا من الرد إلا اجتماع
المصاحف على ما أنكره ، فكيف وقد روى خلاف ما قال جميع
النحويين المذكورين من البصريين والكوفيين ، فقال سيبويه^(٥) : لات
مشبهة بليس^(٦) .

(١) انظر : إعراب القرآن ٤٥٢ / ٣ .

(٢) في صحيح البخاري (مناقب) : ما جاء في مناقب عثمان رضي الله عنه
٢٠٠ : " قال : انطلق فاجهد علي جهْدك " ، وفي سنن الترمذي (مناقب عثمان
رضي الله عنه) ١٩ : " قال : اذهب بهذا الآن معك " .

(٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد . لغوي ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من
اللغويين الكوفيين . روى عنه أبو عبيد وغيره . (طبقات النحويين واللغويين ١٩٣) .

(٤) الخزانة ١٧٦ / ٤ ، ١٧٧ ، وانظر : الغريب المصنف ٣٥٠ / ١ ونسب ابن هشام
هذا المذهب - أيضاً - إلى ابن الطراوة . المغني ٣٣٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨ / ١ . (٦) إعراب القرآن ٤٥١ / ٣ .

وأما احتجاجه بتفسير ابن عباس للآية بقوله: (ليس حين نزو ولا فرار) فعده أبو جعفر دليلاً على أن الصحيح غير قوله ، ولو كان على قوله لقال ابن عباس : ليس تحين مناص ، لكنه لم يرو هذا أحد^(١) .

وأما استشهاده بالشعر فإن قول أبي وجزة :

* العاطفون تحين ما من عاطف *

قد أنشده أهل اللغة على خلاف ما أنشده ؛ حيث رواه المبرد^(٢) :

* العاطفون ولات ما من عاطف *

والرواية الثانية : * العاطفون ولات حين تعاطف *

والرواية الثالثة رواها أبو الحسن بن كيسان :

* العاطفون حين ما من عاطف *

جعلها هاء في الوقف وتاء في الإدراج ، وزعم أنها لبيان الحركة ، شُبّهت بهاء التأنيث^(٤) .

والرواية الرابعة هي :

* العاطفون حين ما من عاطف *

(١) المصدر السابق ٤٥٢/٣ .

(٢) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتب لأبي العباس .

(٣) هذه الرواية في مجالس ثعلب ٢٧٠/١ ، وسر الصناعة ١٦٣/١ ، ورصف المباني ١٦٣ ، ١٧٣ . وفي الجنى الداني ٤٨٧ " العاطفون تحين " .

(٤) انظر : سر الصناعة ١٦٣/١ ، الجنى الداني ٢٣٩ .

وفي هذه الرواية تقديران ؛ أحدهما : أن الهاء في موضع نصب
كما تقول : الضاربون زيداً ، فإذا كُنَّيت قلت : الضاربوه ، وأجاز
سيبويه " الضاربونه " في الشعر ^(١) .

والتقدير الآخر : " العاطفونه " على أن الهاء لبيان الحركة ، كما
تقول : مرَّبنا المسلمونَه في الوقف ، ثم أجريت في الوصل مجراها
في الوقف ، كما قرأ أهل المدينة ^(٢) : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ ﴾ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي
سُلْطَانِيَهٗ ^(٣) .

وأما قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
فلا حجة فيه ؛ لأنه يوقف عليه : ولات أوان .
وأما قول الآخر :

نوَّكِي قبل يوم نأبي جُمانا وصلينا كما زعمت تِلانا
فقد قال عنه أبو جعفر : هذا بيت مُؤكَّد لا يُعرف قائله ، ولا
يصحَّ به حجة ، على أن المبرد رواه " كما زعمت الآن " وقال
غيره : المعنى : كما زعمت أنت الآن ، فأسقط الهمزة من " أنت "
والنون .

(١) الكتاب ٩٦/١ قال سيبويه : وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع :

همُ القائلونَ الخيرَ والأمرَونه إذا ما خَشَوْا من مُحدثِ الأمرِ مُعظما

(٢) انظر : النشر ٢/ ٣٩٠ ، الإنحاف ٤٢٢ ، البدور الزاهرة ٣٢٤ .

(٣) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .

وأما احتجاجه بأنه وجدها في الإمام "تحين" فلا حجة فيه ؛
لأن معنى الإمام أنه إمام للمصاحف ، فإن كان مخالفاً لها فليس بإمام
لها ، وفي المصاحف كلها : " ولات " ^(١) .

وقال الزمخشري : (وأما استشهاده بأن التاء ملتزمة بحين في
الإمام فلا متشبه به ؛ فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن
قياس الخط) ^(٢) .

وأما احتجاج أبي عبيد بن خديث عبد الله بن عمر لما ذكر مناقب
عثمان رضي الله عنه قال : " اذهب بها تلان إلى أصحابك " فلا
حجة فيه - كما يقول أبو جعفر- ؛ لأن المحدث إنما يروي هذا على
المعنى ، والدليل على هذا أن مجاهداً روى عن عمرو بن عمر هذا
الحديث ، وقال فيه : اذهب فاجهدْ جَهْدَكَ ، ورواه آخر : اذهب بها
الآن معك ^(٣) .

٢٠- ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ ^(٤) :

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي : " فالحقُّ
والحقُّ " بالنصب فيهما . وقرأ الأعمش وعاصم وابن عباس ومجاهد
وحمزة وخلف بن هشام (٢٢٩هـ) وروح بن عبد المؤمن (٢٣٤هـ) وزيد
عن يعقوب " فالحقُّ والحقُّ " بالرفع في الأولى والنصب في الثانية .

(١) إعراب القرآن ٣/ ٣٥٣ ، ٣٥٤ (بتصرف يسير) .

(٢) الكشف ٣/ ٣١٦ ، وانظر : الفريد ٤/ ١٥٣ ، الدر المنون ٩/ ٣٤٩ .

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٣٥٤ .

(٤) من الآية ٨٤ من سورة ص .

وروى المفضل (١٦٨هـ) عن عاصم أنه قرأ بنصبهما ^(١) .

قال أبو جعفر : (ولا اختلاف في الثاني أنه منصوب بـ " أقول " ونصب الأول على الإغراء ، أي : فاتَّبِعُوا الحقَّ واستمعوا الحقَّ . وقيل : هو بمعنى : أحقَّ أي افعله . وأجاز الفراء وأبو عبيد أن يكون " الحق " منصوباً بمعنى حقّاً ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ ^(٢) وذلك عند جماعة من النحويين خطأ ؛ لا يجوز : زيدا لأضربن ؛ لأن ما بعد اللام مقطوعٌ مما قبلها) ^(٣) .

ولعلي أورد ما ذكره العربون في توجيه نصب والرفع فأقول :
من قرأ بنصب الأول والثاني ، فإنه يجوز أن يكون " الحق " الأولُ منصوباً على الإغراء - كما ذكر النحاس - أي : الزموا الحقَّ ، أو اتبعوا الحقَّ ، أو اسمعوا الحقَّ ^(٤) .

ويجوز أن يكون منصوباً على القسم على تقدير فبالحقَّ أو فوالحقَّ ، كما تقول : الله لأفعلنَّ ، تريد : والله ، فلما حذف حرف القسم تعدَّى الفعلُ إليه فنصبه ^(٥) ، ودل على القسم قوله : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٤١٢/٢ ، السبعة ٥٥٧ ، إعراب القرآن ٤٧٣/٣ ، علل القراءات ٥٩١/٢ ، حجة القراءات ٦١٨ ، التبصرة ٦٥٧ ، الموضح ٣/١١٠٧ ، النشر ٣٦٢/٢ .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة ص .

(٣) إعراب القرآن ٤٧٤/٣ .

(٤) انظر : علل القراءات ٥٩١/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢ ، شرح الهداية ٤٩٦/٢ ، المحرر الوجيز ٥٥/١٤ .

(٥) لا يجيز هذا سيبويه ؛ لأنه لا يجوز حذفه عنده إلا مع اسم الله عز وجل . الكتاب ١٤٥/٢ وانظر : التبيان ١١٠٧/٢ .

فهو جواب القسم ، فيكون التقدير : الحق لأملأن . وهو مذهب أبي علي الفارسي ^(١) ومكي بن أبي طالب ^(٢) ، والواحيدي ^(٣) والزمخشري ^(٤) ، وابن عطية ^(٥) والأنباري ^(٦) . وجملة " والحق أقول " اعتراض بين القسم وجوابه .

ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، يدل انتصاب الحق عليه ، والتقدير : أحمق الحق ^(٧) ، كقوله تعالى ﴿ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُطْلِلَ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٩) .

قال أبو عبيدة : (نصبهما على " قال حقاً " و " يقول الحق ") ^(١٠) .

وأجاز الفراء وأبو عبيد - كما قال أبو جعفر - أن يكون " الحق " مصدراً مؤكداً لمضمون قوله : " لأملأن " . وأجازه الزجاج ^(١١) وأبو منصور الأزهري ^(١٢) .

(١) الحجة ٨٧/٦ .

(٢) الكشف ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ . (٣) الوسيط ٥٦٧/٣ .

(٤) الكشف ٣٣٦/٣ .

(٥) المحرر الوجيز ٥٥/١٤ . (٦) البيان ٣٢٠/٢ .

(٧) انظر : الحجة ٨٧/٦ ، كشف المشكلات ١١٥٧/٢ ، الفريد ١٨٠/٤ .

(٨) من الآية ٨٢ من سورة يونس .

(٩) من الآية ٨ من سورة الأنفال .

(١٠) مجاز القرآن ١٨٧/٢ .

(١١) معاني القرآن وإعراجه ٣٤٢/٤ . (١٢) علل القراءات ٩٥١/٢ .

قال الفراء : (ومن نصب . . . فعلى معنى قولك : حقاً لاَ تَينك ، والألف واللام وطرحهما سواء ، وهو بمنزلة قولك : حمداً لله والحمد لله) ^(١) .

وهذا ما أشار إليه أبو جعفر بأنه خطأ عند جماعة من النحويين ؛ لأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها فلا يعمل فيه .

قال أبو حيان : (وهذا المصدر الجائي تركيذاً لمضمون الجملة لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة ، وذلك مخصوص بالجملة التي جزأها معرفتان جامدتان جموداً محضاً) ^(٢) فكان الفراء لم يشترط هذا ^(٣) .

وقال الباقولي : (وكان الفراء يقول في قوله : " فالحق " إنه متعلق بقوله : " لأملأن " أي : قال فلاملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين الحق والحق أقول ، فيكون ما انتصب بقوله : لأملأن جهنم متقدماً عليه ، وكأنه نظر إلى قوله : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٤) أي : ليصبحن عن قليل ، ويلزمه إجازة قولهم : واللّه زيدا لأضربن ، وقد ذكرنا في " المختلف " ^(٥) ما في هذا) ^(٦) .

(١) معاني القرآن ٢/٤١٣ .

(٢) البحر المحيط ٧/٤١١ .

(٣) الدر المصون ٩/٤٠١ .

(٤) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٥) من آثار الباقولي المفقودة كما ذكر محقق كشف المشكلات في المقدمة ص ٤٦ .

(٦) كشف المشكلات ٢/١١٥٨ .

وانتصب " الحق " الثاني بـ " أقول " وتقديره : أقول الحق ، أو على العطف على قراءة من نصب " الحق " الأول ، ويجوز أن يكون هو الأول وكرّر على وجه التوكيد كما تقول : الحق الحق^(١) .

وأما الرفع فعلى ضربين :

الأول : أن يكون خبراً مبتدأً محذوف تقديره : فأنا الحق والحق أقول^(٢) . ويدل على ذلك قوله ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾^(٣) لما جاز وصفه - سبحانه - بالحق جاز أن يكون خبراً في قوله : أنا الحق^(٤) .

وجعل ابن عطية الخبر في قوله : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ؛ لأن المعنى : أن أملأ^(٥) .

ورده أبو حيان بأن " لأملأن " جواب قسم ، ويجب أن يكون جملة فلا يتقدّر بمفرد ، وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرف مصدري والفعل حتى ينحلّ إليهما^(٦) .

قال السمين الحلبي : (وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة)^(٧) .

(١) انظر : الكشف ٢/٢٣٤ ، الوسيط ٣/٥٦٧ ، كشف المشكلات ٢/١١٥٨ ، المحرر الوجيز ١٤/٥٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٤٢ ، علل القراءات ٢/٥٩١ ، الكشف ٢/٢٣٤ ، البيان ٢/٣٢٠ .

(٣) من الآية ٦٢ من سورة الأنعام .

(٤) الحجة ٦/٨٨ .

(٥) المحرر الوجيز ١٤/٥٥ .

(٦) البحر المحيط ٧/٤١١ . (٧) الدر المنثور ٩/٤٠٢ .

الثاني : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : فالحق مَنِي^(١) ، كما قال : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾^(٢) . أو يكون التقدير : فالحق قسَمي ، و" لأملأنَّ " جواب القسم^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٤) ولكن حذف الخبر هنا ليس بواجب ؛ لأنه ليس نصًّا في اليمين بخلاف لعمرك . قاله السمين الحلبي^(٥) .

٢١- ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ ﴾^(٦) :

قرأ نافع ويعقوب والأعرج " نَحْشَرُ " بالنون " أعداء " بالنصب ، إلا أن الأعرج كسر الشين .

وقرأ الباقر " يُحْشَرُ " - بضم الياء - على ما لم يُسمِّ فاعله " أعداء " بالرفع ، ومن قرأ بها أبو عمرو وأبو جعفر والأعمش والحسن وعاصم وحمزة والكسائي وقتادة^(٧) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٤٢ ، علل القراءات ٢/٥٩١ ، الحجة ٦/٨٨ ، الموضح ٣/١١٠٧ ، البيان ٢/٣٢٠ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة البقرة .

(٣) انظر : الكشف ٣/٣٣٦ .

(٤) الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٥) الدر المنصون ٩/٤٠٢ .

(٦) من الآية ١٩ من سورة فصلت .

(٧) انظر : السبعة ٥٧٦ ، إعراب القرآن ٤/٥٥ ، إعراب القراءات السبع ٢/٢٧٦ ، حجة القراءات ٦٣٥ ، التيسير ١٥٦ ، الإقناع ٢/٧٥٧ ، النشر ٢/٣٦٦ .

وحجة من قرأ "نَحْشُرُ" بالبناء للمعلوم أنه على الإخبار من الله - عز وجل - عن نفسه، فهو معطوف على قوله: ﴿وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^(١) عطف مخبراً عن نفسه على مخبر عن نفسه وهو هو، فذلك أحسن في مطابقة الكلام ^(٢) أن يكون المعطوف وفق المعطوف عليه في لفظ الجميع ^(٣). ويقويه قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ ^(٤) وقوله: ﴿وَحْشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ ^(٥).

وحجة من قرأ "يُحْشِرُ" أن قوله: ﴿وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كلام قديم، فلمّا تمّ استأنفوا، ولم يحملوا على "نَجِّينَا" ^(٦) لكنهم حملوا الكلام على المعنى؛ لأن غيرهم من الملائكة يحشرهم، كما قال: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ ^(٧) فالحاشرون لهم هم المأمورون بقوله: "احشروا" فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ويقوي قول من قرأ: "يُحْشِرُ" أن بعده فعلاً لم يسمّ فاعله أيضاً وهو قوله: "يوزعون"، فجرى الفعلان على سنن واحد ^(٨). قال مكي: فذلك أليق، وهو الاختيار؛ لأن عليه الجماعة ^(٩).

(١) من الآية ١٨ من سورة فصلت.

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع ٢/ ٢٧٦، علل القراءات ٢/ ٦٠٦، الكشف ٢/ ٢٤٨.

(٣) انظر: الحجة ٦/ ١١٨، حجة القراءات ٦٣٥.

(٤) الآية ٨٥ من سورة مريم. (٥) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٦) انظر: الحجة ٦/ ١١٨، مفاتيح الغيب ١٠٠٢٧.

(٧) من الآية ٢٢ من سورة الصافات.

(٨) انظر: الحجة ٦/ ١١٨، الكشف ٢/ ٢٤٨، الموضح ٣/ ١١٣٣.

(٩) الكشف ٢/ ٢٤٨.

واختار أبو عبيد القراءة بالياء المضمومة كما قرأها الجمهور ، بل إنه عارض من قرأ بالنون منكرأ . واحتج بأن بعده " فهم يوزعون " ولم يقل : نَزَعُهُمْ ، فكانت " يُحْشَر " أولى ^(١) .

ولم يوافقه أبو جعفر فيما ذهب إليه واحتج به وإنما عدَّ القراءتين حسنتين ، والمعنى فيهما واحد . وقال إن هذه المعارضة من أبي عبيد لا تلزم . ولو أن قائلأ قال : إن قراءة نافع أولى بما عليها من الشواهد لكان كما قال ؛ لأنه قد أجمع القراء على النون في قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ۝ (٨٥) وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرْدًا ۝ (٢)﴾ .

ويمضي أبو جعفر في مخالفته أبا عبيد قائلأ ^(٣) : (ومن الدليل على أن معارضته لا تلزم قول الله جلَّ وعزَّ : ﴿ وَحْشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ۝ (٤) ﴾ ولم يقل : " وحشروا " وبعده " وعرضوا " لما لم يسم فاعله ، فهذا مثل قراءة نافع : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝ (٥) ﴾ ، والصحيح أن القراءتين حسنتان كما قال أبو جعفر ، ولكل قراءة ما يقويها ، والمعنى فيهما واحد ، ولئن كان لأبي عبيد أن يختار أحدهما فليس له ههنا أن ينكر على من قرأ بغير ما اختار أو يعارضه . والله أعلم .

(١) انظر : إعراب القرآن ٥٥ / ٤ .

(٢) الآيتان ٨٥ ، ٨٦ من سورة مريم .

(٣) إعراب القرآن ٥٥ / ٤ ، ٥٦ .

(٤) من الآية ٤٧ من سورة الكهف .

(٥) من الآية ١٩ من سورة فصلت .

٢٢- ﴿أَوْ يُوقِنْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٣٤) وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا ﴿١﴾ :

اختلف في رفع ونصب " يعلم " من قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ فقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج وشيبة وزيد بن علي " ويعلم " بالرفع . وقرأ الباكون كابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي " ويعلم " بالنصب (٢) .

واختار أبو عبيد النصب وشبهه بقوله -عز وجل- : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٣) . واعترضه أبو جعفر بأنهما لا يتجانسان ولا يشتبهان ؛ لأن " يعلم " جواب لما فيه النفي ، فكان الأولى به النصب . أما قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ فليس بجواب فيجب نصبه (٤) .

والرفع على الاستئناف ؛ لأن الشرط والجزاء قد تم فجاز الابتداء بعده . ومثله مما استؤنف فرفع بعد الشرط والجزاء قوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) ثم قال : ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٦) رفعا ، ونظيره في الكلام : إن تأتني آتك وينطلق عبد الله (٧) .

(١) من الآيتين ٣٤ ، ٣٥ من سورة الشورى .

(٢) انظر : السبعة ٥٨١ ، علل القراءات ٦١٠/٢ ، إعراب القراءات السبع ٢٨٥/٢ حجة القراءات ٦٤٣ ، المبسوط ٣٩٥ ، التيسير ١٥٨ ، الإقناع ٧٥٨/٢ المحرر الوجيز ٢٢٧/١٤ ، البحر المحيط ٥٢١/٧ ، النشر ٣٦٧/٢ ، البدور الزاهرة ٢٨٥ .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران . (٤) إعراب القرآن ٨٥/٤ .

(٥) من الآية ١٤ من سورة التوبة . (٦) من الآية ١٥ من سورة التوبة .

(٧) انظر : معاني القرآن للقرطبي ٢٤/٣ ، ٢٥ ، حجة القراءات ٦٤٣ ، الكشف ٢/٢٥١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٤/١٦ .

وللرفع وجه آخر وهو أن تكون جملة " يعلم " في موضع الخبر
لمبتدأ محذوف تقديره : وهو يعلم ^(١) .

أما النصب فعلى أحد أربعة أوجه :

الأول : أنه منصوبٌ على الصرف . قال الفراء ^(٢) : (" ويعلمَ
الذين " مردودة على الجزم إلا أنه صُرف والجزم إذا صرف عنه معطوفه
نصب ، كقول الشاعر :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
وغمسك بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام ^(٣)

فالكوفيون يرون أنه منصوبٌ على الصرف من مجزوم إلى
منصوب ، ومعنى الصرف أنه كان على جهة فصرف إلى غيرها فتغير
الإعراب لأجل الصرف ^(٤) . وفي الآية الكريمة لما كان الذي قبل

(١) انظر : الحجة ٦/ ١٣٠ ، التذكرة ٢/ ٦٦٢ ، الكشف ٢/ ٢٥٢ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤ .

(٣) البيتان من الوافر للناطقة الديباني . وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر .

يقول : إن مات النعمان صار الناس بعده إلى شرِّ حال ، فلا تُراعى حرمة
الشهر الحرام ، وبقيتنا في طرف عيش قد مضى صدره وبقي منه ذنبه . ومعنى
" أجب الظهر " أي مقطوع السنام .

انظر : الديوان ٢٣١ ، الكتاب ١/ ١٠٠ ، المقتضب ٢/ ١٧٩ ، أمالي ابن
الشجري ١/ ٢٩ ، الإنصاف ١/ ١٣٤ ، شرح المفصل ٣/ ١٧٩ ، ٤/ ١٣٤ ، ٦/
٨٣ ، ٨٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٤ ، البحر المحيط ٧/ ٥٢٠ ، شرح ابن
عقيل ٤/ ٣٩ ، المقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/ ٥٢١ .

الفعل شرطٌ وجواب ، وعُطف عليه " يعلم " لم يحسن في المعنى ؛ لأن علم الله واجب وما قبله غير واجب فلم يحسن الجزم في " يعلم " على العطف على الشرط وجوابه ؛ لأنه يصير في المعنى : إنْ يشأ يعلم وهو عالم بكل شيء ، فلم يحسن العطف على الشرط وجوابه لأنه غير واجب " ويعلم الذين " واجب ولا يعطف واجب ، على غير واجب ، فالعطف مصروف عن لفظ الشرط إلى معناه ، فلذلك قيل نُصب على الصرف ^(١) .

قال أبو البركات الأنباري-يحكي مذهب الكوفيين- : (لما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له) ^(٢) .

الثاني : النصب على إضمار " أن " ؛ لأن قبلها جزاء ، تقول : ما تصنعُ أصنعُ مثله وأكرمك ، وإن شئت قلت : وأكرمك ، على : وأنا أكرمك ، وإن شئت : وأكرمك ؛ جزماً . قاله الزجاج ^(٣) ، وهو المشهور من مذهب البصريين ، فيكون معناه : وأن يعلم الذين يجادلون في آياتنا مالهم من محيص ، أي : من معدل ومنجى وملجأ ^(٤) .

(١) الكشف ٢/٢٥٢ (بتصرف يسير جداً) وانظر : إعراب القراءات السبع ٢/٢٨٥ .

(٢) الإنصاف ٢/٥٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٠٠ ونقله عنه ابن زرعة في حجة القراءات ٦٤٣ ، والأزهري في علل القراءات ٢/٦١١ .

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/٢٨٥ .

قال مكي بن أبي طالب: (من نصبه فعلى إضممار " أن " ؛ لأنه مصروف عن العطف على ما قبله ؛ لأن الذي قبله شرط وجزاء وذلك غير واجب فصرفه عن العطف على اللفظ وعطفه على مصدر الفعل الذي قبله ، والمصدر اسم فلم يكن عطف فعل على اسم فأضمر " أن " لتكون مع الفعل مصدراً فيعطف حينئذ مصدراً على مصدر ، فلما أضمر " أن " نصب بها الفعل ^(١) . قال الأنباري : وهذا ليس قوياً في القياس ^(٢) .

ولم يبين أبو جعفر مذهب أبي عبيد في توجيه النصب الذي اختاره ، وإنما ذكر صاحب الإتحاف أنه يذهب في ذلك مذهب الزجاج وهو أنه منصوب بالعطف على مصدر الفعل الذي قبله بإضممار " أن " ليكون في تأويل مصدر ^(٣) .

وقد نقل الزمخشري هذا المذهب عن الزجاج وقال (وفيه نظر ؛ لما أورده سيبويه في كتابه ^(٤) ، قال : " واعلم أن النصب بالواو والفاء في قوله : " إن تأتني آتك وأعطيكَ " ضعيف ، وهو نحو من قوله :

والحقُّ بالحجاز فأسترِحا ^(٥)

-
- (١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٧٤ ، وانظر : المحرر الوجيز ١٤/ ٢٢٧ .
(٢) البيان ٢/ ٣٤٩ .
(٣) انظر : الإتحاف ٣٨٣ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٤٨ .
(٥) البيت من " الوافر " للمغيرة بن حبياء ، والشاهد في قوله : " فأسترِحا " حيث نصب ما بعد الفاء دون أن يسبق بنفي أو طلب ، وهذا عند سيبويه ضرورة شعرية . انظر : الكتاب ١/ ٤٢٣ .
والبيت في : المقتضب ٢/ ٢٤ ، الأصول ٢/ ١٨٢ ، ٣/ ٤٧١ ، الإيضاح ٣١٣ الإفصاح ١٨٤ ، شرح المفصل ٧/ ٥٥ ، المغني ٢٣٢ ، المقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠ ، الهمع ١/ ٢٦٥ ، ٤/ ١١٩ ، ٣٧٩ ، الخزانة ٨/ ٥٢٢ .

فهذا يجوز ؛ لأنه ليس بحدّ الكلام ولا وجهه إلا أنه في الجزء صار أقوى قليلاً ؛ لأنه ليس بواجب أن يفعل ، إلا أن يكون من الأول فعل ، فلما ضارع الذي لا يوجب كالأستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه " اهـ . ولا يجوز أن تُحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحدّ الكلام ولا وجهه ، ولو كانت من هذا الباب لما أدخل سيويه منها كتابه ، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشككة (١) .

الثالث : يرى الزمخشري أن " يعلم " منصوب للعطف على تعليل محذوف تقديره : لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون . قال (٢) : ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (٤) .

واعترضه أبو حيان بأنه ترتّب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن : لينتقم منهم (٥) .

أما السمين الحلبي فاستحسن تقدير " لينتقم " كما قدره الزمخشري ؛ لأنه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتب على الشرط (٦) .

(١) الكشف ٤٠٦/٣ .

(٢) المصدر السابق ٤٠٦/٣ .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الجاثية .

(٥) البحر المحيط ٥٢١/٧ . (٦) انظر : الدر المصون ٥٦٠/٩ .

الرابع : أن " يعلم " منصوب بالواو نفسها - وهي التي تُسمى واو الصرف - لا بإضمار " أن " بعدها وهذا الرأي نسبته بعضهم كابن الحاجب ^(١) والسمين الحلبي ^(٢) إلى الكوفيين . ونسبه الأنباري إلى أبي عمر الجرمي ^(٣) وهو الصحيح . وقد تقدم مذهب الكوفيين في ذلك .

والاختيار في " يعلم " النصب ؛ لأن أكثر القراء عليه . والنصب بإضمار " أن " هو الراجح ؛ لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص ، ولما كان الثاني في غير حكم الأول وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم ، فاستحال أن يعطف الفعل على الاسم ، فوجب تقدير " أن " لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي في الأصل أيضاً من عوامل نصب الفعل . قاله الأنباري ^(٤) .

٢٣- ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ^(٥) :

اختلف القراء في رفع ونصب " سواء " من قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص عن عاصم

(١) أمالي ابن الحاجب ١٥٢/٢ .

(٢) الدر المصون ٥٥٩/٩ .

(٣) الإنصاف ٥٥٥/٢ .

(٤) المصدر السابق ٥٥٦/٢ (بتصرف يسير) .

(٥) الآية ٢١ من سورة الجاثية .

"سَوَاءٌ" نصباً "محياهم ومماتهم" رفعاً وقرأ باقي السبعة "سَوَاءٌ" بالرفع "محياهم ومماتهم" بالرفع أيضاً^(١).

واختار أبو عبيد قراءة النصب بوقوع "نجعلهم" عليها، أي نجعلهم سواءً^(٢).

أما أبو جعفر فقد أنكر على من قرأ بالنصب، وأنكر على أبي عبيد اختياره، وقال: إن قراءة ﴿سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ هي التي اجتمعت عليها الحجة من الصحابة والتابعين والنحويين. حيث ورد عن مجاهد أنه قال في تفسير الآية: "المؤمن يموت على إيمانه ويُبْعَثُ عليه، والكافر يموت على كفره ويبعث عليه" وعن أبي الدرداء قال: يُبْعَثُ الناس على ما ماتوا عليه، ونحوه عن غيرهما.

فاجتمعت الحجة على أنه لا تجوز القراءة إلا بالرفع، وأن من نصب فقد خرج عن هذه التأويلات، ولا يجوز النصب إلا على وُجْهِه ذكره الأخفش^(٣)، وهو أن يكون المعنى: أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعل محياهم ومماتهم مستويًا كمحيا المؤمنين ومماتهم، فعلى هذا الوجه يجوز النصب، ومسائل النحويين جميعاً على الرفع، تقول: ظننت زيدا سواءً أبوه وأمه^(٤). ويجيزون النصب، ومسائلهم

(١) انظر: السبعة ٥٩٥، إعراب القراءات السبع ٣١٤/٢، علل القراءات ٦٢٤/٢ المبسوط ٤٠٤، الكشف ٢٦٨/٢، التيسير ١٦١، النشر ٣٧٢/٢، الإتحاف ٣٩٠. وفي الآية قراءات أخر ليست محل الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد.

(٢) إعراب القرآن ١٤٥/٤، وانظر مذهب أبي عبيد في: مفاتيح الغيب ٢٢٩/٢٧ الجامع لأحكام القرآن ١٦٦/١٦، فتح القدير ٨/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ٦٩٢/٢ (بالمعنى).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٣/٤.

على الرفع . قال أبو جعفر : وأعجب ما في هذا إذا كانت مسائل النحويين كذا كيف قرأ به الكسائي واختاره أبو عبيد ^(١) .

وحجة من رفع " سواء " أنه لما كان ليس باسم فاعل لم يجره على ما قبله فرفعه على أنه خبر ابتداء مقدم ، تقديره : محياهم ومماتهم سواء ، أي سواء في البعد من رحمة الله ، والضميران في " محياهم ومماتهم " يعودان على الكفار ، أي محياهم محيا سوء ومماتهم كذلك ^(٢) .

وقال الواحدي : (الضمير فيهما يعود إلى القبيلين : المؤمنين والكافرين ، يقول : المؤمن مؤمن محياه مؤمن مماته ، والكافر كافر محياه ومماته . والمعنى : أن المؤمن يموت على إيمانه ويبعث عليه والكافر يموت على كفره ويبعث عليه ، يريد أن محيا القبيلين ومماتهم سواء) ^(٣) .

والاختيار عند سيبويه رفع " سواء " على هذا الوجه . قال : (واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة ، من ذلك قوله - جلّ وعزّ - : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ . . .) ^(٤) .

(١) إعراب القرآن ٤/ ١٤٦ .

(٢) انظر : الكشف ٢/ ٢٦٩ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٦٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٦٥ .

(٣) الوسيط ٤/ ٩٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٣ ، ويريد بذلك رحمه الله أن ما كان في النكرة مرتفعاً بالابتداء فإنه يرتفع على الخبرية في المعرفة . ويضعف عنده النصب في نحو ذلك ، لأنه ليس باسم فاعل ولا يشبه باسم الفاعل . قال (ليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم وما ضارعه نحو : حسن الوجه) . وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣٣ .

وتم وجه آخر للرفع وهو أن يكون " سواء " مبتدأ وما بعده خبر عنه ، جعل قوله: ﴿ أَنْ نُجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ كلاماً تاماً ثم ابتدأ فقال " : سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ " ، وهو نحو قولهم : ظننتُ زيداً سواءُ أبوه وأُمُّه ، أي ذو استواء أبوه وأمه^(١) . وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٢) .

قال الأخفش : (قال بعضهم : إن المحيا والممات للكفار . . أي : محياهم محيا سَوَاءٌ ومماتهم ممات سَوَاءٌ ، فرفع " السواء " على الابتداء)^(٣) .

وقال أبو عبيدة : (تمَّ الكلامُ ثم استأنف فقال : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ أي : سواءُ حياة الكافر ومماته ، هو كافر حياته ومماته ، والمؤمن مؤمن حياته ومماته)^(٤) .

وقال أبو حيان : إنه لا مسوغ لجواز الابتداء بسواء وإنما هو خبر مقدم وما بعده المبتدأ^(٥) .

يعني أنه لا مسوغٌ للابتداء بسواء وهو نكرة ، وأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ^(٦) .

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٣١٤/٢ ، علل القراءات ٦٢٤/٢ ، حجة القراءات ٦٦١ ، المحرر الوجيز ٣١٤/١٤ ، كشف المشكلات ١٢٢٩/٢ .

(٢) انظر : الحجة ١٧٧/٦ .

(٣) معاني القرآن ٦٩١/٢ ، ٦٩٢ .

(٤) مجاز القرآن ٢١٠/٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٧/٨ .

(٦) انظر : الدر المنثور ٦٤٩/٩ .

وعلى ما تقدم من الوجهين فإن في الجملة ثلاثة أوجه ذكرها
السمين الحلبي في الدر المصون ^(١) :

أحدها : أنها استثنائية ، والثاني : أنها بدل من الكاف الواقعة
مفعولاً ثانياً في قوله : " كالذين " ^(٢) .

والثالث : أن تكون الجملة حالاً ، التقدير : أم حسب الكفار أن
نصيّرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم ، ليسوا كذلك
بل هم مفترقون .

أما قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون " سواء " مفعولاً ثانياً لـ " نجعل " و " هم "
المفعول الأول ؛ على تقدير : أن نجعل محياهم ومماتهم سواء ^(٣) ،
يعني : أحسبوا أن حياتهم ومماتهم كحياة المؤمنين وموتهم ؟ كلاً ؛
فإنهم يعيشون كافرين ويموتون كافرين ، والمؤمنون يعيشون مؤمنين
ويموتون مؤمنين ^(٤) . و " كالذين " في محل نصب على الحال ،
أي : أن نجعلهم حال كونهم مثلهم سواء ، وليس معناه بذلك ^(٥) .

(١) انظر : المصدر السابق ٦٤٩/٩ ، ٦٥٠ .

(٢) قال الزمخشري : (" سواء محياهم ومماتهم : " بدل من الكاف ؛ لأن الجملة
تقع مفعولاً ثانياً فكانت في حكم المفرد ، ألا تراك لو قلت : " أن نجعلهم سواء
محياهم ومماتهم " كان سديداً ، كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق) .
الكشاف ٤٣٩/٣ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع ٣١٤/٢ ، علل القراءات ٦٢٤/٢ ، حجة
القراءات ٦٦١ ، الكشف ٢٦٨/٢ ، الموضح ١١٦٩/٣ ، البحر المحيط ٤٧/٨
الدر المصون ٦٤٨/٩ .

(٤) الوسيط ٩٨/٤ .

(٥) انظر : الدر المصون ٤٦٨/٩ .

الثاني : أن ينتصب " سواء " على الحال من الهاء والميم في " نجعلهم " ويكون قوله : " كالذين " هو المفعول الثاني ^(١) .

و " محياهم ومماتهم " في الوجهين جميعاً مرفوع على الفاعلية بـ " سواء " ؛ لأنه أُجرى مجرى " مستو " ^(٢) فأعمل عمل الفعل ، فهو مصدر أقيم مقام اسم الفاعل ، كما قالوا : مررت برجل سواء هو والعدم ^(٣) .

الثالث : ذكره ابن الحاجب في أماليه ^(٤) ، وهو أن يكون " سواء " مفعولاً بعد مفعول لنجعل . قال : (فيكون كالذين وسواء في درجة واحدة ، باعتبار المفعول الثاني ؛ كما تقول : جعلت زيداً عالماً كريماً ، فعالمًا وكريماً وشبهه - ولو تعددت آلافاً - مفعول ثان ؛ لأن الجميع في معنى واحد ، باعتبار تعلق الجعل به . وهو كأخبار المبتدآت إذا تعددت ، فيكون التقدير : أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستوين في الحياة والممات ، أي : ليس هذا بكائن) .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٦٦٣ ، شرح الهداية ٢/٥١٣ ، غرائب التفسير ٢/١٠٨٧ ، كشف المشكلات ٢/١٢٢٩ ، الموضح ٣/١١٦٩ ، البحر المحيط ٨/٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعراجه ٤/٤٣٣ ، إعراب القراءات السبع ٢/٣١٤ ، حجة القراءات ٦٦١ ، الكشف ٣/٤٣٩ ، وهو مذهب الأخفش كما في معاني القرآن له ٢/٦٩٢ .

(٣) انظر : شرح الهداية ٢/٥١٣ ، كشف المشكلات ٢/١٢٢٩ ، الموضح ٣/١١٧٠ ، البحر المحيط ٨/٤٧ .

(٤) الأمالي ١/٧٣ .

والاختيار " سواء " بالرفع كما هو عند سيبويه والخليل والجمهور . وعليه أكثر القراء . والنصب جائز ، وبه قرأ بعض الأئمة في القراءات وله وجهه في اللغة كما تبين .

وعندي أن قراءة النصب قوية أيضاً على الوجه الثاني وهو أن يكون مفعولاً ثانياً و "هم " مفعولاً أول . على تقدير : أم حسبوا أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء في محياهم ومماتهم ، وقد قرأ الأعمش ^(١) " سواء " نصباً " محياهم ومماتهم " بالنصب أيضاً على أن يكونا ظرفي زمان وانتصبا على البدل من الضمير في " نجعلهم " بدل اشتمال ، و " سواء " على هذا هو المفعول الثاني ^(٢) .

٢٤- ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ ^(٣) :

قرأ حمزة : " والساعة " بالنصب . وكذلك رويت القراءة بالنصب عن يعقوب وعيسى وأبي عمرو والأعمش . وقرأ الباقر : " والساعة " بالرفع ^(٤) .

(١) انظر : مختصر في شواذ القرآن ١٣٨ ، إعراب القرآن ١٤٦/٤ ، البحر المحيط ٤٧/٨ .

(٢) انظر : معاني القرآن للقراء ٤٧/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٣٣/٤ ، الدر المنصور ٦٥٠/٩ ، ٦٥١ .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية .

(٤) انظر : السبعة ٥٩٥ ، إعراب القرآن ١٥٤/٤ ، علل القراءات ٦٢٥/٢ ، التذكرة ٦٧٧/٢ ، المبسوط ٤٠٤ ، التبصرة ٦٧٥ ، الكشف ٢٦٩/٢ ، المحرر الوجيز ٣٢٢/١٤ ، الإنحاف ٣٩٠ . وزاد أبو حيان أبا حيوة والعبسي والمفضل . البحر المحيط ٥١/٨ .

وقد زعم أبو عبيد أنه يلزم من قرأ بالرفع ههنا أن يقرأ : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ ^(١) .

وأنكر عليه أبو جعفر هذا القول ، وردّه بأنّ هذا طعن على جماع الحجة ؛ لأنه قد قرأها هنا بالرفع وهناك بالنصب من تقوم بقراءتهم الحجة كنافع وعاصم فإنهما قرآ ﴿ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ وقرأ : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ بالنصب ^(٢) ، وكذا ما بعده . وفيه - أيضاً - طعن على ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ؛ لأنهم قرأوا بالنصب هنا وهناك إلا ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ . والحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ ^(٣) : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ لا يجوز أن يكون في

(١) من الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر : ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴾ كلها بالنصب . ويرفعون : ﴿ الْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ .

وقرأ عاصم ونافع وحمزة بنصب ذلك كله . وروى الواقدي عن نافع " والجروح " رفعاً .

وقرأ الكسائي كلها بالرفع . السبعة ٢٤٤ ، إعراب القرآن ٢/٢٢ ، حجة القراءات ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، الدر المنثور ٤/٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٣) قال أبو عبيد : حدثنا حجاج عن هارون عن عباد بن كثير عن عقیل عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ كلها بالرفع . وروى أنس عنه عليه السلام - أيضاً - ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ بتخفيف " أن ورفع النفس .

إعراب القرآن ٢/٢٢ ، وانظر : معاني القرآن للقرآن ١/٣١٠ ، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٩٢ ، ١٩٣ ، البحر المحيط ٤/٤٩٥ .

موضع الحال ^(١) . وقد ذكر أبو عبيد أن مثله : ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ ^(٢) وهو مخالف له ؛ لأن " والبحر " أولى الأشياء به عند النحويين أن يكون في موضع الحال ^(٣) ، وأبعد الأشياء في ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ أن يكون في موضع الحال ^(٤) .

فأما من قرأ : " والساعة " - بالنصب - فحمله على لفظ " إِنَّ " أعني عطفاً على " وعد الله " مثل : " إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرَأُ قَائِمٌ " . والمعنى : وإذا قيل إِنَّ وعد الله حقٌّ وإن الساعة لا ريب فيها ^(٥) .

وأما الرفع فله ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يقطع من الأول ويُجعل جملةً مستأنفةً من مبتدأ وخبر على معنى : وقيل : الساعة لا ريب فيها ^(٦) .

(١) في رفع " والعين بالعين " ثلاثة أوجه أضعفها أن تكون معطوفة على الضمير المرفوع المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ؛ إذ التقدير : أن النفس بالنفس هي والعين وكذا ما بعدها . والجار والمجرور بعدها في محل نصب على الحال . وضعف هذا بأن هذه أحوال لازمة والأصل أن تكون منتقلة ، وبأنه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المتعاطفين ولا تأكيد وهذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة .

انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، الدر المنثور ٤/ ٢٧٦ .

(٢) في قوله - عز وجل : - ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) انظر ما تقدم في دراسة هذه الآية في موضعها من هذا البحث ص ٥٤٩ وما بعدها .

(٤) إعراب القرآن ٤/ ١٥٥ (بتصرف يسير) .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣٥ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٣١٥ ، الحجة ٦/ ١٨١ ، علل القراءات ٢/ ٦٢٥ ، الموضح ٣/ ١١٧١ ، الكشف ٣/ ٤٤٠ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣٥ ، علل القراءات ٢/ ٦٢٥ ، حجة القراءات ٦٦٢ ، الكشف ٢/ ٢٦٩ ، البيان ٢/ ٣٦٦ ، الفريد ٤/ ٢٨٧ .

الثاني : أن يكون المعطوف محمولاً على موضع " إن " مع اسمها ، وموضعهما رفع ، لأن التقدير : وعدُّ الله حق ، والحجة في ذلك إجماع الجميع على قوله - عز وجل - ^(١) : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) .

والرفع في القراءة هو الاختيار كما هو عند الأخفش وابن خالويه ^(٣) وأبي علي الفارسي ، لأنه كلام مستقل بنفسه بعد مجيء الكلام الأول بتمامه وهو قوله : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ .

قال أبو علي : (قال أبو الحسن ^(٤) : الرفع أجود في المعنى وأكثر في كلام العرب إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف أو صفة أن يُرفع ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ والعاقبة - فيما علمت - لم تقرأ إلا مرفوعة ^(٥) .

٢٥ - ﴿ لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْنِيهِ ﴾ ^(٦) :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن - ويروى عن

(١) انظر : الحجة ٦ / ١٨٠ ، حجة القراءات ٦٦٢ ، الكشف ٢ / ٢٦٩ ، الكشف ٣ / ٤٤٠ ، المحرر الوجيز ١٤ / ٣٢٣ ، كشف المشكلات ٢ / ١٢٣٢ .

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة الأعراف .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٣١٥ .

(٤) لم أجد كلام الأخفش في مظاهره من معاني القرآن .

(٥) الحجة ٦ / ١٨١ .

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الطور .

الحسن - ﴿لَا لَغَوْفِهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ بالفتح . وقرأ الباقون : ﴿لَا لَغَوْفِهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ بالرفع ^(١) .

واختار أبو عبيد الرفع وشبَّهه بقوله - جلَّ وعزَّ - : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ^(٢) .

واعترضه أبو جعفر بأنه لا يشبهه عند أحد من النحويين ؛ لأنك إذا فصلت لم يجز إلا الرفع . أما إذا لم تفصل فإنه يجوز الرفع والنصب بغير تنوين فكَذلك : ﴿لَا لَغَوْفِهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ ولو كانا واحداً - كما قال - لم يجز ﴿لَا لَغَوْفِهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ ^(٣) .

ووجه الفتح من غير تنوين أن " لا " لنفي الجنس ، جُعِلت هي والاسم الذي بعدها في الموضعين كاسم واحد فبني معها على الفتح نحو خمسة عشر لما أريد فيه من النفي العام ^(٤) ، لأنهم جعلوه جواب : هل فيها من لغو أو تأتيم ؟ فقليل : لا لغو فيها ولا تأتيم ، يعنون انتفاء جنس هذه الأشياء ، فالنفي عام للجنس ، كما أن السؤال كان عاماً للجنس ^(٥) .

(١) انظر : السبعة ٦١٢ ، إعراب القرآن ٢٥٧/٤ ، علل القراءات ٦٤٩/٢ ، التذكرة ٣٣٧/٢ ، المبسوط ١٥٠ ، الموضح ١٢١٣/٣ ، النشر ٢١١/٢ ، فتح القدير ٩٨/٥ .

وقرأ هؤلاء - أيضاً - ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ البقرة ٢٥٤ ، و﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ إبراهيم ٣١ كلها بالفتح . انظر : المصادر السابقة .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الصفات .

(٣) إعراب القرآن ٢٥٧/٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٤/٥ ، حجة القراءات ٦٨٣ ، الكشف ٢٨٦/١ .

(٥) انظر : الحجة ٣٥٨/٢ ، الموضح ٣٣٧/١ .

(وموضع " لا " الأولى مع النكرة التي بُنيت معها رفعٌ بالابتداء ،
والخبر هو قوله : " فيها " . وقوله : " لا تأثيمٌ " معطوف على قوله :
" لا لغوٌ " ، وهو مثله في بناء " لا " مع النكرة ، واستغني عن ذكر
خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه وهو قوله : " فيها " كما تقول :
زيد منطلقٌ وعمرو)^(١) .

وأما الرفع فمن وجهين :

أحدهما : أن تكون " لا " غير عاملة وما بعدها مبتدأ و " فيها " هو الخبر ، و " لا تأثيمٌ " معطوف على المبتدأ ، وخبره محذوف قد اكتُفي بخبر الأول عنه^(٢) . ولا يجوز أن يكون قوله : " فيها " خبراً عن الاسمين ؛ لأنه لا يعمل عاملان في اسم واحد^(٣) . وإن جعلت " فيها " صفة قدّرت لكل واحد من الاسمين خبراً^(٤) .

ومن رفعه على هذه الجهة جعله جواب : أفيها لغوٌ أو تأثيمٌ ؟
فجوابه : لا لغوٌ فيها ولا تأثيمٌ . بالرفع على الابتداء ، كما كان
المسؤول عنه مرفوعاً بالابتداء^(٥) .

(١) الموضح ١٢١٣/٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٥ ، إعراب القرآن ٢٥٧/٤ ، الحجة ٢٢٧/٦ حجة القراءات ٦٨٣ .

(٣) الكشف ٢٨٦/١ .

(٤) قاله أبو علي الفارسي في الحجة ٣٥٩/٢ .

(٥) انظر : الحجة ٣٥٨/٢ ، الموضح ٣٣٧/١ .

الثاني : أن تكون " لا " عاملة عمل " ليس " ، و " لغو " مرفوع لأنه اسم " ليس " و " فيها " خبره ، و " لا تأثم " معطوف على الاسم ، والخبر محذوف تقديره " فيها " واكتفي عنه بخبر الأول ^(١) .

والاختيار عند النحويين إذا كررت " لا " في هذا الموضع الرفع . والنصب عندهم جميعاً جائز حسن . كما يجوز في العربية في نحو هذا عدة أوجه ^(٢) ، لكن القراءة سنة متبعة لا يُقرأ منها إلا بما ورد . والله أعلم .

٢٦ - ﴿ مُتَكِنِينَ عَلَى رَقَرَفٍ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ حِسَانٍ ﴾ ^(٣) :

قرأ الجمهور " على رَقَرَفٍ " و " عَبْقَرِيَّ " بالإنفراد والتنوين فيهما .

وروي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعثمان رضي الله عنه والحسن والجحدري (١٢٨هـ) وابن محيصن ومالك بن دينار (١٢٧هـ) :
" على رفارف " بالجمع غير منصرف وكذلك " عباقري " غير منصرف وروي عن هؤلاء أيضاً " على رفارف " و " عباقري " بالصرف .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٥ ، الكشف ٢٨٦/١ ، الموضح ١٢١٣/٣ ، ١٢١٤ ، التبيان ١٦١/١ .

(٢) يعني أنه يجوز في غير القرآن- إضافة إلى ما ذكر- ثلاثة أوجه ؛ أحدها : فتح الأول ورفع الثاني نحو : لا رجل ولا امرأة . الثاني : عكس ذلك الثالث : فتح الأول ونصب الثاني ، وهو أضعف الأوجه .

انظر : شرح التسهيل ٦٨/٢ ، أوضح المسالك ١٤/٢ - ٢٠ ، شرح ابن عقيل ١١/٢ - ١٣ .

(٣) الآية ٧٦ من سورة الرحمن .

و "عباقرى" بكسر القاف وتشديد الياء ، وعنهم أيضاً فتح القاف ^(١) .

قال ابن جنى : (كذلك رويته عن قطرب " : عباقرى " بكسر القاف غير مصروف ، ورويناه عن أبي حاتم " عباقرى " بفتح القاف غير مصروف أيضاً) ^(٢) .

والمشكلة في قراءة " عباقرى " بالفتح غير منصرف ؛ إذ لا مانع من تنوين ياء النسب .

وقد عدّه ابن جنى شاذّاً في القياس مع استمراره في الاستعمال ، ومثل هذا غير مستنكر ؛ إذ قد جاء عن الجماعة ^(٣) استحوذَ عليهم الشيطان ^(٤) وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال ^(٥) ، وأنكر أبو جعفر صحة إسناد القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

أمّا أبو عبيد فزعم أنها لو صحّت لكانت " وعباقرى " بغير تنوين وأنه هكذا يجب في العربية .

قال أبو جعفر : (وهذا غلط بين عند جميع النحويين ؛ لأنهم قد أجمعوا جميعاً أنه يُقال : رجل مدائني - بالصرف - وإنما توهم أنه جمع ، وليس في كلام العرب جمع " بعد ألفه أربعة أحرف . لا

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٠٤/٥ ، مختصر في شواذ القرآن ١٥٠ ، المحتسب ٣٠٥/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٩١/١٧ ، ١٩٢ ، البحر المحيط ٨/١٩٩ ، وزاد ابن جنى أبا طعمة وزهيراً الفرقي وأبا الجلد .

(٢) المحتسب ٣٠٥/٢ .

(٣) من الآية ١٩ من سورة المجادلة .

(٤) انظر : المحتسب ٣٠٦/٢ .

اختلاف بينهم أنك لو جمعت عَبَقْرًا لقلت: عباقِر، ويجوز على بعد: عباقير، ويجوز: عباقرة. فأما "عباقري" في الجمع فمحال^(١).

وما ذكره أبو جعفر قد سبقه إليه الفراء والزجاج.

قال الفراء: (الرفارف قد يكون صواباً، وأما العباقري فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح)^(٢).

يعني بذلك أن هذه القراءة لا مخرج لها في العربية؛ لأن الجمع الذي بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أو سبعا ساكن؛ نحو مساجد ومفاتيح لا يكون في مثل "عباقري"؛ لأن ما جاوز الثلاثة لا يُجمع بياء النسب. فيقال في جمع "عبقري": عباقرة، كما يقال - في جمع "مهلبى" -: مهالبة، ولا يقال: مهالبي. قاله الزجاج^(٣) فكان هذا القارئ توهم كون "عباقري" في صيغ منتهى الجموع فمنعها من الصرف^(٤).

والنسب إليه وهو جمع لا يجوز؛ لأن النسب إلى الجمع يوجب رده إلى الواحد، إلا أن يُسمى بالجمع فيجوز أن يُنسب إليه على لفظه كمعافري وأثماري^(٥).

(١) إعراب القرآن ٤/٣١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/١٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/١٠٤، ١٠٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠/١٨٧.

(٥) انظر: البيان ٢/٤١٢، مفاتيح الغيب ٢٩/١٢٠، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٩٣.

وليس في الوجود عند العرب بلاد كلها عبقر^(١) حتى تجمع ويقال : عباقر ، ومن فعل ذلك فقد تكلف الجمع فيما لا جمع له ثم نسب إلى ذلك الجمع ، والعرب تكره النسب إلى الجمع لئلا يجمعوا بين النسبة والجمع^(٢) .

ويرى الزمخشري أن " عباقري " كمدائي نسبة إلى عباقر في اسم البلد^(٣) . والعمامة على خلاف ما قال . أما قطرب فذهب إلى أنه ليس بمنسوب وإنما هو مثل كرسي وكراسي وبُختي وبُختاتي^(٤) . ووجه القراءة صاحب الفريد على أن يكون " عباقر " جمع عبقر ثم ألحق ياء المتكلم فصار عباقري ، ثم زيدت على ياء المتكلم ياء أخرى ، ثم أدغمت ياء المتكلم في المزيده فصار عباقري . كما زيدت الياء في " رَمَيْتِيه " وفي " أعطيتكيه " . فلما كانت الياء بعد هذين الحرفين القريبين من التاء كانت زيادتهما مع الياء أولى ؛ لأنها نظيرتها^(٥) . قلت : وفيه من التكلف ما لا يخفى .

= ومعافر : قبيلة ، يقال : رجل معافري . ونسب إلى الجمع لأن معافر اسم شيء واحد ، كما تقول لرجل من بني كلاب : كلابي . وقال سيبويه : إذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسماً لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنماز أنمازي ؛ لأن أنمازاً اسم رجل . الكتاب ٩٠ / ٢ .

(١) تزعم العرب أن " عبقر " موضع بالبادية كثير الجن ، ينسبون إليه كل شيء عجيب . اللسان (عبقر) ٥٣٤ / ٤ .

(٢) انظر : معالم التنزيل ١٢٠ / ٢٩ . (٣) الكشف ٥٥ / ٤ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ١٩٣ ، فتح القدير ٥ / ١٤٣ .

والبخت من الإبل معرب ، الواحد بُختي والأنثى بُختية وجمعه بخاتي غير مصروف ، وتخفف الياء فيقال : البخاتي . الصحاح (بخت) ٢٤٣ / ١ .

(٥) انظر : الفريد ٤ / ٤١٥ .

وقد يُحمل منع الصرف في " عباقرى " على " رفارف " حيث منع من الصرف للمشاكلة بينهما ؛ فكما قد يُنوى ما لا ينصرف للمشاكلة يمنع من الصرف أيضاً للمشاكلة . قاله أبو حيان ^(١) .

والوجه في " عباقرى " الصرف كما قالوا في النسب إلى مدائن : مدائني . ولا يصح أن ينسب إليه وهو جمع ؛ لأن النسب إلى الجمع يوجب رده إلى الواحد .

والأقرب - هنا - أنه نسب إلى اسم مصوغ على أبنية الجمع ، من نحو ما يقولون في حَضَاجِر : " حضاجري " ، وفي سراويل : " سراويلي " ، وأما منعها من الصرف فأقرب تأويل له أنه منع من الصرف لمجاورته الممنوع منه " رفارف " وإلّا فإفاء النسب لا تُمنع الصرف إلّا للضرورة ^(٢) .

٢٧- ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثُهُ﴾ ^(٣) :

قرأ حمزة والكسائي وعاصم والأعمش وابن كثير وخلف وابن محيصن : ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثُهُ﴾ بالنصب . وقرأ الحسن البصري ونافع وأبو عمرو وابن عامر وشيبة وأبو جعفر ويعقوب ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثُهُ﴾ بالجر ^(٤) .

(١) البحر المحيط ١٩٩/٨ ، وانظر : الدر المصون ١٨٧/١٠ .

(٢) انظر : النسب في العربية / الصورة والأداء ص ٢٠٤ .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١٩٩/٣ ، السبعة ٦٥٨ ، إعراب القرآن ٦٢/٥ ، إعراب القراءات السبع ٤٠٧/٢ ، علل القراءات ٧٣١ ، حجة القراءات ٧٣١ ، المسوط ٤٥١ ، التذكرة ٧٤٠/٢ ، التبصرة ٧١٣ ، الموضح ١٣١٠/٣ ، الإنحاف ٤٢٧ .

قال أبو عبيد: الاختيار الخفض ؛ واحتج بقول الله تعالى بعد ذلك : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ قال : فكيف يُقدَّر على أن يقوموا ثلثه ونصفه وهم لا يُحصونه ؟ ^(١) .

واعترضه أبو جعفر بأن القراءتين قد قرأ بهما الجماعة ، وتقدير الخفض : أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه . وتقدير النصب : أدنى من ثلثي الليل ، وذلك أكثر من النصف مرة ، وتقوم نصفه مرة ، وتقوم ثلثه مرة . أما الاحتجاج بـ ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ فلا معنى له ؛ لأنه لم يخبر أنهم قالوا : قمنا نصفه ، وإنما أخبر بحقيقة ما يعلمه ^(٢) .

ومعنى أدنى من ثلثي الليل : أقل منهما . قال الزمخشري : (وإنما استعير الأدنى وهو الأقرب للأقل ؛ لأن المسافة بين الشيئين إذا دنت قلَّ ما بينهما من الأحياز ، وإذا بعدت كثر ذلك) ^(٣) .

فمن قرأ " ونصفه وثلثه " بالنصب ، فقد حملة على " أدنى " الذي هو في موضع نصب بـ " تقوم " وذلك تفسير لمقدار قيامه ؛ لأنه لما قال : ﴿ أدنى من ثلثي الليل ﴾ كان نصفه مبيناً لذلك الأدنى ^(٤) . فكانه يقول : إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل وتقوم نصفه وثلثه ^(٥) . والنصب مطابق ومناسب للتقسيم الذي في أول السورة من التخيير بين قيام النصف بتمامه وبين قيام الناقص منه وهو الثلث وبين

(١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٦٣ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٤٠٧ .

(٢) إعراب القرآن ٥/ ٦٢ .

(٣) الكشف ٤/ ١٥٥ ، ونقله الرازي في مفاتيح الغيب ٣٠/ ١٦٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٣ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٩ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٤٠٧ ، علل القراءات ٢/ ٧٢٤ ، الحجة ٦/ ٣٣٧ ، الفريد ٤/ ٥٥٦ ، الموضح ٣/ ١٣١٠ .

قيام الزائد عليه وهو الأدنى من الثلثين ^(١) .

قال ابن زركة : (النصبُ أصحُّ في النظر ؛ قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٢) أي : صلَّ الليلَ إلا شيئاً يسيراً منه تنام فيه وهو الثلث ، والثلث يسير عند الثلثين ، ثم قال : ﴿ نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ ^(٣) أي : من الثلث قليلاً ، أي : نصفه ، أو انقص من النصف قليلاً إلى الثلث ، أو زد على النصف إلى الثلثين ^(٤) .

ومن قرأ " ونصفه وثلثه " بالجر فقد عطف على المجرور قبلهما وهو " ثلثي " ، على معنى : أنك تقوم في الليل للصلاة أقل من الثلثين وأقل من النصف ومن الثلث ^(٥) .

والجر مطابق للتخيير في قيام مختلف : مرة أدنى من الثلثين وهو النصف ، ومرة أدنى من النصف وهو الثلث ، ومرة أدنى من الثلث ^(٦) وذلك لتعذر معرفة البشر بمقادير الزمان بدلالة قوله بعدها : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ وقوله : ﴿ وَاللَّهُ يَقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ فإن تقدير الزمان حقيقة إنما هو لله تعالى ، والبشر لا يحصون ذلك ، فكأنه قال : أنا أعلم من مقادير قيامك بالليل ما لا تعلمه من تحديد الساعات من آخر الليل ^(٧) .

(١) الكشف ١٥٥/٤ ، وانظر : البحر المحيط ٣٦٦/٨ .

(٢) الآية ٢ من سورة المزمل .

(٣) الآية ٣ من السورة نفسها .

(٤) حجة القراءات ٧٣٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للقراء ١٩٩/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٥ ، علل القراءات ٧٢٤/٢ ، الفريد ٥٥٦/٤ .

(٦) انظر : الكشف ١٥٥/٤ ، البحر المحيط ٣٦٦/٨ .

(٧) انظر : حجة القراءات ٧٣٢ ، البحر المحيط ٣٦٦/٨ .

واختار الفراء والأخفش ومكي بن أبي طالب النصب في هذه المسألة .

قال الفراء : (النصب أشبه بالصواب ؛ لأنه قال : أقل من الثلثين ، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : لي عليك أقل من ألف درهم ثمانمائة أو تسعمائة ؛ كأنه أوجه في المعنى من أن تفسر قلة أخرى) ^(١) .

أما الأخفش فقد ذكر أن المعنى ليس على قراءة الجر ؛ إذ لو كان كذلك لكان على " أدنى من نصفه " و " أدنى من ثلثه " وكان الذي افترض الثلث أو أكثر من الثلث ؛ لأنه قال : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٢) نَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿ ٢ ﴾ .

ووجه أبو الحسن قراءة الجر على أن يكون المعنى : أنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم فقمتم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه ^(٣) .

وقال مكي : (النصب أقوى ؛ لأن الفرض كان على النبي صلى الله عليه وسلم قيام ثلث الليل ؛ فإذا نصبت " ثلثه " أخبرت أنه كان يقوم بما فرض الله عليه وأكثر ، فإذا خفضت " ثلثه " أخبرت أنه كان يقوم أقل من الفرض) ^(٤) .

(١) معاني القرآن ١٩٩/٣ .

(٢) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة الزمل .

(٣) معاني القرآن ٧١٨/٢ (بتصرف) .

(٤) الكشف ٣٤٥/٢ .

والصحيح أنه لا تنافي بين القراءتين ، فكل منهما صواب ^(١) ، ولكل منهما توجيه ، وإن كان النصب أظهر ، ولكن لا يُقال : إن أحدهما أجود من الأخرى ؛ لأنهما جميعاً عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقرأ بها الجماعة من القراء ^(٢) . والعامّة على أن معنى " لن تحصوه " لن تُطيقوه وليس معناه ما ذهب إليه أبو عبيد من أن معناه : لا يمكنكم إحصاء مقدار كل واحد من أجزاء الليل على الحقيقة ولكن معناه : لن تطيقوه يعني قيام الليل ، فخففَ الله تعالى ذلك عليهم سعةً في مدة قيامهم في الليل ^(٣) . والله أعلم بالصواب .

٢٨- ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾ (٢٤) أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٤﴾ :

قرأ حمزة والكسائي وعاصم والأعمش وخلف " أَنَا صَبَبْنَا " بفتح الهمزة .

وقرأ الحسن وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر " إِنَّا صَبَبْنَا " بكسر الهمزة . وقرأ رويس (٢٣٨ هـ) بفتحها وصلّاً وكسرها ابتداءً ^(٥) .

(١) انظر : معاني القرآن للقراء ١٩٩/٣ ، البحر المحيط ٨/٣٦٦ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٥/٦٢ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/٤٠٨ .

(٤) الآيتان ٢٤ ، ٢٥ من سورة عبس .

(٥) انظر : معاني القرآن للقراء ٢٣٨/٣ ، السبعة ٦٧٢ ، علل القراءات ٢/٧٤٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٢١ ، البحر المحيط ٨/٤٢٩ ، النشر ٢/٣٩٨ ، الإنحاف ٤٣٣ ، البدور الزاهرة ٣٣٥ .

وقرأ بعضهم كالحسن بن علي " إِنِّي صَبَبْنَا " بمعنى : كيف صببنا ، كما قال تعالى : ﴿ أَنَّى يَحْيِي هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ البقرة ٢٥٩ . وفيها معنى التعجب فهي على هذه القراءة كلمة واحدة ، وعلى غيرها كلمتان . إعراب القراءات السبع ٢/٤٤٠ ، البحر المحيط ٨/٤٢٩ ، الدر المنثور ١٠/٦٩٣ .

وفتح الهمزة على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون " أن " ومعمولاها في موضع جرٍّ على البدلية من " الطعام " والمعنى : فليُنظر الإنسان إلى أننا صببنا الماء صبًّا ، و " أن " والفعل في موضع جرٍّ ، أي : فليُنظر إلى صببنا الماء صبًّا ^(١) . وهو قول الفراء والزجاج وأبي علي الفارسي ومن وافقهم . وإليه ذهب أبو عبيد أيضاً . ورده أبو جعفر النحاس فقال : (لا يجوز أن يكون بدلاً من " طعام " على ما تأوله أبو عبيد ؛ لأن وجوه البديل قد بينها النحويون ، ولا يدخل فيها هذا) ^(٢) يعني أن صب الماء ليس هو الطعام فيبدل منه .

وأجيب عن هذا بأن البديل هاهنا بدل الاشتمال ، بمعنى أن صب الماء سبب في إخراج الطعام ، فهو مشتمل عليه بهذا التقدير ؛ لأن هذه الأشياء مشتملة على الطعام ، ومنها يتكون ؛ لأن معنى " إلى طعامه " إلى حدوث طعامه كيف يتأتى ؟ فالاشتمال على هذا إنما هو من الثاني على الأول ؛ لأن الاعتبار إنما هو في الأشياء التي يتكون منها الطعام لا في الطعام نفسه ^(٣) .

قال أبو علي : (من فتح فقال : " أننا صببنا " فالمعنى على البديل ؛ بدل الاشتمال ؛ لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٨/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/٥ ، حجة القراءات ٧٥٠ ، علل القراءات ٧٤٨/٢ .

(٢) إعراب القرآن ١٥٣/٥ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٨٠٢/٢ ، وانظر : الدر المصون ٦٩٢/١٠ .

وحدوثه ، فهو على نحو ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ^(١) و﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ (٤) النَّارِ ﴿^(٢) . . . لأن الذكر كالمشتمل على المذكور . وقال : " إلى طعامه " والمعنى :

على كونه وحدوثه ، وهو موضع الاعتبار ^(٣) أما النظر إلى نفس الطعام فليس باعتبار ؛ إنما الاعتبار في النظر إلى الأشياء التي يتكون منها الطعام وهي صبُّ الماء وانشقاق الأرض والإنبات ، ثم حدوثه وانتقاله من حال إلى حال ، ولا يكمل إلا بذلك ^(٤) .

ولا يحسن الوقف على " طعامه " على هذا التوجيه ^(٥) .

الثاني : أن تكون " أنا صببنا " في موضع نصب على تقدير لام التعليل ، والأصل : لأننا صببنا ، ثم حذف الخافض فانتصب ما بعده ^(٦) . وهو مذهب أبي جعفر النحاس ^(٧) ، ومن وافقه .

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة البروج .

(٣) الحجة ٦/٣٧٨ .

(٤) انظر : الكشف ٢/٣٦٢ ، وانظر : شرح الهداية ٢/٥٤٨ ، الموضح ٣/١٣٤١ الفريد ٤/٦٢٩ .

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٢١ .

(٦) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/٤٤٠ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٢ ، غرائب التفسير ٢/١٣٠٩ ، الموضح ٣/١٣٤٢ .

(٧) إعراب القرآن ٥/١٥٣ .

الثالث : أن تكون " أنا صببنا " في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو أنا صببنا ، أي : هو صببنا الماء ^(١) . ولا يحسن - أيضاً - الوقف على " طعامه " ؛ لأنها على هذا التوجيه ترجمة عن الطعام ^(٢) .

أما كسر الهمزة من " أنا صببنا " فعلى الابتداء والاستئناف ، ويكون ذلك تفسيراً لما قبله وهو النظر إلى طعامه تعديداً لنعمه عليه ^(٣) .

وكلتا القراءتين حسنة . ولعله قد خفي على أبي جعفر توجيه الفتح على بدل الاشتمال فرداً ما ذهب إليه أبو عبيد مع قوته كما تقدم .
٢٩- ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٤) :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وابن محيصن واليزيدي " بظنين " بالظاء . وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة " بضنين " بالضاد ^(٥) .

(١) انظر : الكشف ٣٦٢/٢ ، الدر المصون ٦٩٢/١٠ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٢١/١٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن للقراء ٢٣٨/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/٥ ، حجة القراءات ٧٥٠ ، شرح الهداية ٥٤٨/٢ ، البيان ٤٩٥/٢ ، البحر المحيط ٤٢٩/٨ .

(٤) الآية ٢٤ من سورة التكوين .

(٥) انظر : السبعة ٦٧٣ ، إعراب القراءات السبع ٤٤٦/٢ ، حجة القراءات ٧٥٢ ، التذكرة ٧٥٦/٢ ، التيسير ١٧٩ ، الإقناع ٨٠٥/٢ ، النشر ٣٩٨/٢ ، النشر ٣٩٩ ، الإنحاف ٤٣٤ .

وفي مصحف عبد الله بالظاء وفي مصحف أبي بالضاد . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما^(١) . وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ " بظنين " تعني بالظاء^(٢) .

فمن قرأ " بظنين " - بالضاد - فمعناه : ما هو على الغيب ببخيل ، أي : لا يبخل صلى الله عليه وسلم بما آتاه الله من العلم والقرآن ، ولكنه يخبر بما يأتيه من قبل ربه ، ويرشد ويعلم ، ويؤدي عن الله - عز وجل -^(٣) ولا يضمن به ، أي : لا يكتمه كما يكتم الكاهن ما يسأل عنه ؛ فلا يظهر ما عنده حتى يأخذ عليه حلوانا^(٤) .

تقول العرب : ضننت بالشيء أضن به إذا بخلت به . وينشد :

مهلاً أعاذلُ قد جرّبت من خلقي

أنني أجود لأقوام وإن ضننوا^(٥)

(١) انظر : الكشف ١٩١/٤ .

(٢) الكشف ٣٦٤/٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٧٣٢/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٢٩٣/٥ ، حجة القراءات ٧٥٢ ، الدر المصون ٧٠٧/١٠ .

(٤) انظر : شرح الهداية ٥٤٩/٢ ، الوسيط ٤٣٢/٤ ، غرائب التفسير ١٣١٤/٢ الموضح ١٣٤٥/٣ .

والحلوان : هو ما يأخذه الكاهن من الأجر والرشوة على كهنته .

انظر : الصحاح (حلا) ٢٣١٨/٦ ، اللسان (حلا) ١٩٤/١٤ .

(٥) البيت من " البسيط " لقعنب بن أم صاحب ، وهو قعنب بن ضمرة الغطفاني . شاعر أموي أخبره في " من نسب إلى أمه من الشعراء " لمحمد بن حبيب . انظر : نادر المخطوطات ٩٢/١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢/٤ .

مأخوذ من الضنّ وهو البخل^(١) .

واحتج من قرأ بالضاد - بمعنى بخيل - بدخول " على " عليه
فيقال : بخلت عليه . ولو كان بالطاء بمعنى " متّهم " لكان بالباء ،
كما يقال : هو متهم بكذا ، ولا يقال : على كذا .

ويجوز أن تكون " على " في موضع الباء فتحسن القراءة بالطاء^(٢) .

ومن قرأ " بظنين " - بالطاء - قال : معناه : متّهم ؛ لأن بعض
العرب تقول : ظننت زيدا فهو ظنين ؛ أي اتهمته فهو متّهم^(٣) .
والظنّة : التهمة .

والمعنى : ما هو على الغيب بمتهم ، بل هو الثقة فيما آتاه الله
- عز وجل - ، أي ليس محمد - صلى الله عليه وسلم - بمتهم في
أن يأتي بزيادة من عند نفسه فيما أوحى إليه ، أو ينقص منه شيئاً^(٤) .
ولا يجوز أن تكون " ظنّ " على هذا المتعدية إلى مفعولين ؛ لأنه لو
كان كذلك لوجب أن يلزمه مفعول به منصوب ، وهو - ها هنا - لم
يتعدّ إلّا إلى مفعول واحد قام مقام الفاعل وهو مضمرفيه ، فدلّ
على أنّه من " ظننت " التي معناها اتّهمت^(٥) . وعلى هذا قول
عمر - رضي الله عنه - في رسالته إلى أبي موسى الأشعري : " أو

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/ ٤٤٦ ، علل القراءات ٢/ ٧٥١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٣ ، مجاز القرآن ٢/ ٢٨٨ ، معاني القرآن
للأخفش ٢/ ٧٣٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٣ ، علل القراءات ٢/ ٧٥٠ ، حجة
القراءات ٧٥٢ ، الكشف ٢/ ٣٦٤ .

(٥) انظر : الحجة ٦/ ٣٨٠ ، ٣٨١ ، الكشف ٢/ ٣٦٤ ، الموضح ٣/ ١٣٤٤ .

ظنين في ولاء أو نسب " (١) .

واحتجَّ من قرأ " بظنين " - بالطاء - بدخول " على " كما تقول : ما أنت على فلان بمتَّهم (٢) .

ومن أجل هذه الحجة اختار أبو عبيد هذه القراءة ، فقال : لو كان المراد البخل لقال : (بالغيب) لا : (على الغيب) ؛ لأنه يقال : فلان ضنين بكذا ، وقلما يقال : على كذا (٣) .

كما ذكر أبو عبيد وجهاً آخر لتقوية القراءة بالطاء وهو أن الكفار لم يخلَّوهم وإنما هم اتَّهموه وكذبوه فنفي التهمة أولى من نفي البخل (٤) .

قال أبو جعفر : وعدل أبو عبيد إلى القراءة " بظنين " لأنه ذكر أنه جواب لأنهم كذبوه . وهذا الذي احتج به لا نعلم أحداً من أهل العلم يعرفه ولا يرى أنه جواب ، ولا هو عندهم إلا مبتدأ وخبر (٥) .

(١) قطعة من حديث رواه الترمذي في باب " ما جاء فيمن لا تجوز شهادته " برقم ٢٢٩٨ عن عائشة رضي الله عنها : " لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ضنين في ولاء ولا قرابة . . . " وقد اقتبس عمر رضي الله من الحديث ما جاء في رسالته إلى أبي موسى الأشعري .

وانظر : جمهرة رسائل العرب ١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٣ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥/ ١٦٣ ، مفاتيح الغيب ٣٢/ ٦٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٤٢ .

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٣٢/ ٦٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٤٢ .

(٥) إعراب القرآن ٥/ ١٦٣ .

وذهب الفراء إلى أنه قد يكون " ظنين " بمعنى ضعيف . أي
ضعيف القوة على التبليغ ؛ من قول العرب للرجل الضعيف أو الشيء
القليل : هو ظنون . وقالوا : بثر ظنون إذا كانت قليلة الماء ^(١) .

قال الفراء : (سمعتُ بعض قضاة يقول : ربّما دلّك على
الرأي الظنونُ ، يريد : الضعيف من الرجال . فإن يكن معنى ظنين :
ضعيفاً فهو كما قيل : ماءٌ شريبٌ وشروبٌ ، وقروني وقريني . . . وناقّةٌ
طعومٌ وطعيمٌ وهي التي بين الغثة والسمينة) ^(٢) .

وبعد : فإن القراءتين صحيحتان قد رواهما الجماعة - كما يقول
أبو جعفر وغيره - ، غير أنني لا أجد علة لرفض ما ذهب إليه أبو عبيد
من أن الآية جواب لأنهم كذبوه ، فذهب إلى ردّ هذا القول منه ، وأنه
لم يقل أحد بأنه جواب .

وفي ظني أن ابن سلام يعني بذا - إن صحَّ هذا النقل عنه - أنه
ردُّ على الكافرين القائلين بأنه صلى الله عليه وسلم كذاب ، وليس
المراد بالجواب الصنعة الإعرابية كما فهم أبو جعفر ، والله أعلم
بالصواب .

(١) انظر : معاني القرآن ٣/ ٢٤٣ ، غرائب التفسير ٢/ ١٣١٣ ، البحر المحيط ٨/ ٤٣٥ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤٣ .

الخاتمة :

وبعد : فقد منَّ الله تعالى عليَّ بهذه الرحلة مع هذين العالمين
الفاضلين أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي جعفر النحاس رحمهما الله
رحمة واسعة . وكل أمني أن أكون قد وفقت لتقديم عمل علمي يُتُّفَعُ
به ، ويُكْتَبُ له القبول .

وشأنُ هذا العمل شأنُ أيِّ جهد يبذله الإنسانُ فيه من الهفوات
والعثرات ما لا أقدر على تبرئة ساحته منها .

وأودُّ - بعد هذا التطواف - ذكرَ أهمِّ الأمور التي ينبغي التنبيه
إليها ، وهي :

أولاً : إن كتابَ " إعراب القرآن " لأبي جعفر النحاس ، المطبوعُ
بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد قد تكفَّفه كثيرٌ من الأخطاء
المطبعية وطائفةٌ من التصحيف والتحريف ، وعدم عناية بضبط
الكلمات بالشكل ، ولا سيما القراءات القرآنية . وقد جمعتُ
في أثناء هذا البحث وقبله مجموعةً من هذه الأخطاء سأنبئُ إليها
فيما بعد إن شاء الله تعالى ، على أن المحقق قد بذل جهداً لا
يُنكر بل يُحمد عليه ويشكر ، ولكن الكمال لله وحده .

ثانياً : إن علوم القرآن أهمُّ العلوم شأناً وأرفعُها منزلة وأحقُّها بالتأليف
والتصنيف . وقد عُنيَت هذه الأمةُ بتلك العلوم فاستهوت
الدراساتُ في علوم القرآن وقراءاته كثيراً من الدارسين قديماً
وحديثاً .

ثالثاً : يُعد البحث في القراءات القرآنية والاحتجاج لها إثراءً للدراسات النحوية ، من قبل أن كثيراً من أعلام النحاة كانوا قُرّاء ، والعكس صحيح فإن كثيراً من أعلام القراءات لهم باع طويل وقدم راسخة في اللغة والنحو .

رابعاً : يزخر كتاب " إعراب القرآن " للنحاس بالمواقف والمناقشات ، والاعتراضات على عدد غير قليل من العلماء ، وفي طليعتهم أبو عبيد القاسم بن سلام . كما يُعدُّ هذا الكتابُ سجلاً وافياً ومن أقدم المصنفات التي رصدت طائفةً ضخمةً من أقوال أبي عبيد وآرائه واختياراته التي لا تتوافر في غيره من الكتب .

خامساً : لم يترك أبو جعفر كتاباً مستقلاً في القراءات ، مع اهتمامه الشديد بهذا العلم ، واعتماده عليه في كتبه .

سادساً : المكانة الكبيرة والمنزلة الرفيعة لهذين العالمين عند الناس ؛ لبراعتهم في علوم عديدة ، يُصدّق ذلك ما وصلنا من مؤلفاتهما وما ذكره المؤرخون من كتب أخرى لم تصل .

سابعاً : إن الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد لم يكن اختلافَ تعارض وتناقض وإنما كان - في غالبه - اختلافَ تنوعٍ يتمثل في توجيه إعرابيٍّ ، أو ترجيح رأيٍ على آخر ونحوهما .

ثامناً : لم يكن الصوابُ محالفاً أبا عبيد في كل ما ذهب إليه ولم يكن كذلك مع أبي جعفر ، فلكلٍّ منهما رأيه وتوجيهاته ، مع أنه يغلب على اختياراتهما موافقةُ الأشهر في اللغة ، وما وافق

الجماعة ، أو موافقة القراءة لرسم المصحف ، لكن قد يذكر أحدهما وجوهاً نحويةً لاختياراته أقوى مما ذكر صاحبُه . وقد تأثر أبو عبيد بشيخه الكسائي فصار يقرأ بحروف قرأ بها شيخه الكسائي .

تاسعاً : كثير من احتجاجات أبي جعفر على أبي عبيد لا وجه لها ، فأبو عبيد له توجيهاته الخاصة به . وقد تكون هذه التوجيهات مجهولةً بالنسبة لأبي جعفر . ومن تسنى له الاطلاع على هذا البحث فقد وقف على كثير مما ذكرت .

ولا يفوتني في الختام أن أشكر كل من قدم لي العون أو النصح ، سائلاً المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع:

- ١ - أبو عبيد القاسم بن سلام . تأليف سائد بكداش : ط (١) دار القلم ، دمشق ، بيروت ، ١٤١١هـ / ١٩٩١ م .
- ٢ - أبو جعفر النحاس . الدكتور / أحمد خطاب العمر : ط (١) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨ م .
- ٣ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . أحمد الدمياطي ، المشهور بـ " البنا " : رواه وصححه علي بن محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- ٤ - اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة . د . محمد بن موسى نصر : ط (١) ، مكتبة الخامد للنشر ، عمان ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- ٥ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . عبد الباقي اليماني : ت . د . عبد المجيد دياب ، ط (١) ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .
- ٦ - إعراب القراءات السبع وعللها . ابن خالويه : تحقيق د . عبد الرحمن العثيمين ، ط (١) مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- ٧ - الأصول في النحو . أبو بكر بن السراج : ت . د . عبد الحسين الفتلي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- ٨ - إعراب القرآن . أبو جعفر النحاس : ت . د . زهير غازي زاهد ، ط (٢) ، عالم الكتب ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- ٩ - الإغفال . فيما أغفله الزجاج من المعاني . أبو علي الفارسي : ت . مجلة جامعة الإمام (العدد ٢٤) ربيع الآخر ١٤٢٢هـ - ٦١٥ -

محمد حسن إسماعيل ، رسالة ماجستير في كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

١٠- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . أبو نصر الفارقي : ت .
سعيد الأفغاني ، ط (٣) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٠هـ /
١٩٨٠م .

١١- الإقناع في القراءات السبع . ابن الباذش : ت . عبد المجيد قطامش ،
ط (١) ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٣هـ .

١٢- أمالي ابن الشجري . هبة الله بن علي الشجري : ت . د . محمود
الطناحي ، ط (١) مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١٣- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) . ابن الحاجب : ت . هادي
حسن حمودي ، ط (١) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية
١٤٠٥هـ .

١٤- الأمثال . أبو عبيد القاسم بن سلام : ت . د . عبد المجيد قطامش ،
ط (١) دار المأمون للتراث ١٤٠٠هـ .

١٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة . القفطي : ت . محمد أبو الفضل
إبراهيم ، ط (١) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، دار الفكر
العربي ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ .

١٦- الأنساب . عبد الكريم السمعاني : تحقيق عبد الله عمر البارودي ،
ط (١) دار الفكر ١٤٠٨هـ .

١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات الأنباري : ت . محمد
محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ١٩٨٢م .

- ١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط (٦) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٣٩٤هـ .
- ١٩- الإيضاح العضدي . أبو علي الفارسي : ت . د . حسن شاذلي فرهود ، ط (١) ، مطبعة دار التأليف ، مصر ١٣٨٩هـ .
- ٢٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبو بكر الأنباري : تحقيق : محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة بدمشق ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .
- ٢١- البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي : ط (٢) ، دار الفكر ١٤٠٣هـ .
- ٢٢- البداية والنهاية . ابن كثير : ت . د . أحمد أبو ملحوم وزملائه ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- ٢٣- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة . عبد الفتاح القاضي : ط (١) مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٤- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة . جلال الدين السيوطي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٣٨٤هـ .
- ٢٥- البيان في غريب إعراب القرآن . أبو البركات الأنباري : ت . د . طه عبد الحميد طه ، مصر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ٢٦- تاريخ آداب اللغة العربية . جرجي زيدان : منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- ٢٧- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم . أبو المحاسن التنوخي : ت . د . عبد الفتاح الحلو ، مطبعة دار الهلال ، مجلة جامعة الإمام (العدد ٣٤) ربيع الآخر ١٤٢٢هـ - ٦١٧ -

- إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠١هـ.
- ٢٨- **تأويل مشكل القرآن** . ابن قتيبة : ت . السيد أحمد نصر ، ط (٣) بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ٢٩- **التبصرة في القراءات السبع** . مكّي بن أبي طالب : تحقيق د . المقرئ محمد غوث الندوي ، ط (٢) الدار السلفية ، الهند ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٣٠- **التبصرة والتذكرة** . أبو محمد الصيمري : ت . د . فتحي عليّ الدين ، ط (١) ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ .
- ٣١- **التبيان في إعراب القرآن** . أبو البقاء العكبري : ت . علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٣٢- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** . أبو البقاء العكبري : ت . د . عبد الرحمن العثيمين ، ط (١) ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٣٣- **تذكرة الحفاظ** . الذهبي : دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٧٤هـ .
- ٣٤- **التذكرة في القراءات** . أبو الحسن بن غلبون : ت . د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط (٢) ، القاهرة ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ٣٥- **التصريح بمضمون التوضيح** . الشيخ خالد الأزهرى : ت . د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ١٤١٣ (١) هـ ، القاهرة .
- ٣٦- **تفسير البغوي (معالم التنزيل)** . الحسين بن مسعود البغوي : ط (٢) مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م .

- ٣٧- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) .فخر الدين الرازي: ط(١) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ٣٨- التيسير في القراءات السبع . عثمان بن سعيد الداني: ت . أوتوبرتزل ، ط(١) ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ٣٩- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) . محمد بن عيسى بن سورة: ت . أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٤٠- الجامع لأحكام القرآن . القرطبي: دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٤١- جمهرة رسائل العرب . أحمد زكي صفوت : المكتبة العلمية ، بيروت .
- ٤٢- جمهرة اللغة . أبو بكر بن دريد : ت . د. رمزي بعلبكي ، ط(١) ، دار العلم للملايين ١٩٨٧م.
- ٤٣- الجنى الداني في حروف المعاني . الحسن بن قاسم المرادي: ت . د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط(٢) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- ٤٤- حجة القراءات . أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة: ت . سعيد الأفغاني : ط(١) ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- ٤٥- الحجة للقراء السبعة . أبو علي الفارسي : ت . بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، ط(١) دار المأمون للتراث، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٤٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة . جلال الدين السيوطي : مجلة جامعة الإمام (العدد ٢٤) ربيع الآخر ١٤٢٢هـ - ٦١٩ -

ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (١) دار إحياء الكتب العلمية
١٣٨٧هـ .

٤٧- خزانة الأدب . عبد القادر البغدادي : ت . عبد السلام هارون ،
ط (٢) ، مصر ١٩٧٩م .

٤٨- الخصائص . ابن جني : ت . محمد علي النجار ، ط (٢) ، دار
الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٢م .

٤٩- الدرر اللوامع على معجم الهوامع . الشنقيطي : ت . عبد العال سالم
مكرم ، ط (١) ، الكويت ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٥٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . أحمد بن يوسف ، المعروف
بالسمين الحلبي : ت . د . أحمد محمد الخراط ، ط (١) ، دار القلم ،
دمشق ، ١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ .

٥١- ديوان امرئ القيس : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (٤) ، دار
المعارف ، القاهرة .

٥٢- ديوان أمية بن أبي الصلت : جمعه : بشير يموت ، ط (١) ،
بيروت ، ١٩٣٤م .

٥٣- ديوان جرير بن عطية الخطفي : دار صادر ، بيروت .

٥٤- ديوان جميل بن معمر (جميل بثينة) : تحقيق : فوزي عطوي ،
ط (٣) ، دار صعب ، بيروت ١٩٨٠م .

٥٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر ، بيروت .

٥٦- ديوان الفرزدق : دار صادر ، بيروت .

- ٥٧- ديوان النابغة الجعدي : ت . عبد العزيز رباح ، ط (١) ، منشورات المكتب الإسلامي .
- ٥٨- ديوان النابغة الذبياني . صنعة ابن السكيت : ت . د . شكري فيصل ، ط (٢) ، دار الفكر ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- ٥٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني . أحمد بن عبد النور المالقي : ت . د . أحمد الخراط ، ط (٢) ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .
- ٦٠- السبعة في القراءات . ابن مجاهد : ت . د . شوقي ضيف ، ط (٢) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ .
- ٦١- سر صناعة الإعراب . ابن جني : ت . د . حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .
- ٦٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ابن العماد الحنبلي : ط (٢) ، دار المسيرة ، بيروت ١٣٩٩هـ .
- ٦٣- شرح أبيات سيبريه . أبو جعفر النحاس : ت . د . وهبة متولي عمر سالم ، ط (١) ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .
- ٦٤- شرح الأبيات المشككة الإعراب (إيضاح الشعر) . أبو علي الفارسي : ت . د . حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- ٦٥- شرح أشعار الهذليين . صنعة أبي سعيد السكري : ت . عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٣٨٤هـ .
- ٦٦- شرح ألفية ابن مالك . ابن عقيل : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط (٢) ، دار الفكر ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

- ٦٧- شرح التسهيل . ابن مالك : ت. د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط (١) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- ٦٨- شرح ديوان الحماسة . الخطيب التبريزي : عالم الكتب ، بيروت .
- ٦٩- شرح شواهد المغني . جلال الدين السيوطي : ت. أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة .
- ٧٠- شرح الكافية . رضي الدين الاسترأبادي : ت. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .
- ٧١- شرح الكافية الشافية . ابن مالك : ت. د. عبد المنعم أحمد هريدي ، ط (١) ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ .
- ٧٢- شرح المفصل . ابن يعيش : طبع عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المثني بالقاهرة .
- ٧٣- شرح الهداية في توجيه القراءات . أبو العباس المهدوي : ت. د. حازم سعيد حيدر ، ط (١) ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م .
- ٧٤- شعر أبي زيد الطائي: جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٥- شعر عمرو بن أحرر الباهلي: جمع وتحقيق د. حسين عطوان ، دمشق .
- ٧٦- شواهد التوضيح والتصحيح . ابن مالك : ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ٧٧- **الصاحبي** . أحمد بن فارس : ت . السيد أحمد الصقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- ٧٨- **الصحاح** . تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل الجوهري : ت . أحمد عبد الغفور عطار ، ط (٣) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .
- ٧٩- **صحيح البخاري** . ط (٢) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- ٨٠- **صفة الصفوة** . أبو الفرج الجوزي : ت . محمود فاخوري ، ط (٣) ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٨١- **طبقات المفسرين** . الداوودي شمس الدين محمد بن علي : ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٨٢- **طبقات النحويين واللغويين** . الزبيدي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (٢) ، دار المعارف .
- ٨٣- **ابن عباس مؤسس علوم العربية** . الدكتور / عبد الكريم بكار : ط (١) ، مكتبة السوادي للتوزيع ، جدة ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٨٤- **علل القراءات** . أبو منصور الأزهري : تحقيق : نوال بنت إبراهيم الحلوة ، ط ١٤١٢ (١) هـ / ١٩٩١ م .
- ٨٥- **الغاية في القراءات العشر** . أبو بكر النيسابوري : ت . محمد غياث الجنباز ، ط (١) ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٨٦- **غاية النهاية في طبقات القراء** . ابن الجزري : عني بنشره ج . براجستراسر ، ط (٣) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ .

- ٨٧- غرائب التفسير وعجائب التأويل . محمود بن حمزة الكرمانى :
ت . د . شمران العجلي ، ط (١) ، دار القبلة ، جدة ، مؤسسة علوم
القرآن ، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- ٨٨- الغريب المصنف . أبو عبيد القاسم بن سلام : تحقيق : د . محمد
المختار العبيدي : ط (٢) ، المجمع التونسي ، دار سحنون ، ١٤١٦هـ /
١٩٩٦ م .
- ٨٩- الغريب المصنف . أبو عبيد القاسم بن سلام : ت . د . رمضان عبد
التواب ، ط (١) القاهرة ، ١٩٨٩ م .
- ٩٠- فتح القدير . محمد بن علي الشوكاني : دار إحياء التراث العربي ،
بيروت .
- ٩١- الفريد في إعراب القرآن المجيد . المنتخب الهمداني : ت . د . محمد
حسن النمر ، د . فؤاد علي مخيمر ، ط (١) ، الدوحة ١٤١١هـ /
١٩٩١ م .
- ٩٢- الكتاب . سيويه : ط (١) ، بولاق ١٣١٦هـ .
- ٩٣- الكشف . أبو القاسم الزمخشري : دار المعرفة ، بيروت .
- ٩٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع . مكّي بن أبي طالب : ت . د .
محيي الدين رمضان ، ط (٤) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- ٩٥- كشف المشكلات وإيضاح العضلات . أبو الحسن الباقلوي : تحقيق
د . محمد أحمد الدالي ، ط (١) مطبعة الصباح ، دمشق ١٤١٥هـ /
١٩٩٥ م .

- ٩٦- لسان العرب . ابن منظور : دار صادر ، بيروت .
- ٩٧- ما ينصرف وما لا ينصرف . أبو إسحاق الزجاج : ت . هدى محمود قراعة ، ط (١) ، القاهرة ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .
- ٩٨- المبسوط في القراءات العشر . أبو بكر الأصبهاني : ت . سبيع حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٩٩- مجاز القرآن . أبو عبيدة معمر بن المثنى : ت . محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م .
- ١٠٠- مجالس ثعلب . أبو العباس أحمد بن يحيى : ت . عبد السلام هارون ، ط (٣) ، دار المعارف ، مصر .
- ١٠١- مجمع البيان في تفسير القرآن . الطبرسي : تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط (١) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م .
- ١٠٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ابن جني : ت . علي النجدي ناصف وزميليه ، ط (٢) ، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ .
- ١٠٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . عبد الحق بن عطية : ت . المجلس العلمي بفاس ، ط (٢) ، المغرب ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ م .
- ١٠٤- مختصر في شواذ القراءات . ابن خالويه : نشر . ج . براجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣٤ م .
- ١٠٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان . أبو محمد اليافعي : مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد ١٣٣٧هـ .

- ١٠٦- مراتب النحويين . أبو الطيب اللغوي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (٢) ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٣٩٤ هـ .
- ١٠٧- المزهري في علوم اللغة . جلال الدين السيوطي : ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ، دار الفكر .
- ١٠٨- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء . إبراهيم بن حمد المحيميد : (رسالة ماجستير) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤١٦-١٤١٥ هـ .
- ١٠٩- مشكل إعراب القرآن . مكّي بن أبي طالب : ت . د . حاتم صالح الضامن ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١١٠- معاني القرآن . أبو الحسن الأخفش : ت . د . عبد الأمير الورد ، ط (١) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ١١١- معاني القرآن . أبو زكريا الفراء : ت . أحمد نجاتي ومحمد النجار ، ط (٣) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- ١١٢- معاني القرآن وإعرابه . أبو إسحاق الزجاج : ت . د . عبد الجليل عبده شليبي ، ط (١) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ١١٣- معجم الأدباء . ياقوت الحموي : ط (٣) ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .
- ١١٤- معجم البلدان . ياقوت الحموي : دار صادر ، بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ١١٥- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع . عبد الله بن عبد العزيز البكري . ت . مصطفى السقا ، ط (٣) ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- ١١٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري : ت . د .
مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط (٥) ، دار الفكر ، بيروت ،
١٩٧٩ م .
- ١١٧- المفضليات . المفضل الضبي : ت . أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون ، ط (٧) ، دار المعارف ، القاهرة .
- ١١٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . بدر الدين العيني :
مطبوع بهامش خزانة الأدب ، ط (١) ، بولاق ، ١٢٩٩ هـ .
- ١١٩- المقتضب . أبو العباس المبرد : ت . محمد عبد الخالق عضيمة ،
عالم الكتب ، بيروت .
- ١٢٠- الممتع في التصريف . ابن عصفور الإشبيلي : ت . د . فخر الدين
قباوة ، ط (١) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٢١- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . أبو الفرج بن الجوزي : ط (١) ،
حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٧ هـ .
- ١٢٢- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . الأشموني نور الدين أبو
الحسن : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٢٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها . ابن أم مريم الشيرازي :
ت . د . عمر حمدان الكبيسي : ط (١) جلد ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٢٤- الناسخ والمنسوخ . أبو جعفر النحاس : تحقيق د . سليمان اللاحم ،
ط (١) ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- ١٢٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . جمال الدين بن تغري
بردي : مصورة عن طبعة دار الكتب .
- مجلة جامعة الإمام (العدد ٢٤) ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ - ٦٢٧ -

- ١٢٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات الأنباري : ت. د. إبراهيم السامرائي، ط (٣)، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥ هـ.
- ١٢٧- النسب في العربية/ الصورة والأداء. للدكتور / أمين عبد الله سالم، ط (١)، مطبعة الأمانة، مصر ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- ١٢٨- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري : صححه وراجعته علي محمد الضبع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢٩- نواذر المخطوطات : تحقيق : عبد السلام هارون، ط (٢)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- ١٣٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي : ت. د. عبد العال سالم مكرم، ط (١)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- ١٣١- الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي : اعتناء س. ديدر بنغ، ط (٢)، ١٣٩٤ هـ.
- ١٣٢- الوسيط في تفسير القرآن المجيد. أبو الحسن الواحدي : تحقيق عادل عبد الموجود وزملائه : ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- ١٣٣- وفيات الأعيان. ابن خلكان : ت. د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.